الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة

وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلاميّة – قسنطينة

كلّيّة الآداب والحضارة الإسلاميّة
قسم اللغة العربيّة

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

قراءة عبد اللّه بن مسعود وأثرها في استدلالات النّحويّين

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربيّة
(تخصّص النّحو والصّرف)

إعداد الطالب
مسعود مرابط

إشراف الأستاذة الدكتورة
ذهبيّة بورويس

لجنة المناقشة

أ.د/ سامي الكناني	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	رئيساً
أ.د/ ذهبيّة بورويس	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	مشرفاً ومقرّراً
د/ عبد الناصر بن طناش	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة	عضواً
د/ عبد الوهاب شيباني	أستاذ محاضر	جامعة – الإخوة منتوري 01 – قسنطينة	عضواً

السنة الجامعيّة: 1435\1436هـ الموافق لـ 2014\2015م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنَّه قَالَ:

«مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ»

(حديث أخرجه الترمذيّ وغيره، وقال عنه الترمذيّ في سُنَنه: هذا حديث حسن صحيح)

بكُلّ مشاعر الصّدق والإخلاص والمحبّة

أتقدّم بأسمى عبارات التحيّة والإجلال والتقدير

إلى كُلّ أولئك الرّجال والنّساء الذين وقفوا أنفسهم

وبذلوا كُلّ غالٍ ونَفيس لديهم في سبيل تنوير عقولنا

والأخذ بأيدينا للقفز من ظلمات الجهل والباطل والغِواية

إلى قِمّة سماء برج العلم والمعرفة، وإلى أنوار الحقّ والهداية

سائلاً مولانا أن يَجزِيهم عنّا خير الجزاء وأحسنه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقدِّمة البحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقدِّمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله وإحسانه تُنَال المزايا والمكرُمات. والصلاة والسلام على خير مَن سعى في الأرض بين الكائنات، وقام ينشر فيها تعاليم أنبل الرسالات، وعلى آله وصحبه وكلّ مَن اهتدى بهديه ودعا بدعوته إلى يوم عرض الخلق أجمعين على ربّ الأرض والسموات.

وبعد، فهذا بحث أتقدّم به في إطار مشروع إعداد المذكِّرة المكمِّلة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها، وفي تخصُّص النحو والصرف على وجه التحديد. وقد تناولتُ فيه موضوع (قراءة عبد الله ابن مسعود وأثرها في استدلالات النحويّين)، وهو موضوع أحسبه من المواضيع الجديرة بأن تَحظَى بعناية طلبة اللغة العربيّة عامّةً، والمنشغلين بالنحو والصرف منهم على وجه الخصوص. وهذه فيما يلي أبرز المعالم التي تدخل في تشكيل الموضوع ورسم صورته وتحديد ماهيته.

التعريف بالموضوع:

يتمحور موضوع هذا البحث حول ما نُسِب إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قراءة قرآنيّة، وبخاصّة ما وُصِف بالشاذّ منها، ممّا له علاقة بمجال النحو والصرف. ويتمثّل في استقصاء ما أمكن من شواهد تلك القراءة وأمثلتها، وإبراز مستوى أهمّيّتها، والاجتهاد في بيان مدى استشهاد النُّحَاة واستدلالهم بها.

المنهج المتّبَع في البحث:

هذا، وقد اتّبعت في بحث هذا الموضوع المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يتتبّع النماذج المتاحة في هذا الصدد، ويُحدِّدها ويضبطها، ويكشف عمّا تُمثِّله من قيمة، ويعرض لأقوال أهل هذا الفنّ وآرائهم فيها، ويُفصِح عن مواقفهم من شأن الاعتداد بها.

دوافع اختيار الموضوع وأسبابه:

إذا كان البحث العلميّ الجادّ – في أيّ مجال أو موضوع كان – يقتضي أن تكون وراءه دوافعُ تَبعَث على الخوض فيه، وأسبابٌ تدعو إلى التصدّي إليه، فإنّ أبرز ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، ودعاني إلى البحث في شأنه يتلخّص في ما يأتي:

أوّلاً: كَوْنُ الموضوع على صلة وثيقة بالقرآن الكريم وبقراءاته التي طالما نبّه المختصّون إلى أنّها تُعَدّ مجالاً خَصْباً لجميع الدراسات اللغويّة، وذلك في مستوياتها المختلِفة: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة.

ثانياً: كَوْني – شخصيّاً – أَنزَع إلى هذا النوع من الدراسات اللغويّة التي تتّخذ من القرآن الكريم مادّتها الأولى، وتُعْنَى بإبراز ما يمكن أن يكون ثَمّةَ من صلة بين صِيَغِ مفرداته المختلِفة وتراكيب جُمَله المتنوّعة وبين عامّة القواعد التي وضعها النُّحَاة وعمِلوا بدَأَب وجِدّ على تأصيل مسائلها.

ويرجع هذا النزوع من جهتي إلى ما أزعم أنّه رصيد معرفيّ حباني به المولى تبارك وتعالى فيما يتعلّق بهذا المجال على وجه التحديد؛ فلقد مَنَّ الله عزّ وجلّ عليّ مرّة أولى بحفظ القرآن الكريم وأنا في سِنّ الخامسةَ عَشْرةَ من عُمُري، ثُمَّ أكرمني ثانية بتَعلُّم قَدْر لا بأس به من أحكام تلاوته وترتيله، ثُمَّ جاد عليّ ثالثةً أخرى بتدريس تلك الأحكام التي تَعلّمتها لتلاميذ المدارس القرآنيّة مُدّةً تزيد عن خَمْسَ عَشْرةَ سَنَةً.

ثالثاً: الرغبة المِلْحَاحة في جمع ما كانت له صلةٌ بالنحو والصرف من قراءة ابن مسعود، ومحاولةِ معرفة مدى اعتداد النُّحَاة به، ومدى استدلالهم واستشهادهم به في إطار تأصيل قواعد اللغة العربيّة وتوجيه مسائلها المختلِفة.

رابعاً: تشجيع بعض أساتذتنا الأجِلّة لي، وحَثُّهم إيّاي على أن يكون موضوع بحثي متّصلاً بالقرآن الكريم أو ببعض قراءاته المتعدِّدة. وفي طليعة هؤلاء الأساتذة أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الوَهّاب شيباني، وأستاذتنا الفاضلة الدكتورة ذهبيّة بورويس التي أشارت عليّ بتوجيه بحثي إلى هذا المجال تحديداً، وبسطت لي يَدَ العون، وشدّت من أَزْري على درب الاهتداء إلى هذا الموضوع الذي استقرّ عليه رأيي. فشكر الله لكلّ أساتذتنا سَعْيَهم وعَوْنَهم ومعروفَهم، وجزاهم جميعاً عنّا خيرَ الجزاء وأحسنَه.

الدراسات السابقة:

تُعَدّ كُتُب اللغة التي أُلِّفَتْ فيما سبق والتي تناول أصحابها فيها القراءات القرآنيّة عامّة، وأشاروا فيها إلى قراءة هذا الصحابيّ الجليل (عبد الله بن مسعود) بالذات – وإن على سبيل التمثيل والاستشهاد – من الدّراسات السابقة التي دارت في فلك هذا الموضوع، أو حامت حوله، ولو بوجه من الوجوه.

ويمكن أن نُدْرِج في هذا الإطار أيضاً تلك الآراء النحويّة التي وردت في بعض كُتُب التفسير وقد عُنِي أصحابها بذكر شواهدَ من أمثلة قراءة عبد الله بن مسعود وغيره، وعَمِلوا على بيان ما تحتمله من أوجه النحو والإعراب المختلِفة.

هذا، وقد حاولت أن أقف على دراسات سابقة لها علاقة جدّ قريبة من هذا الموضوع فلم أعثر – إلى حدّ الساعة – إلاّ على مقال كتبه الأستاذ صالح لحلوحي الأستاذ المساعد بقسم الأدب العربيّ من جامعة محمّد خيضر ببسكرة، وهو مقال جاء تحت عنوان: «قراءة في القراءات القرآنيّة الشاذّة: قراءة عبد الله بن مسعود أُنموذجاً»[1]. إلاّ أنّ أستاذنا الباحث لم يتناول في مقاله هذا من قراءة ابن مسعود إلّا ما تعلّق منها بمسألتين اثنتين: إحداهما مسألة التقديم والتأخير، والأخرى مسألة الزيادة على ما في قراءة الجمهور، وذلك على وجه الإيجاز.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة – بإذن الله تعالى – إلى تحقيق جملة من الأهداف والمقاصد يمكننا أن نُجمِلها في النقاط الآتية:

أوّلاً: جمعُ ما أمكن من أمثلة قراءة عبد الله بن مسعود وشواهدها، ولا سيّما ما شَذَّ منها عن قراءة الجمهور أو خالف قراءة العامّة، ممّا له علاقة وطيدة بمسائل النحو والصرف.

ثانياً: كشفُ اللثام عن موقف النُّحَاة من الاستشهاد بتلك الأمثلة والشواهد، ومن الاستدلال بها في مجال تأصيل المسائل النحويّة والصرفيّة وضبط أسسها وقواعدها المختلِفة.

ثالثاً: الإسهام في إثراء المادّة العلميّة والمعرفيّة لمكتبة اللغة العربيّة عامّة، ولفرع النحو والصرف منها خاصّة، ببحث مُوجَز متواضع يجمع بين حداثة المنهج وجِدّته من جهة، وأصالة المادّة المصدريّة والمرجعيّة وقَدامتها من جهة ثانية. وههنا تَكْمُن قيمة البحث في الحقيقة؛ ذلك أنّي على شعور بأنّ دراسة الموضوع بهذا الشكل المحدَّد أمرٌ لم يُسْبَق إليه، ومن هنا فالبحث – إن شاء الله – بمثابة اللَّبِنة الجديدة في صرح مُكوِّنات الدرس النحويّ العربيّ.

[1] نُشِر هذا المقال في العدد الأوّل من مجلّة المخبر، جامعة بسكرة، 2009م.

إشكالية موضوع البحث:

تتمثّل إشكاليّة موضوع هذا البحث فيما يأتي:

إذا كان لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بعض الأوجه التي انفرد بها في قراءة القرآن الكريم، أو شذّ فيها عن جمهور القُرّاء، أو خالفتْ قراءته فيها قراءة عامّتهم، وهو ما تُؤكّده المصادر ذات الصلة بمباحث اللغة العربيّة والقراءات القرآنيّة، فما مقدار عناية النُّحَاة بتلك الأوجه المذكورة، وما مدى استدلالهم واستشهادهم بها في مجال تأصيل مسائل النحو والصرف عامّة، وفي إطار ضبط قواعد تلك المسائل وتوجيه أمثلتها وشواهدها المختلِفة على سبيل الخصوص؟

هذه الجملة من التساؤلات المحدَّدة المحصورة – المتفرِّعة عن سؤال واحد في الأصل – هي ما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها إن شاء الله، وتحاول أن تَخرُج من ذلك بنتيجة واضحة المعالم بَيِّنة الأبعاد جَلِيّة الصورة، وذلك خدمةً لطلبة العلم عامّة، ولدارسي اللغة العربيّة خاصّة، ولطُلّاب النحو والصرف من هؤلاء الدارسين بوجه أخصّ.

خِطّة البحث:

على الرغم من أن تَصوُّر خِطّة مشروع أيّ دراسة علميّة يُعَدّ أمراً صعب المنال، حاولت أن أضع لبحثي تصميماً منهجيّاً يقوم على العناصر التالية:

- مُقدّمة البحث
- الفصل التمهيديّ: ترجمة سيرة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
  1. المبحث الأوّل: عبد الله بن مسعود قبل الإسلام
  2. المبحث الثاني: عبد الله بن مسعود بعد اعتناقه الإسلام
- الفصل الأوّل: تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود وتصنيفها وبيان منزلتها العامّة
  1. المبحث الأوّل: تأصيل قراءة ابن مسعود وتصنيفها وتقسيمها
  2. المبحث الثاني: بيان المنزلة العامّة لقراءة عبد الله بن مسعود
- الفصل الثاني: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود
  1. المبحث الأوّل: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة عامّة
  2. المبحث الثاني: نماذج من مواضع احتجاجهم واستدلالهم بقراءة ابن مسعود
- خاتمة البحث

أهمّ مصادر البحث ومراجعه:

وقد تَمّ اعتمادي على كَمٍّ لا بأس به من المصادر والمراجع لعلّ من أهمّها وأبرزها: معاني القرآن للفَرّاء، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجّاج، والحُجّة في علل القراءات السبع لأبي عليّ الفارسيّ، وحُجّة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة، والإبانة عن معاني القراءات لمكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، وأثر القراءات القرآنيّة فى الدراسات النحويّة لعبد العال سالم مكرم. . . والقائمة – حَقّاً – طويلة.

وإنّي – بعد ذلك – لا أدّعي وفاءً بحقّ الموضوع، ولا إحاطةً بجوانبه المختلِفة؛ فالموضوع – في تقديري – كبير وحَرِيّ بجهد فكريّ جادّ يُعتمَد فيه على قَدْر واسع من التنقيب والتحقيق، ويُرتكَز في شأنه على ثقافة هامّة في مجال علم القراءات القرآنيّة – بقِسْمَيْها الصحيح والشاذّ – خاصّة، وفي ميدان بقيّة علوم القرآن الأخرى عامّة.

هذا، ولا يفوتني في الأخير أن أتقدّم بخالص الشكر الجزيل لأساتذتي الأجلّة أعضاء لجنة المناقشة الذين جادوا بمنح بعض أوقاتهم النفيسة لمطالعة هذا البحث وتقييمه ووضعه في إطاره ونصابه. وسوف أكون – بإذن الله – حَفِيّاً بأيّ نقد منهم يتعلّق بشكل البحث أو بمضمونه، سعيداً بأيّ نصيحة يُسْدونها إليّ.

كما لا يفوتني أن أتوجّه – في هذا المقام – بتحيّة خاصّة وخالصة إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة ذهبيّة بورويس التي تحمّلت – مشكورةً مأجورةً – عناءَ الإشراف على هذا البحث، والتي وقفت معي فيه باكراً منذ أولى خطواتي التمهيديّة على دربه كما أشرت من قبلُ، وإلى أن صار إلى ما صار إليه من هذه الصورة المعروضة الآن على بساط المناقشة.

ثمّ إنّ ذا – في الأخير – جُهْد المقِلّ، فإن يكن فيه من أثر طيِّب يُحْمَد لصاحبه فالمحمودُ اللَّهُ تقدّست أسماؤه وتعاظمت آلاؤه، وإن يكن غيرُ ذلك فالمستعاذُ منه اللَّهُ جلّ شأنه وعزّ جانبُه؛ إنّه رَبُّنا تبارك وتعالى أهلٌ لستر العورات وإقالة العثرات، وما ذلك عليه بعزيز. و﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصّافّات: 180 - 182].

الفصل التمهيديّ

ترجمة سيرة عبد الله بن مسعود

المبحث الأوّل: عبد الله بن مسعود قبل الإسلام

المبحث الثاني: عبد الله بن مسعود بعد اعتناقه الإسلام

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيديّ: ترجمة سيرة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

المبحث الأوّل: عبد الله بن مسعود قبل الإسلام

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافِل بن حَبِيب بن شَمْخ بن فار بن مخزوم بن صَاهِلة بن كاهِل بن الحارث بن تَميم بن سَعْد بن هُذَيْل بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر بن نزَار، الهُذَليّ المكّيّ.

هذا ما جاء عن اسمه ونَسَبِه في (طبقات القُرّاء) للذهبيّ[1]، وكذا في (أُسْد الغابة) لابن الأثير[2]. إلّا أنّ ابن الأثير لم يَنسِبه إلى مَكّةَ، وهو خلاف ما فعل الذهبيّ.

وزاد صاحب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب) ذِكْرَ اسم (خُزَيْمة) في نسبه بين اسمَيْ (هُذَيْل) و(مُدْرِكة). وذكر أنّه كان حليف بني زُهْرَة، وأنّ أباه مسعود بن غافل كان قد حالف في الجاهليّة عبد الله بن الحارث بن زُهْرَة. ثمّ أفصح عن شأن أُمّه في المقام ذاته فقال: «وأُمّ عبدِ الله بنِ مسعودٍ أُمّ عَبْدٍ بنتُ عَبْدِ وُدّ بنِ سَوَاءَ بن قُرَيْم بن صاهلةَ من هُذَيْل أيضاً، وأُمّها زُهْريّة: قَيْلةُ بنتُ الحارث بن زُهْرة»[3].

وهذا الذي ذكره ابن عبد البَرّ في (الاستيعاب) من أنّ اسم أُمِّ أُمِّ عبدٍ (قَيْلةُ) لا تتّفق فيه المصادر والمراجع، إذ يذكر بعضها أنّ اسمها (هِنْد). ومن ذلك ما جاء مثلاً في (الطبقات الكبرى) لابن سَعْد، فقد حدّث فيها صاحبها عن نسب أُمّ ابن مسعود فقال:

«وأُمُّ عبدِ الله بنِ مسعودٍ أُمُّ عَبْدٍ بنتُ عَبْدِ وُدٍّ بنِ سَواء بن قُرَيم بن صاهلةَ بن كاهِل بن الحارث ابن تَميم بن سَعْد بن هُذَيل، وأُمُّها هِنْد بنتُ عبدِ بنِ الحارث بنِ زُهْرةَ بنِ كِلاب»[4].

---

[1] الذهبيّ شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان: طبقات القُرّاء، ت أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1418هـ-1997م)، ج 1، ص 11.

[2] ابن الأثير عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد الجزريّ: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق محمّد عبد المنعم البرّي وعبد الفتّاح أبو سنّه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 3، ص 381-382.

[3] ابن عبد البَرّ أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبيّ: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الأعلام، عَمّان، الأردن، ط 1 (1423هـ-2002م، ص 407.

[4] ابن سَعْد محمّد بن منيع الزهريّ: كتاب الطبقات الكبير، ت عليّ محمّد عمر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، ط 1 (1421هـ-2001م)، ج 3، ص 139.

ومن جهة أخرى جاء في (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر أنّ اسم الجَدّ الأوّل لأُمّ ابن مسعود (سَوْدُ بن قُرَيْمٍ)[1]. وذكر صاحب (سِيَر أعلام النُّبَلاء) أنّ اسمه (سُوَيٌّ)[2]. ومن هذا نَلحَظ أنّ ثمّةَ ثلاثة أقوال في ضبط اسم جَدّها هذا؛ فقائل يقول إنّه (سَوَاءُ)، على وزن (فَعَال)، وثانٍ يذكر أنّه (سَوْدٌ)، على وزن (فَعْل)، وثالثٌ آخرُ يُورِد أنّه (سُوَيٌّ)، على وزن (فُعَيْل).

وقد رأيت صاحب (الإصابة) أيضاً يقول في ذكر نسب أُمّ ابن مسعود: «أُمُّ عبدٍ بنتُ سَوْدِ بنِ قُرَيْمِ بنِ صاهِلةَ الهُذَليّةُ»[3]، من غير الإتيان على ذكر اسم أبيها (عبد وُدٍّ)، ثمّ يقول: «كذا نسبها ابنُ عبد البَرّ، وفيه نظرٌ»[4]، يعني به صاحب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب). ثمّ يُضيف قائلاً: «وقال ابنُ الكلبيّ: (هي أُمّ عبدٍ بنتُ عبدِ وُدٍّ بنِ سَوْدِ بنِ قُرَيْمٍ)، وهذا هو المعتمَد؛ فإنّ بين صاهِلةَ وبين عبد الله بن مسعود خمسةَ آباءٍ»[5].

لكنّني لم أجد في النسخة التي بين يديّ من (الاستيعاب) لابن عبد البّرّ هذا الذي أشاعه عنه ابن حجر في (الإصابة)، بل وجدت ثَمّةَ النسب كاملاً، وقد أَثْبَتُّ نصّه التامّ قبلُ آنفاً، ولا خلاف يُذكَر في ذلك بينهما، إلّا ما تعلّق باسم الجدّ الأوّل لأُمّ عبد، وهو ما سبق أن نبّهت عليه. ويبدو أنّ نسخة (الاستيعاب) التي اعتمد عليها ابن حجر في (الإصابة) قد سقط منها اسم والد أُمّ عبد. والله أعلم بما كان من شأن حقيقة هذا الأمر.

وإنّما وقفت على ذاك الذي ذكره العسقلانيّ في كتاب آخر، ألا وهو (الرَّوْض الأُنُف في تفسير السيرة النبويّة لابن هشام) لصاحبه أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيليّ المتوفّى عام 581هـ، فإنّه هو مَن قال: «وأُمُّ عبد الله هي: أُمُّ عبدٍ بنتُ سَوْد بن قديم بن صاهلة، هُذَليّة»[6]، فلم يُورِد ذكراً

---

[1] ابن حجر أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ: الإصابة في تمييز الصحابة، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، القاهرة، مصر، ط 1 (1429هـ-2008م)، ج 14، ص 442.

[2] الذهبيّ شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، ت مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3 (1405هـ-1985م)، ج 1، ص 462.

[3] الإصابة في تمييز الصحابة، ج 14، ص 442.

[4] المرجع السابق نفسه.

[5] المرجع السابق نفسه.

[6] السُّهَيليّ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ: الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبويّة لابن هشام، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (د ت)، ج 1، ص 435.

لاسم أبيها (عبد وُدّ). وفي نصّه هذا خلاف آخر يتعلّق بضبط اسم الجدّ الثاني لأُمّ عبد الله، وذلك أنّه جاء به مُدوَّناً بهذه الصورة (قديم)، أي بحرف الدال بَدَلَ حرف الراء الذي ضُبِط به الاسم في نصوص المصادر الأخرى التي مرّت بنا قبلُ.

ثُمّ إنّ قول ابن حجر (إنّ بين صاهِلةَ وبين عبد الله بن مسعود خمسةَ آباءٍ) هو الآخر فيه نظر؛ ذلك أنّ سلسلة النسب المتّفَق عليها لابن مسعود، والتي ذكرها ابن حجر نَفْسُه وذاتُه[1]، تُفصِح عن ستّة آباء بين كُلٍّ من عبد الله بن مسعود وصاهِلةَ، لا خمسة فقط، وهم: مسعود وغافل وحبيب وشمخ وفار ومخزوم، اللهمّ إلّا أن يكون قصدُ صاحب (الإصابة) بالآباء مَن هم في رتبة الأجداد دون سواهم، فإنّ قوله حينئذ يَصِحّ على أيّة حال، وإن كان يبقى مع ذلك في حاجة إلى سند من قرينة أو دليل.

وإلى أُمّ عَبْدٍ – بنت عبد وُدٍّ – هذه كان ابنها عبد الله بن مسعود يُنسَب، فيقال: ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ. وكان لهذه النِّسْبة شُهْرتها عليه فيما يبدو ويظهر، وخاصّةً بعد إسلامه لاحقاً ولَحَاقه برَكْب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وصَحْبه الكرام الأبرار.

هذا، وإذا كانت أُمّ عبد الله بن مسعود قد نالت بعض الحظّ في كتب السِّيَر والتراجم والطبقات، فإنّي لم أجد فيما بين يديّ من المصادر والمراجع شيئاً يُذكَر عن أبيه (مسعودِ بن غافِلٍ)، إلّا ما تقدّمت الإشارة إليه من كونه قد حالف في الجاهليّة عَبْدَ بنَ الحارث بنِ زُهْرةَ، على خلاف يتعلّق بشأن اسم مَن حالفه مسعودٌ هذا. ففي الوقت الذي تذهب أغلب المصادر إلى أنّ اسمه (عَبْدٌ) من غير إضافة إلى اسم الجلالة (الله)، وهو ما يبدو الأقوى والأصحَّ، يُورِد بعضها الآخر أنّ اسمه (عَبْدُ الله) بالإضافة المذكورة، وهو ما يظهر أنّه ضعيف مرجوح، والله أعلم بالصواب.

ميلاده ونشأته:

على الرغم ممّا آل إليه عبد الله بن مسعود من شهرة وممّا ذاع له من صيت بُعَيْدَ تَحوُّله إلى حياة الإسلام فيما بعدُ، لا نجد في المصادر التي بين أيدينا حديثاً يُذكَر عن تاريخ ميلاده، ولا عن تفاصيل حياته قبل الإسلام سوى تلك الإشارات التي تُوحِي بإنّه لم يكن من عائلة مرموقة ذات شأن وجاه، أو تذكر أنّه كان من عائلة متواضعة محكومة بقيد الولاء لبني زُهْرة كما جاء في العديد من المصادر

[1] الإصابة في تمييز الصحابة، ج 6، ص 373.

والمراجع، أو تُشِيع عنه أنّه كان راعي غنم، يرعاها لبعض سادة مكّةَ وكِبارها، من مثل عُقْبةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ[1]، كما ورد في بعض المظانّ التي تناولت سيرته وحياته.

ولعلّ كَوْنَ ابن مسعود سليلَ تلك العائلة المتواضعة غير المرموقة من جهة، ومبادرتَه الباكرةَ إلى الالتحاق بحياة الإسلام من جهة ثانية، يُمثِّلان أبرز العوامل التي حالت دون عناية المؤرِّخين والباحثين بالمرحلة الأولى التي عاشها هذا الرجل، ألا وهي مرحلة العهد الجاهليّ.

قبيلته ولهجته:

تتّفق المصادر التي بين أيدينا في القول بأنّ عبد الله بن مسعود من قبيلة هُذَيْل، وأنّ انتماءه إليها ثابت له من جهة أبيه وأُمّه على حدّ سواء. وقبيلة هُذَيْل هذه إحدى القبائل العربيّة المعروفة المشهورة، وكان ممّا اشتهرت به لهجتها التي تُخالِف في بعض النواحي لهجة قريش. ومن ظواهر لهجة قبيلة هُذَيْل ما يُسَمّى لدى أهل اللسان بالفحفحة، وهي إبدال حرف العين من حرف الحاء في بعض الألفاظ والمواضع المخصوصة، كقولهم: (عَتّى حينٍ) بمعنى (حتّى حينٍ)[2]. وهي ظاهرة تشارك هُذَيْلاً فيها ثَقيفٌ أيضاً[3].

وهذا الذي أثبته المؤرخون من أمر هُذَليّة عبد الله بن مسعود أصالةً عن أبيه وأُمّه يُعَدّ – في رأينا – ممّا يُهِمّ الباحث في مثل الموضوع الذي نحن بصدد التعرّض له. ذلك أنّ هذه الحقيقة لها أهمّيّتها فيما يأتي لاحقاً من الحديث عن قراءة هذا الرجل للقرآن الكريم. وبيان ذلك – بعبارة وجيزة جِدّاً – أنّ ابن مسعود هُذَليّ – بالأصل – لا قُرَشيّ، وأنّه رُبّما كان يقرأ بعض المواضع من القرآن الكريم بلهجة قبيلته هُذَيل، لا بلهجة قُرَيش التي نزل القرآن كلّه أو مُعظَمه بها.

[1] محمود شلبي: حياة عبد الله بن مسعود، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1 (1416هـ-1995م)، ص 5.

[2] محمد أديب عبد الواحد جمران: معجم الفصيح من اللهجات العربية وما وافق منها القراءات القرآنية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 (1421هـ-2000م)، ص 362.

[3] المرجع السابق نفسه.

المبحث الثاني: عبد الله بن مسعود بعد اعتناقه الإسلام

تاريخ إسلام عبد الله بن مسعود:

لا نجد فيما بين أيدينا من مصادر ذكراً لتاريخ إسلام ابن مسعود على وجه التحديد، ولكنّنا نُلْفِيها كلّها تُجمِع على القول بأنّه أسلم قديماً، أي في وقت مُبكِّر من تاريخ ظهور الإسلام، وكان أحد السبّاقين الأوّلين إليه قبل إسلام عمر بن الخطّاب، إذ تذكر المصادر أنّه كان سادس سِتّة دخلوا الإسلام، وقد حدّث بذلك عن نفسه فيما بعدُ فقال: «لقد رأيتني وإنّي لسادسُ سِتّة ما على ظهر الأرض مسلمٌ غيرنا»[1].

وحدّث ابن عبد البَرّ عن شأن تَقدُّم إسلامه هذا فقال: «كان إسلامه قديماً في أوّل الإسلام في حينِ أسلمَ سَعيدُ بنُ زَيْدٍ وزوجتُه فاطمةُ بنتُ الخَطّاب قبل إسلام عُمَرَ بزمان»[2].

قصة أوّل عهده بالإسلام:

لإسلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قصّة طريفة أخرجها العديد من أئمّة الحديث الشريف، ورواها الكثير من أهل السِّيَر والتراجِم والطبقات. وهذه – فيما يأتي – إحدى الروايات التي تذكر قِصّة الحلقة الأولى في عهد هذا الرجل بالإسلام وارتباطه به.

أخرج الإمام أبو داود الطيالسيّ في مُسنَده قصّة التحاق ابن مسعود بالإسلام هذه، وروى خبرها كاملاً فقال:

«حَدَّثَنا أبو داودَ، قال: حَدَّثَنا حَمّادُ بن سَلَمةَ، عن عاصِمٍ، عن زِرٍّ، عن عبد الله[3]، قال: كنتُ غلاماً يافعاً أرعى غنماً لعُقْبةَ بن أبي مُعَيْطٍ بمكّةَ، فأتى عليّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأبو بكر، وقد فرّا من المشركين، فقالا: (يا غلامُ، عندك لَبَنٌ تَسقينا؟)، قلتُ: إنّي مُأتَمَنٌ ولستُ بساقِيكُما، قالا:

---

[1] البزّار أبو بكر أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالق: مسند البزّار المعروف بالبحر الزخّار، ت محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحِكَم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1414هـ-1993م)، ج 5، ص 356.

[2] الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص 407.

[3] المقصود بعبد الله هذا هو عبد الله بن مسعود، وهو اصطلاح مستخدَم لدى المتقدِّمين معروف عنهم، فكلّما ذكروا (عبد الله) من طبقة الصحابة أرادوا به ابن مسعود دون غيره، وسوف نُنبِّه على هذا الاصطلاح إن شاء الله في مطلع المبحث الأوّل من الفصل الأوّل.

(فهل عندك من جَذَعة لم يَنْزُ عليها الفحلُ بعدُ؟)، قلتُ: نعم. فأتيتُهما بها، فاعتقلها أبو بكر، وأخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الضَّرْعَ، فدعا فحَفَل الضَّرْعُ، وأتاه أبو بكر بصَخْرة مُنقَعِرة، فحلب فيها، ثمّ شَرِب هو وأبو بكر، ثمّ سَقَياني، ثمّ قال للضَّرْع: (اقْلِصْ)، فقَلَصَ. فلمّا كان بعدُ أتيتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقلتُ: عَلِّمْني من هذا القَوْل الطيِّب – يعني القرآن – فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (إنّك غُلامٌ مُعَلَّمٌ). فأخذتُ من فِيهِ سبعين سُورةً ما يُنازِعني فيها أَحَدٌ»[1].

وكما أسلم عبد الله بن مسعود، أسلمت أُمّه (أُمّ عبدٍ بنتُ عبدِ وُدٍّ) أيضاً، وكانت هي الأخرى من السَّبّاقات إلى الإسلام. وقد صَحِبت وبايعت وهاجرت[2].

مناقبه:

حاز عبد الله بن مسعود من المناقب ما لا يكاد يُحصَى كثرةً، وما لا يتّسع هذا المقام للإتيان ولو على ذكر أهمّه، ولذا نكتفي بالإشارة إلى بعض ذلك على وجه الإجمال والاختصار.

فمن مناقب عبد الله تلك أنّه بادر باعتناق الإسلام في زمن مُبكِّر جِدّاً، حتى عُدَّ من السبّاقين الأوّلين الذين لم يكد عددهم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وقد مرّ بنا خبر ذلك آنفاً قريباً.

ومنها أنّه «هاجر الهجرتين جميعاً إلى الحبشة وإلى المدينة، وصلّى القبلتين، وشَهِد بَدْراً وأُحُداً والخندق وبيعة الرضوان وسائر المشاهد مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وشَهِد اليرموك بعد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وهو الذي أجهز على أبي جهل[3]، وشهد له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بالجنّة»[4].

ومنها أنّه أوّل مَن جهر بالقرآن الكريم بمكّة المكرّمة بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكان ذلك سبباً في تَلَقِّيهِ أذىً شديداً من قِبَل صناديد المشركين، ومع ذلك الأذى أعلن عن استعداده للعودة إلى الجهر بالقرآن ثانيةً غيرَ مُبالٍ بما يَلْقاه في سبيله من متاعبَ.

---

[1] أبو داود الطيالسيّ سليمان بن داود بن الجارود: مسنَد أبي داود الطيالسيّ، ت محمّد بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، مصر، ط 1 (1420هـ-1999م)، ج 1، ص 276.

[2] الإصابة في تمييز الصحابة، ج 14، ص 442.

[3] وكان ذلك في غزوة بَدْر الكبرى، وفي رمضان من السنة الثانية للهجرة النبويّة.

[4] أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 3، ص 383.

وقصّته في ذلك معلومة مشهورة منقولة في العديد من المظانّ، وقد أخرجها أحمد بن حنبل في (فضائل الصحابة) عن عروة بن الزبير، فجاء فيها:

«قال: كان أوّل مَن جَهَر بالقرآن بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بمكّةَ عبد الله بن مسعود، قال: اجتمع يوماً أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقالوا: والله ما سمعت قريش هذا القرآن يُجهَر لها به قَطُّ، فمَنْ رَجُلٌ يُسْمِعُهُمُوهُ؟ قال عبد الله بن مسعود: أنا، قالوا: إنّا نخشاهم عليك، إنّما نريد رجلاً له عَشِيرةٌ يمنعونه من القوم إن أرادوه، قال: دعوني فإنّ الله عزّ وجلّ سيمنعني، قال: فغدا ابن مسعود حتّى أتى المقام في الضحى، وقريش في أنديتها، فقام عند المقام، ثمّ قال: بسم الله الرحمن الرحيم رافعاً بها صوته ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾، قال: ثمّ استقبلها يقرأ فيها، قال: وتأمّلوا فجعلوا يقولون: ما يقول ابن أُمّ عبد؟ قال: ثمّ قالوا: إنّه ليَتْلُو بعض ما جاء به محمّد، فقاموا إليه فجعلوا يضربون في وجهه، وجعل يقرأ حتّى بلغ منها ما شاء الله أن يبلغ، ثمّ انصرف إلى أصحابه وقد أثّروا في وجهه، فقالوا: هذا الذي خَشِينا عليك، قال: ما كان أعداء الله أهونَ عليّ منهم الآن، ولئن شئتم لأُغَادِيَنّهم بمثلها، قالوا: حَسْبُك، فقد أسمعتهم ما يكرهون»[1].

ومنها تقريب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم إيّاه منه، وإطلاعه على أسراره ونجواه، وتشريفه بخدمته في خاصّة أموره؛ فكان ابن مسعود يلج على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ويُلبِسه نَعْليه، ويمشي معه وأمامه، ويستره إذا اغتسل، ويُوقِظه إذا نام. وكان يتَولّى أمر فِراشه صلّى الله عليه وسلّم ووِساده وسِواكه وطَهُوره إلى جانب ما ذكرنا من أمر نَعْلَيْه وغيرهما، وقد عُرِف في الصحابة بصاحب السِّوَاد والسِّوَاك[2].

ومنها ما حباه الله عز وجلّ به من حُسْن صوته وجودته بقراءة القرآن الكريم، حتّى قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في شأنه مُشِيداً بتلك الخصلة فيه: «مَن أحبّ أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أُنزِل فليقرأه على قراءة ابن أُمّ عَبْد»[3]. وفي رواية أخرى أنّه عليه الصلاة والسلام قال: «مَن سَرّه أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أُنزِل فليقرأه على قراءة ابن أُمّ عَبْد»[4].

---

[1] ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيبانيّ: فضائل الصحابة، ت وصيّ الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 2 (1420هـ-1999م)، ج 2، ص 1056-1057.

[2] أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 3، ص 383.

[3] ابن ماجة أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ: السُّنَن، ت شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1430هـ-2009م). ج 1، ص 98.

[4] ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيبانيّ: مُسنَد الإمام أحمد بن حنبل، ت شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1421هـ-2001م)، ج 1، ص 211.

ولعلّ منقبة حسن تلاوته للقرآن هذه شَكّلت بعض السرّ الذي كان وراء محبّة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم سماعَ القرآن منه، حتّى إنّه صحّ عنه صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يطلب منه أن يقرأ عليه القرآن صراحةً. وأخبار ذلك مبثوثة في كتب التفسير والحديث والسُّنّة والتراجِم وغيرها، ومنها ما ذكره صاحب (لباب التأويل في معاني التنزيل) من أنّ ابن مسعود قال:

«قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (اقرأ عليّ القرآن)، فقلت: يا رسول الله، أقرأ عليك وعليك أُنزِل؟ قال: (إنّي أُحِبّ أن أسمعه من غيري). قال: فقرأتُ عليه سورة النساء حتّى جئتُ إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَـٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41] قال: (حَسْبُك الآنَ). قال: فالتفتُّ إليه فإذا عيناه تَذرِفانِ»[1].

ومنها أنّه كان من أعلم الصحابة جميعاً ومن أقرئهم لكتاب الله تعالى، وقد حدّث عن ذلك بنفسه فقال: «لقد علم أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنّي أقرؤهم لكتاب الله، ولو أعلم أحداً تُبَلِّغُنِيهِ الإبلُ أقرأَ منّي لرحلتُ إليه»[2].

وقد شَهِد بعلوّ شأنه في العلم أصحابُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يصفه قائلاً: «كُنَيْفٌ مُلِئ عِلْماً»[3]. وهذا أبو موسى الأشعريّ يقول: «لمجلسٌ كنتُ أُجالِسُه عبدَ الله بنَ مسعود أَوْثَقُ في نفسي من عملِ سَنَةٍ»[4]. وهذا الأعمش يروي خبراً في شأن ابن مسعود لَمّا مات فيقول: «عن عمارة بن عُمَير عن حريث بن طهير أنّه قال: جاء نعيُ عبد الله إلى أبي الدرداء فقال: ما ترك بعده مِثْلَه»[5].

---

[1] الخازن علاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم: تفسير الخازن المسمّى "لباب التأويل في معاني التنزيل"، ت عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1425هـ-2004م)، ج 1، ص 377.

[2] ابن أبي داود أبو بكر عبد الله بن سليمان الأزديّ السجستانيّ: كتاب المصاحف، ت محمّد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط 1 (1423هـ-2002م)، ص 71. (وفي النصّ بعض الاختلاف اللفظيّ اليسير).

[3] فضائل الصحابة، ج 2، ص 1064.

[4] أحمد زَرُّوق: عُدّة المريد الصادق، ت الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1427هـ-2006م)، ص 157. والقول المرويّ لأبي موسى الأشعريّ ههنا من إثبات المحقِّق، لا من إثبات صاحب الكتاب.

[5] فضائل الصحابة، ج 2، ص 1060.

حِكَمُه:

لعبد الله بن مسعود أقوال خالدة حَفِظتها له كُتُب السِّيَر والتراجم والطبقات تشكف عن حِكَم بالغة وعن عظات نفيسة بليغة نطق بها في مناسبات مختلِفة نذكر بعضها بإيجاز على سبيل الإشارة والتمثيل فيما يأتي.

فمن حِكَمه وعِظاته تلك قوله: «ينبغي لحامل القرآن أن يُعرَف بليله إذا الناسُ نائمون، وبنهاره إذا الناس مُفطِرون، وببكائه إذا الناسُ يَضحَكون، وبوَرَعه إذا الناسُ يَخلِطون، وبصَمْته إذا الناسُ يخوضون، وبخشوعه إذا الناسُ يحتالون، وبحُزْنه إذا الناسُ يَفرَحون. وينبغي له أن يكون ممّن يُؤمَن شَرُّه، ويُرْجَى خَيْرُه، ويُسْلَم من ضُرّه؛ فقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (المسلِمُ مَن سَلِم المسلِمون من لسانه ويده)»[1].

ومنها قوله: «لو أنّ أهلَ العلمِ صَانُوا العلمَ ووَضَعُوه عند أهلِه سَادُوا به أهلَ زمانِهم، ولكنّهم بَذَلُوه لأهلِ الدُّنْيا ليَنالُوا من دُنْياهم، فهَانُوا على أهلِها، سَمِعتُ نَبِيَّكُم صلّى الله عليه وسلّم يقول: (مَنْ جَعَلَ الْهُمُومَ هَمّاً وَاحِداً، هَمَّ آخِرَتِهِ، كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّ دُنْيَاهُ، وَمَنْ تَشَعَّبَتْ بِهِ هُمُومُ أَحْوَالِ الدُّنْيَا، لَمْ يُبَالِ اللَّهُ فِي أَيِّ أَوْدِيَتِهَا هَلَكَ)»[2].

ومنها قوله في التنبيه على أهمّيّة العمل ونفعيّته لصاحبه: «إنّي لأمقتُ الرجلَ إذْ أراه فارغاً . . ليس في شيء من عمل الدنيا، ولا عمل الآخرة»[3].

ومنها قوله في هذه الكلمات الجامعة: «خيرُ الغِنَى غِنَى النفس، وخيرُ الزاد التقوى، وشَرُّ العَمَى عَمَى القلب، وأعظمُ الخطايا الكَذِبُ، وشَرُّ المكاسب الرِّبَا، وشَرُّ المآكِل مالُ اليتيم، ومَن يَعْفُ يَعْفُ الله عنه، ومَن يَغْفِرْ يَغْفِرِ الله له»[4].

---

[1] ابن السَّلّار أمين الدين أبو محمّد عبد الوهّاب: طبقات القُرّاء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، ت أحمد محمّد عزّوز، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1423هـ-2003م)، ص 31.

[2] الآجري أبو بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله: أخلاق العلماء، رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السعوديّة، د ط، 1398هـ-1978م ص 92.

[3] خالد محمّد خالد: رجال حول الرسول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 (1421هـ-2000م)، ص 137.

[4] المرجع السابق نفسه.

ومنها ما ذكروا من أنّه لَمّا حضره الموت دعا ابنه ليُوصِيَه فقال: «ياعبدَ الرحمن بنَ عبدِ الله بنِ مسعود، إنّي أوصيك بخمسِ خِصالٍ فاحفظهنّ عنّي: أَظْهِرِ اليأسَ للنّاس، فإنّ ذلك غِنىً فاضلٌ، ودَعْ مَطْلبَ الحاجات إلى النّاس، فإنّ ذلك فَقْرٌ حاضِرٌ، ودَعْ ما تَعتذِر منه من الأمور، ولا تعملْ به، وإن استطعتَ أن لا يأتي عليك يومٌ إلّا وأنت خيرٌ منه بالأمسِ فافعلْ، فإذا صلّيتَ صلاةً فصَلِّ صلاةَ مُودِّعٍ كأنّك لا تُصَلِّي بعدها»[1].

وفاته:

اقتضت مشيئة الله عزّ وجلّ أن يَقدَم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من الكوفة وافداً على عثمان بن عفّان بالمدينة المنوّرة فيُدرِكه أجلُه بها في آخر سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة وله من العمر حينها ثلاث وستون سنة. وهي السنة التي تُوُفِّيَ فيها أيضاً أبو ذرّ الغفاريّ والعبّاس وأبو الدرداء وعبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وقيل: بل تُوُفِّيَ سنة ثلاث وستّين من الهجرة. ودُفِن بالبقيع، وكان دفنه – حَسَبَ بعض المصادر – ليلاً. واختُلِف فيمَن صلّى عليه، فقيل: عثمان بن عفّان، وقيل: عمّار بن ياسر، وقيل: الزبير بن العَوّام[2]، رضي الله عنهم جميعاً.

وكان الخليفة عثمان بن عفّان رضي الله عنه قد أرسل إلى ابن مسعود وهو بالكوفة يأمره بالخروج إلى المدينة، وكان من شأن ابن مسعود في ذلك أنّه لَمّا بلغه أمر الخليفة اجتمع إليه الناس من أهل الكوفة وقالوا: أقم ولا تخرج، ونحن نمنعك أن يصل إليك شيء تكرهه منه، فردّ عليهم رضي الله عنه بقوله: إنّ له عليّ طاعةً، وإنّها ستكون أمورٌ وفِتَنٌ لا أُحِبّ أن أكون أوّل مَن فتحها. فردّ الناس، وخرج إلى عثمان[3]. رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين.

---

[1] عبد العزيز المحمَّد السَّلْمان: موارد الظمآن لدروس الزمان، مطابع الخالد الأوفست، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 30 (1424هـ)، ج 3، ص 6-7.

[2] أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 3، ص 387.

[3] الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص 410.

الفصل الأوّل

تأصيل قراءة ابن مسعود وتصنيفها وبيان منزلتها العامّة

المبحث الأوّل: تأصيل قراءة ابن مسعود وتصنيفها وتقسيمها

المبحث الثاني: بيان المنزلة العامّة لقراءة عبد الله بن مسعود

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأوّل: تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود وتصنيفها وبيان منزلتها العامّة

المبحث الأوّل: تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود وتصنيفها وتقسيمها

01 ـ بيان مصطلحات مُهِمّة ذات صلة بالموضوع:

هناك مصطلحات مُهِمّة ذات صلة ببحثنا هذا نرى أنّه لا بُدّ من بيانها ههنا قبل المضيّ في عرض فصول البحث ومسائله، لأنّها قد تَرِد في أيّ عنصر من عناصره أو مرحلة من مراحله، وحينها قد نجد أنفسنا في حاجة إلى معرفة ما يُراد بها على وجه التحديد والدِّقّة.

ويتعلّق الأمر ههنا على وجه الخصوص بمصطلحين اثنين: أحدهما قولهم: (حرف فلان) من غير زيادة لفظيّة تُبِين عن المقصود بهذا الحرف في الكثير من مواضيع إيراه، والثاني قولهم في سياق ذكر الأعلام: (عبد الله) على الإطلاق ودون نسبة تُعَيِّن المراد بالمسمّى في محلّ وروده وذكره، وذلك في الكثير من المواضع أيضاً.

أوّلاً: معنى (حرف فلان) من القَرَأة:

كثيراً ما نجد الباحثين والدارسين المتقدِّمين على وجه الخصوص يُعبِّرون عن قراءة هذا القارئ أو ذاك بالحرف، فيقولون مثلاً: يُقْرَأ هذا اللفظ في حرف فلان كذا، وذكروا – أو زعموا – أنّ في حرف فلان كذا، وهلمّ جرّاً. وقد كثر استخدامهم لهذا اللفظ بمعنى القراءة أو بمعنى الوجه الذي يُقرَأ به حتّى فاض واستفاض لديهم، وحتّى شاع وذاع، وأصبح معروفاً عنهم، معلوماً مرادُهم منه عند ذكره وإطلاقه، لا يُحتاج إلى تفسيره بأحد بَدِيلَيْه – أعني مصطلحي القراءة والوجه – ولا بأيّ لفظ آخر من الألفاظ التي قد تُرادِفه أو تحمل بعض المعاني القريبة من تلك التي يحملها.

ولكي نتبيّن حقيقة هذا الأمر نُورد بعض النصوص التي أعلن أصحابها فيها عن استخدام هذا الاصطلاح المهِمّ، وبيّنوا قصد المستخدِمين له منه عند ذكره وإيراده، وأفصحوا بصريح اللفظ والعبارة عن مرادهم منه حينما يُطلِقونه وتجري به ألسنتهم أو أقلامهم.

من ذلك ما جاء في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ فقد قال في باب الحاء والراء والفاء منه ما نصّه كاملاً:

«حرف: الحَرْف من حُروف الهِجاء. وكلُّ كلمة بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسَمَّى حَرْفاً، وإنْ كان بناؤها بحَرْفَيْن أو أكثر، مثلُ: حَتّى وهَلْ وَبلْ ولَعَلَّ. وكلُّ كلمة تُقْرَأ على وُجُوهٍ من القرآن تُسَمَّى حَرْفاً، يقال: يُقْرَأ هذا الحَرْف في حَرْف ابن مسعود، أي في قراءته»[1].

ومنه ما جاء في معجم تهذيب اللغة لأبي منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ؛ فقد أورد صاحبه في مادّة (حرف) منه كلاماً يكاد يكون مماثلاً لكلام الخليل الآنف الذكر، إذ قال ما يلي:

«حرف: قال اللَّيْث: الحَرْفُ من حُرُوفِ الهِجَاء. قال: وكُلُّ كَلِمَةٍ بُنِيَتْ أدَاةً عارِيةً في الكلام لتَفْرِقَةِ المعَاني فاسْمُها حَرْفٌ، وإن كان بِنَاؤُها بحَرْفَيْن أو فَوْقَ ذلك، مثل: حَتَّى وَهَلْ وَبل وَلَعَلّ. وكُلُّ كلمةٍ تُقْرَأُ على وُجُوهٍ من القُرْآن تُسَمَّى حَرْفاً، يُقْرَأ هَذَا في حرف ابن مسعود، أي: في قراءة ابن مسعود»[2].

ومنه أيضاً ما ورد في كتاب (الفائق في غريب الحديث) لجار الله محمود بن عمر الزمخشريّ؛ فقد ذكر صاحبه في فصل الهمزة مع الضاد منه ما رُوِيَ من أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم «أتاه جِبْرِيل وهو عند أَضَاةِ[3] بَنِي غِفَار فقال: (إنّ الله تعالى يأمرك أن تُقْرِئَ أُمّتَك على سبعة أَحْرُف)»[4]. ثمّ بَيَّن المراد بتلك الأحرف قائلاً:

«الأَحْرُف: الْوُجُوه والأنحاء التي يَنْحُوها القُرّاء، يُقَال: في حَرْف ابْن مَسْعُود كَذَا، أَيْ في وَجْهه الذي ينحرف إليه من وُجُوه القِرَاءة. ومنه حديثه الآخر: (نزل القُرْآن على سَبْعة أحرف كُلُّها كافٍ شافٍ فاقرءوا كما عُلِّمْتُم)»[5].

ومنه كذلك ما جاء في كتاب (المغرِب في ترتيب المعرِب) لأبي الفتح ناصر الدين المطرّزي؛ فقد قال صاحبه في باب (حرف) منه ما يلي:

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيديّ: كتاب العين مرتّباً على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م)، ج 1، ص 305.

[2] الأزهريّ محمّد بن أحمد: تهذيب اللغة، ت عبد الله درويش، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، د ط، د ت، ج 5، ص 12.

[3] الأَضَاة: الغَدير، وهي الكلمة الوحيدة التي أوردها المؤلِّف – صاحب هذا النصّ – في (فصل الهمزة مع الضاد) من كتابه (الفائق) المذكور أعلاه بالمتن.

[4] الزمخشريّ جار الله محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، ت عليّ محمّد البجاوي ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، عِيسَى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ط 2 (د ت)، ج 1، ص 46.

[5] المرجع السابق نفسه.

«(الحَرْف): الطَّرَف، ومنه (الانحراف). و(التَّحَرُّف): الْمَيْلُ إلى الحَرْف. وفي التَّنزيل ﴿مُتَحَرِّفاً لِقِتَالٍ﴾ [الأنفال: 16][1] أَيْ مائلاً له، وأن يصير بحَرْفٍ لأجله، وهو من مَكائد الحرب، يُرِي العَدُوَّ أنّه مُنهَزِم ثمّ يَكِرّ عليه. ومنه الحَرْف في اصطلاح النَّحْوِيِّينَ. وأمّا قوله: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» فأحسَنُ الأقوال أنّها وُجُوهُ القراءة التي اختارها القُرّاء، ومنه: فُلانٌ يَقْرَأُ بِحَرْف ابن مسعود»[2].

ثانياً: المقصود بالعَلَم (عبد الله) عند إطلاقه:

دأب أهل الحديث والأثر وكذا أهل التفسير قديماً على الاقتصار على (عبد الله) عند إرادتهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وصار ذلك اصطلاحاً جارياً في عصرهم معروفاً لمن جاء بعدهم، فإذا اكتفى أحدهم بقوله: (عبد الله) وهو يريد عصر الصحابة رضوان الله عليهم – لا عصر غيرهم – عُلِم أنّه يقصد عبد الله بن مسعود، لا أحداً آخر غيره.

وها نحن نُورِد – فيما يأتي – بعض النصوص التي تُؤَكِّد خبر اصطلاح أولئك المتقدِّمين من أهل العلم المشار إليهم على كونهم يريدون ويَعْنُون عبد الله بن مسعود دون غيره عند إطلاقهم اسم (عبد الله)، أي عند ذكرهم له مُجَرَّداً من أيّ نسبة إلى أحد، ومن أيّ قيد بوصف أو لقب.

من ذلك ما جاء في كتاب (مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) لعليّ بن سلطان محمّد القاري؛ فقد ذكر صاحبه فيه قول المصنِّف (صاحب مشكاة المصابيح) في مسألة ما يُشترَط في اسم الشهرة، إذ قال: «قال: وعلى أنّه يكفي في الاسم المشهور أن يُضَمَّ مع الأب خلافاً لمن قال: لا بُدّ من أربعة: أبيه وجدّه ونسبته»[3]. ثمّ علّق على ذلك بقوله:

«قلتُ: لا يخفى أنّ المدار على حصول العلم المرتَّب على الشُّهْرة، وهي تختلف باختلاف الناس زماناً ومكاناً حتّى في الاصطلاح أيضاً، ألا ترى أنّ المحدِّثين إذا قالوا: (عن عبد الله) فالمراد به ابن

---

[1] والآية بنصّها الكامل مع نصّ الآية التي قبلها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾.

[2] المطرّزي أبو الفتح ناصر الدين: المغرب في ترتيب المعرب، ت محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريّة، ط 1 (1399هـ-1979م)، ج 1، ص 196-197.

[3] القاري عليّ بن سلطان محمّد: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ت جمال عيتاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2001م)، ج 7، ص 579.

مسعود، وكذا إذا قالوا: (عن الحَسَن) فهو البَصْريّ، مع كثرة الاِسْمَيْنِ في غيرهما من الصَّحَابة والتابعين؟»[1].

ومنه ما ورد في كتاب (التعليق الممجَّد على موطَّأ محمّد) لعبد الحيّ اللكنويّ؛ فقد أثبت فيه صاحبه جملة من النصوص الداخلة في هذا الإطار منها قوله:

«قال العينيّ في (البناية شرح الهداية) في كتاب الحجّ في بحث الوقوف بمزدلفة: إذا أُطلِق ابن عباس لا يُراد به إلاّ عبد الله بن عباس. انتهى. وذكر أيضاً في (البناية) في كتاب (الحظر والإباحة): أنّ المحدِّثين اصطلحوا على أنّهم إذا ذكروا عبد الله من غير نسبة يريدون به عبد الله بن مسعود، وإن كان يتناول غيره بحَسَب الظاهر، وكذلك يقولون: قال ابن عمر ويريدون به عبد الله بن عمر، مع أنّ عمر له أولاد غير عبد الله. انتهى. وقال عليّ القاري المكّيّ في (جمع الوسائل بشرح الشمائل)، أي شمائل الترمذيّ: اصطلاح المحدِّثين على أنّه إذا أُطلِق عليّ في آخر الأسماء فهو عليّ بن أبي طالب، وإذا أُطلِق عبد الله فهو ابن مسعود، وإذا أُطلِق الحَسَن فهو الحَسَن البَصْريّ، ونظيره إطلاق أبي بكر وعُمَر وعثمان، انتهى.»[2].

ومنه أيضاً ما جاء في سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمّد ناصر الدين الألبانيّ عند حديثه عن بعض الإشكالات المتعلّقة بأسماء بعض الرُّوَاة؛ فقد قال هناك: «. . . وبخاصّة أنّ من المعلوم لدى المشتغِلين بهذا العلم الشريف أنّه إذا أُطلِق (عبد الله) فإنّ المراد به ابن مسعود»[3].

02 ـ تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

من الطبيعيّ ونحن نتناول قراءة الصحابيّ الجليل عبد الله بن مسعود، ونَنسِبها إليه هذه النسبة المطلَقة أن نُفكِّر في أصل هذه القراءة ومَنشَئها، وفي المصدر الذي نبتت فيه، والمعين الذي خرجت منه، وذلك حتّى نُثبِت أنّنا على وعي بطبيعة المادّة التي نتعامل معها، وعلى بيّنة من شأنها وشأوها وقيمتها.

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] اللكنويّ عبد الحيّ: موطَّأ الإمام مالك رواية محمّد بن الحَسَن الشيبانيّ مع التعليق الممجَّد على موطَّأ محمّد، ت تقيّ الدين الندويّ، دار القلم، دمشق، سوريّة، ط 1 (1412هـ-1991م)، ج 1، ص 205-206.

[3] الألبانيّ محمّد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1422هـ-2002م)، ج 7، ص 1586.

ذلك أنّ هذه القراءة لم تكن لتنال اهتمام الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً، ولا لتَحفَظ لها هذه العناية الموجَّهة إليها من قِبَلهم على مرّ العصور والعهود لو كانت مُجرَّد منتوج فكريّ من جُهْد صاحبها مثلاً، أو كانت منقطعةَ الوِصال مفصومةَ الرِّباط، مبتورةَ الساق والوَثاق عن ذلك المنبت الطيّب الزكيّ الندىّ العليّ المتمثِّل في قراءة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الموحَى بها إليه من السماء عن طريق أمين الوحي إلى رُسُل الله أجمعين جبريلَ عليه السلام.

ولِنُفصِح عمّا قصدنا إليه من هذا المقدّمة نقول – وبالله التوفيق – إنّ قراءة ابن مسعود تكتسي قيمتها ومكانتها أساساً من أصالتها، وهي كونها تعود إلى قراءة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وترتبط بها كلّ الارتباط، وتنبثق عنها أصلاً وأساساً ورأساً.

فابن مسعود لم يخترع هذه القراءة التي تُنسَب إليه، حاشاه أن يفعل ذلك، ومعاذَ الله أن يَصدُر عن مِثْلِه مِثْلُه، وإنّما تعلّمها وتلقّاها بأُمّ سَمْعِهِ من فم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وأتقنها بعَظْمة لسانه وآلته، وحفظها عن ظهر قلبه حِفْظاً، وعرضها على النبيّ عليه الصلاة والسلام، وأقرّه النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عليها وأجازه بها.

ولا نريد أن نُطيل المقام هنا بحديث قد يَعُدُّه غيرُنا من قبيل الخطاب الإنشائيّ الأدبيّ، وإن كنّا نحن نَحسَبُه من باب البيان الواجب نَشْرُه وبَسْطُه في مثل موضعنا هذا بالتحديد، وفي مثل إطاره وغرضه وهدفه. فهذا – فيما يأتي – عرض مُوجَز لجملة من العوامل التي تُؤَكِّد في مجموعها أنّ قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يرجع أصلها إلى قراءة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وتزكيته وإقراره وإجازته.

أوّلاً: ما صحّ عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم من الإخبار بأنّ الله عزّ وجلّ قد أَذِن له ولأُمّته في قراءة القرآن الكريم على سبعة أحرف كلّها كافٍ شافٍ. وهو خبر جاء به الحديث المشهور الذي تناقلته كُتُبُ السُّنّة والحديث والتفسير وعلوم القرآن وغيرها.

وقد خلص المحقّقون من الباحثين في مجال القراءات القرآنيّة – كما سنُبيِّن في الفقرات الآتية – إلى أنّ المقصود من الأحرف السبعة الواردة في هذا الحديث المشهور هو الأوجه اللغويّة المختلِفة التي تعود إلى تَعَدُّد لهجات قبائل العرب وتَنَوُّعها، ممّا يكون اختلافهم فيه شأناً لفظيّاً أو شَكْليّاً لا يَمَسُّ المعنى الذي نزل به القرآن الكريم في شيء، ولا يُبدِّله، ولا يُغيِّره.

وما أحسنَ ما أجاد ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) حين ردّ على الطاعنين في بعض وجوه قراءات القرآن الكريم، فتَعرّض بالمناسبة إلى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وبيّن المراد بتلك الأحرف بياناً نَحسَبه – كحال هذه الأحرف – شافياً كافياً. وللذي نراه من أهمّيّة كلام ابن قتيبة هذا نُورِد بعضه على سبيل التمثُّل به والاستئناس. قال في الردّ على بعض أصحاب الشبهات المشار إليهم:

«أمّا ما اعتلّوا به في وجوه القراءات من الاختلاف فإنّا نحتجّ عليهم بقول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: (نزل القرآن على سبعة أحرف كُلُّها شافٍ كافٍ، فاقرؤوا كيف شئتم)»[1]. ثُمّ أضاف يقول:

«وقد غَلِط في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا: السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظُ، وأمثال، واحتجاج. وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة. وقال قوم: حلال، وحرام، وأمرٌ، ونهيٌ، وخبرُ ما كان قبلُ، وخبرُ ما هو كائن بعدُ، وأمثال»[2]. ثُمّ علّق بعد ذلك على كلّ هذه الأقوال، مُفْصِحاً عن حُكْمه عليها، فقال:

«وليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل. ومَن قال: فلان يقرأ بحرف (أبي عَمْرٍو) أو بحرف (عاصم) فإنّه لا يريد شيئاً ممّا ذكروا. وليس يُوجَد في كتاب الله تعالى حرف قُرِئ على سبعةِ أَوْجُهٍ يَصِحّ فيما أعلم»[3]. ثُمّ ختم الكاتب رَدَّه على هؤلاء الطاعنين بإبدائه رَأْيَهُ الصريحَ في المعنى الصحيح للحديث الشريف، فقال:

«وإنّما تأويل قوله صلّى الله عليه وسلّم: (نزل القرآن على سبعة أحرف): على سبعة أوجه من اللغات مُتفرِّقة في القرآن، يَدُلّك على ذلك قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (فاقرءوا كيف شئتم)»[4].

ثانياً: ما نُقِل عن بعض الصحابة من أنّهم اختلفوا في قراءة القرآن الكريم، فاحتكموا إلى النبيّ عليه الصلاة والسلام، فأقرّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كُلّاً منهم على قراءته، وصَوَّبَ ما قرأ به من

---

[1] ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، ت أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 2 (1393هـ-1973م)، ص 33.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق، ص 34.

[4] المرجع السابق، ص 34.

حرف أو وجه، ولم يُخطِّئ أيّاً من هؤلاء الذين خالف بعضهم بعضاً في بعض أوجه قراءة كتاب الله عزّ وجلّ بناء على ما كانوا – جميعاً – قد تَلَقَّوْه من فم رسول الله صلّى اله عليه وسلّم.

وممّا صحّت روايته في هذا الإطار أنّ عُمَرَ بن الخطّاب رضي الله عنه قال: «سمعتُ هِشامَ بْنَ حكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يُقْرِئْنِيها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فكِدتُّ أُساوِره في الصلاة، فانتظرتُه حتى سلّم فلَبَّبْتُه، فقلتُ: مَن أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أَقْرَأَنِيها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقلتُ له: كَذَبْتَ، فوالله إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لهو أَقْرَأَنِي هذه السورة التي سمعتك. فانطلقتُ به إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أقوده، فقلتُ: يا رسول الله إنّي سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تُقْرِئْنِيها، وإنّك أقرأتَني سورة الفرقان. فقال: يا هشام اقرأها، فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: هكذا أُنزِلت، ثمّ قال: اقرأ يا عمر، فقرأتُها التي أَقْرَأَنِيها، فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: هكذا أُنزِلت، ثمّ قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (إنّ القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تَيَسَّر منه)[1].

ثالثاً: ما تناقلته الأخبار المشهورة، وتحدّثت به المصادر العديدة، وصحّ عن نبيّنا صلّى الله عليه وسلّم من أنّه قال: «خذوا القرآن من أربعة: عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حُذَيْفة، وأُبَيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل»[2].

فعَدَّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم عبد الله بن مسعود في أولئك النفر الأربعة الذين أرشد أُمّته إلى تَلقّي القرآن الكريم عنهم، وإلى تَعلُّمه منهم، والذين تَصَدّرهم ذكر اسم (عبد الله بن مسعود) في بعض روايات هذا الحديث على غرار الرواية التي أوردنا ههنا مثلاً. وفي هذا شهادة صريحة منه عليه الصلاة والسلام بأهليّة ابن مسعود رضي الله عنه لإقراء غيره من الصحابة القرآنَ الكريم، ولتلقينهم وتعليمهم إيّاه، وأَكْرِمْ بها وأَعْظِمْ من شهادة!.

[1] محمد حبش: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط 1 (1419هـ-1999م)، ص 33.

[2] الباقلّاني القاضي أبو بكر بن الطيب: الانتصار للقرآن، ت محمّد عصام القُضَاة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2001م)، ص 140-141.

رابعاً: شهادة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الخاصّةُ لعبد الله بن مسعود بحُسْن قراءته القرآنَ الكريم، وتزكيتُه المبارَكةُ له في هذا الشأن بقوله: «مَن أحبّ أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أُنزِل فليقرأه على قراءة ابن أُمّ عَبْد»[1]. وقد مَرّ بنا ذكر هذا الحديث في المبحث الثاني من فصلنا التمهيديّ. وهو حديث فيه من الإشارات والإيحاءات ما يدلّ على أنّ هذا الصحابيّ قد بلغ في شأن إجادة قراءة القرآن منزلة سامية مرموقة، وأنّه قد تربّع في تلك المنزلة على كرسيّ عالٍ خاصّ لا ينافسه – من غير نبيّ الله – فيه أحد حتّى ولو كان ذلك المنافس من إخوانه صَحْب رسول الله الكرام.

خامساً: أمرُ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ابنَ مسعود بأن يقرأ عليه القرآن، وما فيه من دلالات واضحة على أهليّة عبد الله لقراءة القرآن، وعلى إتقانه إيّاها، وعلى إقرار النبيّ عليه الصلاة والسلام له بذلك. وقد عرضنا الحديث المشهور في هذا الشأن قبلُ[2]، فلم تعد ثَمّةَ حاجة لذكره من جديد هنا.

سادساً: ما جاء في بعض كتب السُّنّة والحديث من الرويات الصحيحة التي أفادت بأنّ ابن مسعود كان من أعلم الصحابة بكتاب الله عزّ وجلّ، وهو ممّا يقتضي – حَتْماً – الإفادة بأنّه كان من أعلم هؤلاء الصحابة بقراءة القرآن الكريم أخذاً وأداءً.

فقد أخرج البخاريّ في باب (القُرّاء من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم) من كتاب (فضائل القرآن) من صحيحه فقال: «. . . حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: خَطَبَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ أَخَذْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضْعاً وَسَبْعِينَ سُورَةً، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي مِنْ أَعْلَمِهِمْ بِكِتَابِ اللهِ وَمَا أَنَا بِخَيْرِهِمْ. قَالَ شَقِيقٌ: فَجَلَسْتُ فِي الْحِلَقِ أَسْمَعُ مَا يَقُولُونَ، فَمَا سَمِعْتُ رَادّاً يَقُولُ غَيْرَ ذَلِكَ»[3].

كما أخرج في الموضع نفسه من صحيحه أيضاً حيث قال: «. . . حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ[4] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ

---

[1] السُّنَن لابن ماجة، ج 1، ص 98.

[2] انظر: ص 9 السابقة في الفصل التمهيديّ.

[3] البخاري أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل: صحيح البخاريّ، ت مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط 5 (1414هـ-1993م)، ج 4، ص 1912.

[4] قد سبق أن بيّنّا في المطلب الأوّل من هذا المبحث أنّ المقصود بعبد الله – إذا كان من طبقة الصحابة – عند هؤلاء المحدِّثين إنّما هو عبد الله بن مسعود.

أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَا أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَداً أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللهِ، تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ، لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ»[1].

وهذه الرواية الثانية أخرجها مسلم أيضاً في باب (من فضائل عبد الله بن مسعود وأمّه رضي الله تعالى عنهما) من كتاب (فضائل الصحابة) من صحيحه، بلفظ يكاد يكون مماثلاً للفظ البخاريّ، إذ قال: «. . . حَدَّثَنَا قُطْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ،[2] قَالَ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا مِنْ كِتَابِ اللهِ سُورَةٌ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ حَيْثُ نَزَلَتْ، وَمَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَا أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَداً هُوَ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ مِنِّي، تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ، لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ»[3].

وبعدُ، فهذا قليل من كثير، بل قَطْرٌ من بَحْر، وغَيْضٌ من فَيْض، ممّا يُثبِت أصالة قراءة عبد الله بن مسعود، ورجوعَها إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم تلقيناً وإقراءً وتزكيةً وإقراراً.

03 ـ تصنيف قراءة ابن مسعود وتقسيمها من حيث طبيعتُها اللغويّة:

لعلّ النظر المتأمِّل في جملة ما نُسِب إلى عبد الله بن مسعود من قراءة يهدينا إلى حقيقة يحسن بنا أن نُشير إليها ههنا سريعاً، وهي أنّ هذه القراءة ليست ذات طبيعة لسانيّة واحدة، ولكنّها أَضْرُبٌ لغويّة متعدّدة. ويمكن أن نُجمِل أَضْرُب تلك القراءة في أربعة أصناف أو أقسام، وهي كما يأتي:

أوّلاً: قراءة ذات طبيعة صوتيّة:

وتتمثّل فيما قرأ به ابن مسعود من أوجه تعود إلى المستوى اللغويّ الصوتيّ دون سواه من مستويات اللغة الأخرى. ويبدو أنّ الأوجه التي ترجع إلى هذا الصنف أو الضرب اللغويّ لا تَمْثُل بقِسْط وافر ملحوظ في قراءة هذا الصحابيّ، بل تنحصر في نماذج محدَّدة بعينها، وفي مواضع قليلة محدودة من القرآن الكريم.

---

[1] صحيح البخاريّ، ج 4، ص 1912.

[2] هو عبد الله بن مسعود كما أوضحنا.

[3] أبو الحُسَين مسلم بن الحجّاج النيسابوريّ: صحيح مسلم، ت صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م)، ص 1224.

ومن أمثلة هذا الضرب ممّا نُقِل من قراءة هذا الصحابيّ الجليل إبدالُه حرف الحاء عَيْناً من كلمة (حَتَّى) في عبارة (حَتَّى حِينٍ) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35].

فقد روى العديد من المفسِّرين ومن أهل اللغة أنّ عبد الله بن مسعود كان يقرأ تلك العبارة: (عَتَّى حِينٍ)، أي بإبدال حاء أوّل اللفظين عَيْناً كما ذكرنا. وهي لغة قبيلة هُذَيل التي ينتمي إليها الصحابيّ الجليل، وتُعرَف هذه اللهجة بالذات عند أهل الاختصاص من الباحثين بالفحفحة.

ومن الذين ذكروا قراءة ابن مسعود هذه أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ، فقد قال في تفسيره الموسوم بالكشّاف لدى حديثه عن الآية الخامسة والثلاثين من سورة يوسف التي ذكرناها آنفاً ما نصّه: «وفي قراءة ابن مسعود: (عتّى حين)، وهي لغة هُذَيل»[1].

ومنهم أيضاً أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ، فقد أشار إلى هذه القراءة في باب العَيْن والتاء من قاموسه (تهذيب اللغة) إذ قال: «وقرأ ابن مسعود: (عَتَّى حِينٍ) في موضع: (حَتَّى حِينٍ)»[2]. ولكنّه لم يُشِر إلى السورة التي يُبدِل عبد الله العَيْن من حاء (حَتَّى) في تلك العبارة المذكورة منها.

وهل الإبدال المذكور مختصّ بعبارة (حَتَّى حِينٍ) من موضع سورة يوسف المشار إليه، أم هو عامّ في جميع المواضع التي وردت فيها العبارة من القرآن الكريم، وهي تفصيلاً ستّة، هذا ما لم نجد في الحقيقة احتفاءً ملموساً بشأن بيانه من قِبَل أصحاب المصادر التي بين أيدينا، والظاهر كما يُؤكِّد عبد العال سالم مكرم في كتابه (أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة) أنّه أمر مقصور على موضع يوسف[3] دون سواه من بقيّة المواضع الأخرى[4].

---

[1] الزمخشريّ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1 (1418هـ-1998م)، ج 3، ص 283.

[2] تهذيب اللغة، ج 1، ص 96.

[3] عبد العال سالم مكرم: أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة، مؤسّسة عليّ جَرّاح الصبّاح، الكويت، د ط، د ت، ص 25-26.

[4] من فائدة زيادة البيان هنا أن نذكر أنّ عبارة (حَتَّى حِينٍ) وردت على وجه الحصر في ستّ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ، وذلك في جملة أربع سُوَر. فأُولى تلك الآيات قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ =

ومن أمثلة ما قرأ به ابن مسعود من هذا القبيل أيضاً إبدالُه حرفَ الكاف قافاً من لفظ (كُشِطَتْ) في قوله تعالى من سورة التكوير: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ﴾ [التكوير: 11].

وممّن ذكر هذا الوجهَ عنه أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ المتوفّى سنة 310هـ، وذلك في تفسيره (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) حيث قال: «وذُكِر أنّ ذلك في قراءة عبد الله: (قُشِطَتْ) بالقاف، والقَشْطُ والكَشْطُ بمعنىً واحدٍ، وذلك تحويلٌ مِن العربِ الكافَ قافاً لتَقارُبِ مخرَجَيْهما، كما قيل للكافور: قافورٌ، وللقُسْطِ: كُسْطٌ، وذلك كثيرٌ في كلامهم، إذا تَقارَب مخرجُ الحرفين أبدَلوا مِن كلِّ واحدٍ منهما صاحبَه، كقولهم للأَثَافِيِّ: أثاثِيُّ، وثوبٌ فُرْقُبِيٌّ وثُرْقُبِيٌّ»[1].

ومنهم أيضاً أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم المعروف بالإمام الثعلبيّ المتوفّى سنة 427هـ؛ فقد ذكر ذلك الوجه من القراءة في كتابه (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) فقال: «وفي قراءة عبد الله: (قُشِطَتْ) بالقاف، وهما لُغَتَانِ، والقاف والكاف في كلام العرب يتعاقبان مخرَجَيْهما كما يقال: الكافور والقافور، والقُفّ والكُفّ»[2].

وممّا يدخل في هذا الصنف من أصناف قراءة عبد الله بن مسعود كذلك إبدالُه حرفَ القاف كافاً من لفظ (تَقْهَرْ) في قوله تعالى من سورة الضحى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: 9].

ومن الذين أوردوا هذه القراءة عنه أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ أيضاً، وذلك حين تناول تلك الآية في تفسيره، فنصّ على المسألة قائلاً: «وذُكِر أنّ ذلك في مصحف عبد الله: (فَلَا تَكْهَرْ)»[3].

= [يوسف: 35]. والثانية قوله تبارك اسمه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّى حِينٍ﴾ [المؤمنون: 25]. والثالثة قوله جلّ من قائل: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [المؤمنون: 54]. والرابعة قوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [الصافّات: 174]. والخامسة قوله: ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ [الصافّات: 178]. والسادسة قوله: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾ [الذاريات: 43].

[1] الطبريّ أبو جعفر محمّد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، القاهرة، مصر، ط 1 (1422هـ-2001م)، ج 24، ص 150.

[2] الثعلبيّ أبو إسحاق أحمد: الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبيّ، ت أبي محمّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2002م)، ج 10، ص 140.

[3] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 24، ص 490.

ومنهم أبو إسحاق أحمد بن محمّد الثعلبيّ كذلك؛ فقد قال في كتابه المذكور: «وقرأ النخعيّ والشعبيّ: (فَلا تَكهَر) بالكاف، وكذلك هو في مصحف عبد الله، والعرب تُعاقِب بين القاف والكاف، يدلّ عليه حديث معاوية بن الحكم الذي تكلّم في الصلاة قال: (ما كهرني، ولا ضربني)»[1].

وممّا يندرج في هذا القسم من قراءة ابن مسعود كذلك ما ذكره ابن هشام الأنصاريّ من إبدال عين لفظ الجواب (نَعَمْ) حاءً، وذلك في (مغني اللبيب) حيث قال:

«(نَعَمْ) بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائيّ، وبعضهم يُبدِلها حاءً، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم بكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم نِعِم وشِهِد بكسرتين، كما نُزِّلت بَلَى منزلة الفعل في الإمالة»[2].

ثانياً: قراءة ذات طبيعة صرفيّة:

وهي ما قرأ به عبد الله بن مسعود من الأوجه التي ترجع إلى المستوى اللغويّ الصرفيّ، ونعني بهذا ما كان من قراءته مُتعلِّقاً بصيغة الكلمة وبنيتها الداخليّة في نفسها من حيث عددُ حروفها وشكلُ تلك الحروف وترتيبُها وما يُلحَق بذلك من مسائل أخرى كالتصريف وغيره.

ويظهر من الوهلة الأولى لإطلالتنا على جملة ما رُوِي من تراث ابن مسعود في هذا الشأن أنّ الأمثلة التي تعود إلى هذا القسم اللغويّ من قراءته قليلة كحال أمثلة القسم السابق؛ فهي – في رأينا – لا تحضر في القراءة المرويّة عنه بنسبة واضحة وكافية تسمح بأن نُجْرِي حولها بحثاً لُغَويّاً كبيراً ذا بال مثلاً، وإنّما تتفرّق هنا وهناك في مواضع محدودة من القرآن رُبّما أمكن حَصْرُها وإحصاؤها.

ومن تلك الأمثلة القليلة المعدودة ممّا يدخل في المجال الصرفيّ من قراءة هذا الصحابيّ الجليل ما نُقِل عنه في شأن لفظ (عَيْلَةً) من قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: 28] من أنّه كان يقرأ ذلك: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً)[3]، أي بإثبات لفظ (عائلةً)، من وزن (فاعلة)، مكانَ (عَيْلَةً)، من وزن (فَعْلة).

---

[1] الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبيّ، ج 10، ص 229.

[2] ابن هشام الأنصاريّ أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د ط، 1411هـ-1991م، ج 2، ص 398.

[3] انظر: النّحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد: معاني القرآن الكريم، ت محمّد عليّ الصابونيّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط 1 (1408هـ-1988م)، ج 3، ص 196.

ومنها أيضاً ما نُقِل عنه من أنّه كان يقرأ جملة ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾ من قول الله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً﴾ [الفرقان: 25] على النحو الآتي: ﴿وأُنْزِلَ الملائكةُ تنزيلاً﴾ [1]، أي بإثبات الفعل الثلاثيّ المزيد بالهمز (أُنْزِلَ) مكانَ الفعل الثلاثيّ المزيد بالتضعيف (نُزِّلَ) مع إبقاء المصدر (تَنزيلاً) على حاله من غير تغيير.

وسوف نعود – بإذن الله – إلى هذين المثالين بالذات من قراءة ابن مسعود في مبحثنا الثاني من الفصل الثاني التطبيقيّ، ولذا نكتفي هنا بهذه الإشارة السريعة التي عرضنا.

ثالثاً: قراءة ذات طبيعة نحويّة تركيبيّة:

ونعني بها ما نُقِل عن عبد الله بن مسعود من أوجه القراءة التي تعود أساساً إلى المستوى النحويّ التركيبيّ من مستويات اللغة المعروفة. ومن الواضح أنّ هذا القسم من قراءته متّصل كلّ الاتصال بباب الإعراب، فلا غرو – إذاً – أن يظهر الوجه المقروء به هنا في صورة مسألة من مسائل الإعراب المختلفة كالرفع والنصب والجرّ والتقديم والتأخير والحذف والإثبات وغيرها.

ولعلّ هذا القسم من قراءة ابن مسعود يحظى بنصيب وافر وقدر لا بأس به مقارنةً مع القسمين السابقين، ولعلّنا لا نكون مخطئين إذا قلنا إنّه يُشكِّل الرصيد الأهمّ من مرويّ قراءة هذا الصحابيّ في باب الدراسات اللغويّة. وجدير بنا أن نُنبِّه – في هذا الصدد – إلى أنّ مُعظَم النماذج المرتبطة بقراءة الرجل والتي سوف نُورِدها في الفصل الثاني التطبيقيّ من بحثنا هذا داخلة في قبيل هذا الصنف مندرجة تحت لوائه.

ومن أمثلة ما نُقِل عن ابن مسعود ممّا يدخل في هذا القسم قراءته لقوله تعالى من سورة البقرة: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18] بالنصب، أي: (صُمّاً بُكْماً عُمْياً)[2]، وحذفه للحرف (مَا) من قوله تعالى في السورة ذاتها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا

[1] انظر: سيبويه أبو بِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قَنبر: الكتاب، ت عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3 (1408هـ-1988م)، ج 4، ص 81-82.

[2] انظر: الفَرّاء أبو زكريّا يحيى بن زياد: معاني القرآن، ت محمّد عليّ النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3 (1403هـ-1983م)، ج 1، ص 16.

فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26]، إذ قرأ: (مثلاً بعوضةً)[1] من غير (ما)، وتقديمه للفظ (الملائكة) على الجارّ والمجرور من قوله تعالى في السورة نفسها أيضاً: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210]، إذ قرأ: (إلّا أن يأتيهم اللَّهُ والملائكةُ في ظُلَل من الغمام)[2]. والأمثلة في هذا كثيرة في القرآن الكريم.

ولأنّنا نرجع لاحقاً – بإذن الله – في الفصل التطبيقيّ إلى تَناوُل هذه النماذج ذاتها وغيرها ممّا يعود من قراءة ابن مسعود إلى هذا القسم اللغويّ، نكتفي هنا بهذه الإشارة الخفيفة التي أردناها على سبيل الذكر والتمثيل، لا على وجه التوسُّع والتطويل.

رابعاً: قراءة ذات طبيعة دلاليّة تفسيريّة:

والمقصود بها – على وجه الدقّة والتحديد – ما رُوِي عن عبد الله بن مسعود من أوجه قراءة تحمل بياناً صريحاً لدلالات الألفاظ أو معاني التراكيب، ممّا قامت القرائن على أنّه يندرج في إطار تفسير آيات القرآن الكريم والكشف عن معانيها وأغراضها ومقاصدها في المجالات المتنوّعة المختلِفة والتي منها مجال بيان الأحكام الفقهيّة مثلاً.

ومن الأمثلة التي وردت عن هذا الصحابيّ ممّا يدخل في دائرة هذا القسم قراءته لقوله تعالى من سورة النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النساء: 40] بإبدال لفظ (نَمْلة) من (ذَرّة)، أي بقراءته ذلك: (إنّ الله لا يَظلِمُ مِثْقالَ نَمْلةٍ)[3].

ومنها قراءته لقوله تعالى من سورة المائدة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] بإبدال لفظ (أَيْمَانَهُمَا) من (أَيْدِيَهُمَا)، أي بقراءته ذلك: (والسارقُ والسارقةُ فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا)[4].

---

[1] انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاريّ، ج 1، ص 347.

[2] انظر: معاني القرآن للفرّاء، ج 1، ص 124.

[3] انظر: أبو حَيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ: تفسير البحر المحيط، ت عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوض واثنين آخَرَيْن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1413هـ-1993م)، ج 3، ص 261.

[4] انظر: تفسير الخازن المسمّى "لباب التأويل في معاني التنزيل"، ج 2، ص 40.

ومنها قراءته لقوله تعالى من سورة المائدة أيضاً: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: 89] بزيادة كلمة (مُتتابعات)، أي بقراءته ذلك: (فصيامُ ثلاثةِ أيّامٍ مُتتابعاتٍ)[1].

ويظهر من تَتَبُّعنا لجملة ما نُقِل عن ابن مسعود في مجال قراءة القرآن الكريم أنّ الأمثلة التي تعود إلى هذا الصنف الرابع من أصناف قراءته موجودة هي الأخرى بشكل جيّد واضح لا بأس به، ورُبّما كان حالها في الوفرة كحال أمثلة الصنف الثالث السابق الذكر.

هذا، ولَمّا كان قصدُنا من ذكر هذه الأقسام إنّما هو محاولة إعطاء لَمْحة وصفيّة عامّة عن قراءة عبد الله بن مسعود، لا عرض صورة كاملة على وجه التفصيل عن ذلك، نرى أنّه يكفينا هنا ما قدّمنا من تلك الأمثلة والنماذج، فلا حاجةَ – والحال كذلك – إلى الإطالة والإسهاب.

04 ـ تصنيفها وتقسيمها من حيث صِفَتُها الحُكْميّة:

إلى جانب التصنيف السابق المتعلِّق بقراءة عبد الله بن مسعود، والقائم على أساس النظر إليها من زاوية طبيعتها اللغويّة، يُمكِننا أن نُصنِّفها ونُقسِّمها على أساس آخر أيضاً، ألا وهو النظر إليها من زاوية صِفتها وحقيقتها الحُكْميّة، أي من جهة درجة وضعها وشأنها ومنزلتها بصفتها قراءة قرآنيّة.

وهذا التصنيف – في الحقيقة – ليس ممّا يستطيع الواحد منّا أن يُبدِع فيه أو يجتهد، ولكنّه أمر يُرجَع فيه إلى أهل هذا الفنّ والاختصاص من الناس، وهم علماء القراءات القرآنيّة المعروفون المشهورون، ويُتوقَّف فيه – كُلَّ التوقُّف – على مقتضَيات أحكامهم وعلى مُجرَيات اصطلاحاتهم وقواعدهم.

وما يعنينا هنا هو أنّ النّظر إلى قراءة ابن مسعود من حيث صِفتُها وحقيقتُها الحُكْميّة عند هؤلاء العلماء، وانطلاقاً من جملة ما وضعوه من قواعد واصطلحوا عليه من شروط، قد جعلها صِنفَيْن اثنَيْن أو قِسْمَيْن، وهذا – فيما يأتي بيان ذلك.

---

[1] انظر: البغويّ أبو محمّد الحسين بن مسعود: تفسير البغويّ "معالم التنزيل"، ت محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1409هـ-1989م)، ج 3، ص 93.

أوّلاً: قراءة صحيحة:

وهي ما رُوِي من قراءة ابن مسعود وتحقّقت فيه شروط القراءة الصحيحة التي وضعها أهل الاختصاص من العلماء، واصطلحوا عليها، واتّفقوا على وجوب وجودها كلّها في أيّ قراءة قرآنيّة قبل الحُكْم بكونها صحيحة. وشروط القراءة الصحيحة هذه عندهم ثلاثة، وهي: صِحّة السند والرواية، ومطابقة مرسوم مصحف الإمام عثمان بن عفّان رضي الله عنه، وموافقة العربيّة ولو بوجه من الوجوه.

هذا هو المشهور المعتمَد في الشروط المعتبَرة في القراءة القرآنية الصحيحة. فكلّ قراءة توفّرت فيها هذه الأركان الثلاثة مجتمِعةً عُدّت قراءة قرآنيّة صحيحة، وكلّ قراءة تخلّف فيها ولو عنصر واحد من هذه الأركان لم تُعَدّ كذلك أيّاً كان ناقلها، ومهما كان العصر الذي ينتمي إليه.

وقد أفصح صاحب (النشر في القراءات العشر) عن هذه الأركان خير إفصاح، وأبان عنها أحسن إبانة إذ قال: «كلّ قراءة وافقت العربية، ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قَبُولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة، أُطلِق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمّن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمّة التحقيق من السلف والخلف»[1].

ولا شكّ أنّ مُعظَم قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه تندرج تحت إطار هذا القسم ولا تُفارِقه، وما كان منها كذلك دخل في قراءة العامّة من جمهور الأئمّة السبعة والعشرة المعروفين المشهورين، ولم تكن ثمّةَ حاجة إلى حصره وضبطه وإحصائه، ولا إلى تقييده عن طريق التدوين في مُصنَّف خاصّ.

[1] ابن الجزري الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد: النشر في القراءات العشر، ت محمّد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط (د ت)، ج 1، ص 9.

ثانياً: قراءة شاذّة.

وهي ما نُقِل من قراءة ابن مسعود ولم تتحقّق فيه بعض شروط القراءة الصحيحة الآنفة الذكر والبيان. فكلّ ما رُوِي من قراءة هذا الصحابيّ وقد تخلّف فيه ولو شرط واحد من تلك الشروط حُكِم عليه بالشذوذ – أو بالضَّعْف – ولو كان في حقيقة أمره صحيحاً[1].

وهذا هو القسم الذي يُراد عادةً من قراءة عبد الله بن مسعود عندما تُذكَر من قِبَل الباحثين عامّةً، سواءٌ النّحويّون في ذلك منهم واللغويّون اللسانيّون، وسواءٌ القُرّاءُ كذلك منهم والفقهاءُ. وهو أيضاً القسم الذي تُجرَى حوله الدراسات المتنوِّعة، وتُنجَز عن شأنه البحوث المتخصِّصة في المجالات المعنيّة المتعدِّدة.

هذا، ولأنّنا سوف نعود إلى مسألة هذا المطلب في الفصل اللّاحق – إن شاء الله – بشيء من الشرح والبيان والتمثيل أعرضنا هنا عَمْداً عن إيراد أمثلة لهذا الصنف – من قراءة ابن مسعود – بقسميه الاثنين، وذلك رغبةً في الإيجاز من جهة، وتَجَنُّباً للتَّكْرار والإطناب من جهة ثانية.

[1] ومن هذا نُدرِك أنّ الشذوذ محضُ اصطلاح، وأنّ وصف شيء من قراءة ابن مسعود أو غيره به لا يعني الجزم بعدم صحّته، بل قد تكون القراءة المحكوم عليها بالشذوذ – والحال هذه – صحيحة في ذاتها، ولكن عازها بعضُ الشروط الاصطلاحيّة التي وضعها أهل الاختصاص أُسُساً وقواعدَ لكلّ ما يُحكَم له بالصحّة من القراءات.

المبحث الثاني: بيان المنزلة العامّة لقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

01 ـ منزلة قراءة عبد الله بن مسعود لدى عموم سلف الأمّة

إنّ مَن يتتبّع مواقف سلف هذه الأمّة من التابعين وتابعيهم وغيرهم تجاه قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يخلص إلى نتيجة مُهِمّة ههنا، وهي أنّ هؤلاء ما كانوا جميعهم يعاملون قراءة عبد الله هذه بوصفها قراءة شاذّة مطروحة أو ممنوعة التلقّي والتداول. بل كان منهم مَن يتبنّاها مرجعاً له في فهم معاني القرآن وتَبَيُّن أحكامه، وكان منهم مَن يقرأ بها في خَتَماته للقرآن الكريم، ووُجِد منهم مَن يتداولها حتّى في الصلوات، وحتّى في الحال التي يكون القارئ بها متلبِّساً بإمامة المصلِّين في الجماعة. وهذه – فيما يأتي – جملة من الآثار المرويّة الدالّة على هذا الذي قلنا.

فمن ذلك ما صحّ عن مجاهد المكّيّ إمام التّابعين في التّفسير من أنّه قال: «لو كنتُ قرأتُ قراءة ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عبّاس عن كثير من القرآن ممّا سألتُ»[1]. فهذا القول من ابن مجاهد يدلّ بكلّ وضوح على أنّ قراءة ابن مسعود كانت تُمثِّل رصيداً مرجعيّاً هامّاً في تفسير القرآن الكريم عامّة، وفي فهم معاني ألفاظه ودلالات عباراته ومقاصدها، وهو ممّا لا يُستهان به ولا يُستصغَر شأنه.

وكيف لا يكون لمثل قراءة ابن مسعود هذه ذلك الشأن وتلك الأهمّيّة وهي تدخل في تشكيل ما اصطلح العلماء لاحقاً على تسميته «التفسير بالمأثور»، وهو تفسير القرآن الكريم بالرجوع إلى أحد مصادر ثلاثة هي: القرآن ذَاتُه، والسُّنّةُ النبويّة، وأقوالُ الصحابة أو مَن كان في حُكْمهم كالتابعين، والاعتمادِ على تلك المصادر في بيان مراد الله عزّ وجلّ من كلامه وخطابه.

ومنه ما جاء في مادّة (ختم) من كتاب (المغرِب في ترتيب المعرِب) لأبي الفتح ناصر الدين المطرّزي، فإنّه قال: «و(خَتَم القرآنَ) أتمّه. وقوله: (كان سليمان الأعمش يقرأ خَتْماً)، أي يَخْتِم خَتْماً، مرّةً بحرف ابن مسعود، ومرّةً من مصحف عثمان رضي الله عنه»[2].

---

[1] الترمذيّ الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى: الجامع الكبير، ت بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1996م)، ج 5، ص 67.

[2] المغرب في ترتيب المعرب، ج 1، ص: 243.

ومنه ما أثبته أبو بكر أحمد بن مجاهد المتوفّى عام 324هـ في كتابه (السبعة في القراءات)، فإنّه صرّح في باب ذكر أئمّة الأمصار وأنسابهم وأساتذتهم وشيوخهم فقال بنصّ القلم:

«وأمّا أهل الكوفة فكان الغالب على المتقدّمين من أهلها قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، لأنّه هو الذي بعث به إليهم عمر بن الخطّاب رضي الله تعالى عنه ليُعلِّمهم، فأُخِذت عنه قراءته قبل أن يجمع عثمان رضي الله تعالى عنه الناس على حرف واحد، ثمّ لم تزل في صحابته من بعده يأخذها الناس عنهم كعلقمة، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وزِرّ بن حُبَيش، وأبي وائل، وأبي عَمْرو الشَّيْبانيّ، وعبيدة السَّلْمانيّ وغيرهم»[1].

وقد روى ابن مجاهد بعد ذلك جملة أقوال تدخل في هذا الإطار منها قول الأعمش[2]: «أدركتُ الكوفة وما قراءة زيد[3] فيهم إلّا كقراءة عبد الله[4] فيكم اليوم، ما يقرؤها إلّا الرجل والرجلان»[5].

ولم ينحصر حديثه عن مكانة قراءة ابن مسعود لدى أهل الكوفة فيما أوردنا له ههنا من نصوص، بل كانت له جملة مقالات أخرى مُهِمّة هي أيضاً نذكر منها قوله:

«فلم تزل قراءة عبد الله بالكوفة لا يعرف الناس غيرها، وأوّلُ مَن أقرأ بالكوفة القراءةَ التي جمع عثمان رضي الله تعالى عنه الناس عليها أبو عبد الرحمن السُّلَميّ، واسمه عبد الله بن حبيب، فجلس في المسجد الأعظم ونصب نفسه لتعليم الناس القرآن، ولم يزل يُقرِئ بها أربعين سنة . .»[6].

ومنه ما ذكره غانم قَدُّوري الحمد في كتابه (محاضرات في علوم القرآن) وهو يُحدِّث عن مسألة الاختيار في القراءة[7]، فقد قال بالحرف الواحد والنصّ الصريح:

---

[1] ابن مجاهد أبو بكر أحمد: كتاب السبعة في القراءات، ت شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د ط (د ت)، ص 66-67.

[2] هو أبو محمّد سليمان بن مهران أحد القُرّاء الأربعة عشر.

[3] يريد زيد بن ثابت رضي الله عنه.

[4] يعني – بطبيعة الحال – عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[5] كتاب السبعة في القراءات، ص 67.

[6] المرجع السابق، ص 68.

[7] الاختيار في اصطلاح القُرّاء معناه: أن يَعمِد القارئ الحافظ الضابط العارف باللغة إلى مجموع القراءات التي رواها عن شيوخه وأتقنها فينتقي منها حروفاً بعينها يُفضِّلها ويُداوِم عليها ويُعرَف بها وتُؤخَذ عنه، فتُنسَب – لذلك – إليه، ويُقال عنها: قراءة فلان، أو اختياره، أو ما اختاره. وليس هذا الأمر مُمكِناً لأيّ كان في أيّ زمان أو مكان، ولكنّه مقصور على الأئمّة القُرّاء الأعلام المعروفين، وعلى رُوَاتهم المعلومين المشهورين.

«وانتشرت قراءة أهل المدينة[1] في الكوفة، لا سيما بعد انتقال الإمام عليّ رضي الله عنه إليها، لكنّ أهل الكوفة لم يتركوا قراءة ابن مسعود دفعة واحدة، فقد ظَلُّوا متمسِّكين بما يوافق خطّ المصحف منها، حتى كان سعيد بن جبير (ت 95 هـ) يَؤُمُّ الناس في شهر رمضان، فيقرأ ليلة بقراءة عبد الله بن مسعود، وليلة بقراءة زيد بن ثابت»[2].

02 ـ منزلة قراءة عبد الله بن مسعود بين عامّة القراءات القرآنيّة

يسعى قَصْدُنا من وراء هذا المطلب إلى بيان منزلة قراءة ابن مسعود ومكانتها بين القراءات القرآنيّة المشهورة والمتداوَلة بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وذلك على وجه العموم والإطلاق، لا على سبيل الخصوص والتقييد.

وإنّما لم نُقيِّد هذه القراءات – في العنوان الذي وردت فيه أعلاه – بالصحيحة أو المتواترة لئلّا يُفهِم ذلك أو يُوهِم خطأً أنّنا نَعُدّ قراءة ابن مسعود قراءة صحيحة أو متواترة كحال القراءات السبع والعشر المعروفة التي تلقّتها الأُمّة الإسلاميّة بالقَبول، وتمسّكت بها وتداولتها بالإجماع.

وما نريده – على وجه التحديد – هو أن نكشف عن مدى حضور قراءة عبد الله في شأن تَشكُّل القراءات القرآنيّة الصحيحة والمتواترة عامّة، وأن نبحث عن أثرها – أيّاً كان نوعه أو طبيعته، ومهما كان مستواه أو درجته – في جملة مادّة الرصيد المرويّ المكوِّن لهذه القراءات.

ولقد هدانا استقراؤنا المتواضع في هذه المسألة إلى نتيجة مُهِمّة للغاية في نظرنا، وهي أنّ قراءة هذا الصحابيّ تحتلّ موقعاً مرموقاً بين عامّة القراءات القرآنيّة الصحيحة، وذلك لأمرين اثنين على الأقلّ: أحدهما كَوْنُها تُمثِّل – بحقّ – أصلاً من الأصول التي تستند إليها بعض تلك القراءات وتقوم عليها،

---

[1] يُقصَد بقراءة أهل المدينة عادةً قراءةُ العامّة أو الجماعة، وهي التي ينسبها بعضهم إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه. وإنّما تُنسَب لزيد، وإن شاركه فيها غيره من الصحابة، لأنّه كان مُعلِّمَ أهل المدينة. وقد نقل أبو شامة المقدسيّ عن أبي عبد الرحمن السُّلَميّ نصّاً يدخل في إطار التعريف بهذه القراءة نورد منه قوله: «كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون قراءة العامّة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على جبريل مرّتين في العام الذي قُبِض فيه . . . . . ويقال: إنّ زيد بن ثابت شَهِد العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على جبريل وهي التي بيّن فيها ما نُسِخ وما بَقِي». (انظر: أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م)، ص 71. وكذا المرجع اللّاحق، ص 121-122).

[2] غانم قدّوري الحمد: محاضرات في علوم القرآن، دار عمار، عَمّان، الأردن، ط 1 (1423هـ-2003م)، ص 123.

والثاني كَوْنُها تُشكِّل نصراً وتأييداً ودعماً لبعض آخر منها. وهذا ما سنحاول أن نشرحه فيما يأتي متّخذين من الأمرين اللذين ذكرنا مبدأ نُقسِّم على أساسه قراءة ابن مسعود قسمين: أوّلهما ما كان منها يُشكِّل أصلاً ومصدراً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة، وثانيهما ما كان منها يُشكِّل نصراً وتاييداً ودعماً لبعضها الآخر.

أوّلاً: قراءة عبد الله بن مسعود أصلاً ومصدراً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة

على الرغم ممّا ذاع وشاع وعَلِق في أذهان عموم الدارسين من أنّ قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه داخلة في جملة شواذّ القراءات، تُخبِرنا المصادر أنّ هذه القراءة نفسها تُمثِّل أحد أهمّ أصول بعض القراءات الصحيحة والمتواترة وأبرزِ مصادرها الأساسيّة.

ولست أزعم ههنا أنّ ما نُسِب إلى هذا الصحابيّ الجليل من الأوجه المرويّة عنه في قراءة القرآن الكريم صحيح كلّه لا شذوذَ فيه، ولكنّي أُلِحّ على أنّ وصف بعض النماذج من قراءة الرجل بالشذوذ إنّما يعود أساساً إلى افتقارها إلى بعض الأسس والأركان التي اشترطها العلماء في القراءة الصحيحة والمتواترة، ومنها موافقة مرسوم مصحف الخليفة عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

ولا ريب أنّه لا يختلف عاقلان في أنّ الحكم على قراءة ما بالشذوذ لعدم توفّر بعض شروط القراءة الصحيحة فيها لا يرقى بالضرورة إلى إنكار أصالتها، أو إلى نفي احتمال صحّتها، أو إلى القطع بضعفها. بل إنّ القراءة الشاذّة – والحال هذه – يُمكِن أن تُشكِّل أصلَ ارتكازٍ ومصدرَ احتجاجٍ لواحدة أو أكثر من القراءات الصحيحة، وهذا – في الحقيقة – ما يصدق تماماً على قراءة عبد الله بن مسعود.

ذلك أنّنا وجدنا العديد من الباحثين القُدامى والمحدَثين يُثبِتون أصالة قراءة ابن مسعود، ويُؤكِّدون على كونها من أبرز أصول بعض القراءات السبع والعشر التي اتّفق المسلمون على صحّتها جميعاً، وعلى تواترها في الجملة، وتلقّتها الأمّة كلّها بالرضا والقَبول. وفيما يأتي أقوال لبعض أولئك الباحثين تُصدِّق هذا الذي أشرنا إليه وتُؤكّده.

فمن ذلك ما ذكره أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة في كتابه (حُجّة القراءات)، ولدى بيانه لما قُرِئ به قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259] على وجه التحديد، فقد نصّ بصريح العبارة قائلاً:

«قرأ حمزة والكسائيّ: (قال اعْلَمْ أنّ اللَّهَ على كلّ شيءٍ قديرٌ) جزماً على الأمر من الله. وحُجّتهما قراءة ابن مسعود: (قيل اعْلَمْ أنّ الله على كلّ شيء قدير). وكان ابن عباس يقرؤها أيضاً: (قال اعْلَمْ) ويقول: أهو خير أم إبراهيم إذ قيل له: ﴿وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 260]»[1].

ثمّ أفصح عن حُجّة ثانية تَدعَم الحُجّة التي اعتمد عليها القارئان المذكوران، والمتمثّلةَ في قراءة عبد الله بن مسعود، فقال مُضيفاً:

«وحُجّة أخرى وهي أنّ التوفقة بين ذلك وسائر ما تقدّمه إذ كان جرى ذلك كلّه بالأمر فقيل: (فانظُرْ إلى طعامك . . . وانظُرْ إلى حمارك . . . وانظُرْ إلى العظام) وكذلك أيضاً قوله: (اعْلَمْ أنّ الله) إذ كان في سياق ذلك»[2].

ومنه ما أورده ابن زنجلة أيضاً في الكتاب المذكور نفسه عند كلامه عمّا قُرِئ به قوله تعالى من سورة النمل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: 82]، فإنّه قال ثمّة:

«قرأ عاصمٌ وحمزةُ وَالكسائيّ: (أَنّ النَّاسَ) بفتح الألف. واحتجّوا بقراءة ابن مسعود: (تُكَلِّمُهُمْ بِأَنّ النَّاسَ) بالباء، فلمّا سقطت الباء حُكِم عليها بالنّصب. وقرأ الباقون: (إنّ النَّاسَ) بالكسر على الاستئناف، جعلوا الكلام عند قوله: (تُكَلِّمُهُمْ) تَامّاً»[3].

هذا، ولعلّه يكفينا هنا أن نُوجِز القول في الموضوع إيجازاً بإثبات أنّ قراءة عبد الله بن مسعود تُمثِّل أهمّ أصول قراءة اثنين – على الأقلّ – من الأئمّة العشرة الذين انتهت إليهم رئاسة الإقراء عامّة، ألا وهما: عاصم بن أبي النُّجود الأسديّ الكوفيّ المتوفّى سنة 128هـ، وحمزة بن حبيب الكوفيّ التيميّ الملقَّب بالزَّيّات المتوفّى عام 156هـ.

وإنّما وقع اختيارنا على هذين الإمامين واقتصرنا عليهما في هذا المقام دون سواهما من الأئمّة العشرة لأنّهما اللذان تجلّى اعتماد كلّ منهما في قراءته على قراءة عبد الله بن مسعود أكثر من غيرهما.

---

[1] ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد: حُجّة القراءات، ت سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 5 (1418هـ-1997م)، ص 144.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق، ص 538.

وإلاّ فإنّ الإمام الكسائيّ الكوفيّ المتوفّى سنة 189هـ قد أخذ – مثل صاحبيه حمزة وعاصم – عن ابن مسعود أيضاً كما رأينا فيما نقلنا – قبلُ ههنا – من أقوال ابن زنجلة في (حُجّة القراءات).

وممّا يؤكّد حقيقة أخذ الكسائيّ عن ابن مسعود أنّه القارئ الوحيد – من القُرّاء العشرة – الذي قرأ قوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 171] بكسر همزة (أنّ)، أي بقراءته الشطر الأخير من الآية على النحو الآتي: (وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ). وإنّما قرأ الكسائيّ هذا الشطر من الآية كذلك لأنّه كان يعتبره بقراءة ابن مسعود إيّاه: (واللَّهُ لا يُضِيع أجرَ المؤمنين) على الابتداء، فقرأ بكسر الهمزة لأجل ذلك[1].

وقد أورد الإمام بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشيّ المتوفّى سنة 794هـ في آخر حديثه عن (النوع الثاني والعشرين) من كتابه (البرهان في علوم القرآن) ثلاث فوائد، فقال في الثانية منها: «قيل: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عَمْرو راجعة إلى أُبَيّ، وقراءة ابن عامر إلى عثمان بن عفّان، وقراءة عاصم وحمزة والكسائيّ إلى عثمان وعليّ وابن مسعود»[2].

ثمّ هذا صبري الأشوح من الباحثين المعاصرين يُحدِّثنا في كتابه (إعجاز القراءات القرآنيّة) عن أشهر المقرئين من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فإذا عبد الله بن مسعود بين الثُّلّة الأجلّة منهم، ثمّ يَعرِض علينا أسماء رُوَاة القراءات الشاذّة من هؤلاء الصحابة فيَعُدّ منهم عبد الله بن مسعود وأبا موسى الأشعريّ وعبد الله بن الزُّبَير بن العَوّام، ثمّ يقول بعد ذلك:

«وما يُهِمّنا هنا هو ما ورد بخصوص ابن مسعود، رأس مدرسة الكوفة في الإقراء، والذي إليه انتهت خمسُ قراءات من بين الأربع عشرة، أو أربعُ قراءات من العَشْر المشهورة، أو ثلاثُ قراءات من السَّبْع المتواترة. فقد انتهت إليه قراءة الأعمش وحمزة والكسائيّ وخلف وعاصم برواية شُعْبة عنه»[3].

---

[1] انظر: الداني أبو عَمْرو عثمان بن سعيد: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت محمّد صدوق الجزائريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1426هـ-2005م)، ص 97.

[2] الزركشيّ بدر الدين محمّد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، ت أبي الفضل الدمياطيّ، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط (1427هـ-2006م)، ص 233.

[3] صبري الأشوح: إعجاز القراءات القرآنيّة – دراسة في تاريخ القراءات واتّجاهات القُرّاء، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1 (1419هـ-1998م)، ص 141.

ولنعد الآن إلى ما عزمنا أن نُبيّنه من كون قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه تُمثِّل أحد أبرز الأصول والمصادر التي اعتمد عليها الإمامان الكوفيّان عاصم وحمزة فيما روياه وحفظاه ونقلاه للأمّة من أوجه خاصّة بقراءة القرآن الكريم.

فأمّا تمثيل قراءة هذا الصحابيّ الجليل لأهمّ أصول قراءة الإمام حمزة فأَمْرٌ قام عليه الدليل القاطع الذي لا يُنكَر، وصرّح به العديد من الباحثين في هذا المجال، وأثبتوه بما تهيّأ لديهم وصحّ عندهم من النصوص والروايات الكثيرة المشهورة.

ومن هؤلاء الذين صرّحوا به وأثبتوه عبد العزيز بن عبد الفتّاح القارئ، وذلك في كتابه (قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود) لدى ترجمته لهؤلاء القُرّاء الأعلام. فقد قال عن الإمام أبي عِمَارةَ حمزةَ بن حبيب الزَّيّات الكوفيّ التيميّ وهو يترجم له:

«أخذ القراءة عن الأعمش، وكان الأعمش يُجوّد قراءة ابن مسعود، وقرأ على محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان يُجوّد قراءة عليّ، وقرأ على أبي إسحاق السُّبَيعيّ وكان يأخذ من قراءة ابن مسعود وقراءة عليّ، وقرأ على حُمْران بن أَعْيَنَ وكان حُمْران يأخذ بقراءة ابن مسعود ولا يخرج عن موافقة مصحف عثمان، وهذا كان اختيار حمزة»[1].

ومن الذين أثبتوا ذلك الأمر أيضاً أبو عَمْرو عثمان بن سعيد الداني المتوفّى سنة 444هـ، وذلك في كتابه (جامع البيان في القراءات السبع المشهورة) حين أتى على ذكر رجال الإمام حمزة؛ فلقد بدأ حديثه في هذا الموضوع بقوله:

«ورجال حمزة جماعة كثيرة . . .»[2]. فأنشأ يذكرهم، فعدّ منهم أبا محمّد سليمان بن مهران الأعمش، وأبا عبد الرحمن محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وحُمْران بن أَعْيَن، وأبا إسحاق عَمْرو بن عبد الله السُّبَيْعيّ، وآخرين سوى مَن ذكرتُ ههنا، إلى أن قال: «. . . وغير هؤلاء»[3]. ثمّ طفق يذكر

[1] عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية ط 5 (1410هـ)، ص 23.

[2] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 90-91.

[3] المرجع السابق نفسه.

الشيوخ الذين قرأ عليهم هؤلاء الرجال واحداً واحداً، ثمّ روى جملة أقوال تدخل في بيان سند قراءة حمزة نذكر منها هذا النصّ:

«حدّثنا محمّد بن عليّ، قال: حدّثنا مجاهد، قال: أخبرني أحمد بن زهير وإدريس بن عبد الكريم عن خلف عم سليم، قال: قرأ حمزة على سليمان بن أبي مهران[1] وابن أبي ليلى، فما كان من قراءة الأعمش فهو عن ابن مسعود، وما كان من قراءة ابن أبي ليلى فهو عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يخالف حمزة الأعمش فيما وافق قراءة زيد بن ثابت التي جمع عثمان الناس عليها إلّا في أحرف يسيرة»[2].

وممّا حكاه الإمام الداني عن بعض شيوخ حمزة ورجاله الذين ذكرهم وسمّاهم – ممّن كُنّا عَدَدْنا ثُلّة من جمعهم أو أشرنا إليهم آنفاً – قوله في نفر منهم:

«قالوا: وأمّا أبو إسحاق السُّبَيعيّ فإنّه قرأ على أصحاب عليّ وأصحاب ابن مسعود، وقال: إنّه قرأ على علقمة والأسود وزِرٍّ وعاصم بن ضمرة والحارث الهمدانيّ، وعلى أبي عبد الرحمن، وأبو عبد الرحمن على عليّ رضي الله عنه. وكان الأعمش يُجوِّد حرف ابن مسعود، وكان ابن أبي ليلى يُجوِّد حرف عليّ، وكان أبو إسحاق السُّبَيعيّ يقرأ من هذا الحرف، ومن هذا الحرف، وكان يقرأ قراءة ابن مسعود ولا يخالف مصحف عثمان رضوان الله عليه، ويعتبر حروف معاني عبد الله، فيوافق معاني حروف عبد الله ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان، وهذا كان اختيار حمزة. واستفتح حمزة القرآن من حُمْران بن أَعْيَن، وعرض على الأعمش وأبي إسحاق وابن أبي ليلى»[3].

فهذه النصوص والروايات التي أوردنا – وغيرها ممّا لا يتّسع المقام لعرضه ههنا – تُبيِّن في وضوح وجلاء – وبلا ريب ولا شكّ – أنّ قراءة ابن مسعود رضي الله عنه قد شكّلت واحداً من أهمّ أصول قراءة الإمام حمزة وأبرز مصادرها الأساسيّة.

---

[1] وهو أبو محمّد الأعمش المذكور قبلُ.

[2] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 92.

[3] المرجع السابق، ص 94.

وأمّا كون قراءة ابن مسعود من أظهر أصول قراءة عاصم بن أبي النجود فمسألة مُسلَّمة مُحقَّقة لا غبار عليها، وقد أفاض في بيانها وأجاد عبد العزيز بن عبد الفتّاح القارئ، وذلك في كتابه المذكور قبلُ حين ترجم لهذا الإمام مُعرِّفاً به وبإسناده وشيوخه وبالأصول التي تعود إليها قراءته، فقال ما نصّه كاملاً:

«وإسناد عاصم في القراءة ينتهي إلى عبد الله بن مسعود وعليّ بن أبي طالب – رضي الله عنهما – ويأتي إسناده في العلو بعد ابن كثير وابن عامر، فبين عاصم وبين النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – رجلان، وليس بين ابن كثير وابن عامر وبين النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – إلاّ الصحابيّ. وقد قرأ عاصم القرآن على أبي عبد الرحمن السُّلَميّ عن عليّ – رضي الله عنه – وقرأ على زِرّ بن حُبَيْشٍ عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه»[1]. ثمّ أضاف قائلاً:

«وكان يتردّد عليهما[2] فيأخذ من هذا[3] قراءة ابن مسعود ومن ذاك[4] قراءة عليّ. وهكذا استوثق في القراءة وجمع فيها بين أقوى المصادر، فأبو عبد الرحمن السُّلَميّ تابعيّ مشهور روى عنه الأئمّة الحديث كما رووا القراءة، وأخرج له البخاريّ ومسلم وغيرهما، وزِرّ بن حُبَيْشٍ أيضاً أحد الأعلام وقد عرض القرآن على عبد الله وعليّ رضوان الله عليهم أجمعين»[5]. ثمّ ختم كلامه بقوله:

«وكان عاصمٌ يُقرِئ حفصاً بقراءة عليّ بن أبي طالب التي يرويها من طريق أبي عبد الرحمن، ويُقرِئ أبا بكر بن عيّاش بقراءة ابن مسعود التي يرويها من طريق زِرّ بن حُبَيش، وقرأ عاصمٌ أيضاً على أبي عمرو سعد بن إيَاس الشيبانيّ الكوفيّ، وأبو عمرو هذا أدرك النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – ولم يره، وقد أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود»[6].

كما أوضح هذه الحقيقة وأبان عنها أيضاً غانم قَدُّوري الحمد، وذلك في كتابه (محاضرات في علوم القرآن) الذي أشرنا إليه من قبلُ؛ فقد نصّ هناك قائلاً:

---

[1] قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، ص 26.

[2] يعني أبا عبد الرحمن السُّلَميّ وزِرّ بن حُبَيش.

[3] يعني زِرّ بن حُبَيش.

[4] يعني أبا عبد الرحمن السُّلَميّ.

[5] قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، ص 26.

[6] المرجع السابق، ص 26-27.

«وإذا كنّا نلاحظ أنّ قراءة ابن مسعود قد أخذت تختفي معالمها في أوائل القرن الثاني الهجريّ، فإنّ عناصر من تلك القراءة كانت قد دخلت في عدد من قراءات القُرّاء المشهورين، خاصّة ما يوافق خطّ المصحف منها، وهي تُشكِّل أحد مصادر قراءة عاصم (ت 128 هـ) الذي قال: (ما أقرأني أحد حرفاً إلّا أبو عبد الرحمن السُّلَميّ، وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ على عليّ رضي الله عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن فأعرض على زِرّ بن حُبَيش، وكان زِرٌّ قد قرأ على عبد الله)[1]. فكانت قراءة عاصم إذن مختارة من قراءات شيوخه من التابعين»[2].

وهذا القول المنسوب إلى عاصم نقله الكاتب – مختصَراً بعضَ الشيء – عن أبي بكر بن مجاهد وأحال إلى ذلك بالهامش، وهو في (كتاب السبعة في القراءات) لابن مجاهد أتمُّ من ذلك وأكمل. وقد ذكره بتمامه أيضاً أبو عَمْرو الداني في أكثرَ من موضع من كتابه (جامع البيان في القراءات السبع المشهورة).

ولأهمّيّة هذا القول من ناحية، وأهمّيّة المصادر التي أثبتته من ناحية أخرى، نورده – من جهتنا – ثانيةً برُمّته منسوباً إلى قائلَيْه الأصليَّيْن فيما يأتي.

أمّا أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميميّ البغداديّ المتوفّى عام 324هـ فقد أورده لدى حديثه عن عاصم بن – بهدلة – أبي النجود، وقد بدأه بذكر أبرز أولئك الشيوخ الذين أخذ هذا الإمام القارئ عنهم فقال:

«وكان أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن، وعرض على زِرّ بن حُبَيْش، فيما حدّثني به عبد الله بن محمّد بن شاكر، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا أبو بكر بن عيّاش، قال: قال لي عاصم: ما أقرأني أحد حرفاً إلّا أبو عبد الرحمن السُّلَميّ، وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ على عليّ رضي الله تعالى عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن، فأَعرِض على زِرّ بن حُبَيْش، وكان زِرٌّ قد قرأ على عبد الله. قال أبو بكر بن عيّاش: فقلتُ لعاصم: لقد استوثقتَ»[3].

---

[1] النصّ الذي بين ظُفُرَين ههنا لابن مجاهد صاحب (السبعة في القراءات)، وقد نقله الكاتب عن هذا المصدر وأحال إليه بالهامش. انظر: كتاب السبعة في القراءات، ص 70.

[2] محاضرات في علوم القرآن، ص 123.

[3] كتاب السبعة في القراءات، ص 70.

وأمّا أبو عَمْرو عثمان بن سعيد الداني فإنّه أورد – هو الآخر – القول المذكور لدى كلامه الوافي عن رجال عاصم، فكان من جملة ما ساقه في ذلك من روايات قوله:

«حدّثنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا ابن مجاهد، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد بن شاكر، قال: حدّثنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا أبو بكر بن عيّاش، قال: قال لي عاصم: ما أقرأني أحد حرفاً إلّا أبو عبد الرحمن السُّلَميّ، قال: وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ على عليّ، قال: وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن، فأَعرِض على زِرّ بن حُبَيْش، وكان زِرٌّ قد قرأ على عبد الله. قال أبو بكر بن عيّاش: فقلتُ لعاصم: لقد استوثقتَ»[1].

ثانياً: قراءة عبد الله بن مسعود نصراً وتأييداً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة

لا نعتقد أنّنا نبالغ ههنا – فيما يخصّ هذا العنصر من بحثنا – إذا قلنا إنّ قراءة ابن مسعود في جملتها وعمومها لا تخرج عن كونها – في حقيقة الأمر – نصراً وتأييداً ودعماً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة المعزُوّة إلى القُرّاء السبعة والعشرة المعروفين المشهورين. فكلّ مَن يضع يده على قدر كافٍ ممّا نُسِب إلى هذا الصحابيّ الجليل من أوجه في قراءة القرآن الكريم سوف يهتدي – لامحالةَ – إلى الإقرار بهذه الحقيقة الساطعة التي لا يُمكِن أن تخفى على الباحث الحاذق المتمرِّن.

ولسنا نقصد من ذلك أنّ جميع ما رُوِي وتناقلته المصادر من قراءة هذا الصحابيّ موافق لجملة القراءات المتّفَق على صحّتها وتَواتُرها، فإنّ قراءته قد تضمّنت – ولا شكَّ – أوجهاً شاذّةً لا تصحّ بحكم افتقارها إلى بعض الشروط التي وضعها واصطلح عليها أهل هذا الفنّ من العلماء. وإنّما نعني أنّها في الغالب العامّ كذلك، ولذا قيّدنا ذلك الحُكْم الذي أصدرنا بعبارة (في جملتها وعمومها) ولم نجعله حُكْماً مُطلَقاً شاملاً لجميع مفردات تلك القراءة وأشكالها.

وهذه الأوجه التي تُمثِّل نصراً وتأييداً لبعض القراءات الصحيحة من قراءة ابن مسعود لا تتّخذ لها شكلاً واحداً ولا طبيعة مُوحَّدة تجعلها قابلة لأن تُجمَع أو تُصنَّف في قسم واحد يشملها كلّها، ولكنّها أوجه متعدِّدة متنوِّعة. ويُمكِننا على أيّة حال أن نُجمِلها في قسمين اثنين:

[1] جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 87.

أحدهما ما كانت قراءة ابن مسعود فيه مُوافِقةً لواحدة أو أكثر من القراءات الصحيحة والمتواترة مُطابِقةً لها في اللفظ والرسم معاً[1].

والثاني ما كانت قراءته فيه موافقة لواحدة أو أكثر من تلك القراءات في وجه مُعيَّن من أوجه النحو والإعراب، لا في اللفظ والرسم المذكورين[2].

وها نحن نُورِد – فيما يأتي – أمثلة ممّا يدخل في كلّ واحد من ذَيْنك القسمين من قراءة ابن مسعود حتّى تتّضح صورة المسألة جيّداً لمن يقرؤها أو يَرغَب في تحقيق مزيد بحث فيها.

1 ـ ما كان من قراءته مُطابِقاً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة لفظاً ورسماً معاً:

فمن أمثلة هذا القبيل قراءته المتعلّقة بقول الله عزّ وجلّ من سورة يوسف: ﴿وَقَالَ لِفِتۡيَٰنِهِ ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [يوسف: 62]. فقد قُرِئ لفظ (لِفِتْيَانِهِ) عند جمهور القُرّاء بوجهين اثنين: أحدهما ما أثبتناه في نصّ الآية، وهو (لِفِتْيَانِهِ)، والثاني (لِفِتْيَتِهِ)، وقرأه ابن مسعود بالوجه الأوّل، أي: (لِفِتْيَانِهِ)، فوافق بقراءته هذه مَن قرأه من العشرة بذلك الوجه، وكانت قراءته مطابقة للقراءة الصحيحة.

ومن الذين ذكروا قراءة ابن مسعود هذه أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم المعروف بالإمام الثعلبيّ المتوفّى سنة 427هـ، وذلك في كتاب (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) عند تفسير الآية المذكورة. فقد نصّ مُخبِراً بقوله:

«قرأ الحسن وحميد ويحيى والأعمش وحمزة والكسائيّ وحفص: (لِفِتْيَانِهِ) بالألف والنون، وهو اختيار أبي عبيدة، وقال: هي في مصحف عبد الله كذلك، وقرأ الباقون: (لِفِتْيَتِهِ) بالتاء من غير ألف، وهما لغتان مثل الصِّبْيان والصِّبْية»[3].

---

[1] نعني بذلك التماثل الصوتيّ والصرفيّ والخطّيّ التامّ فيما بين القراءتين أو فيما بين اللفظين المقروء بهما.

[2] ونعني بهذا أن تُوافِق هذه القراءةُ القراءةَ الأخرى فيما يعود إلى أوجه التركيب النحويّ وإلى أحوال الإعراب المختلِفة.

[3] الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبيّ، ج 5، ص 235.

فإخبار الثعلبيّ في هذا النصّ عن أبي عبيدة بأنّه قال: «هي في مصحف عبد الله كذلك» صريح في الدلالة على أنّ الوجه الذي قرأ به عبد الله بن مسعود ذلك اللفظَ من الآية الكريمة مطابق للوجه الذي قرأ به بعض الأئمّة العشرة ورُوَاتهم[1].

ومما لاشكّ فيه أنّ أمثلة هذا القسم من قراءة ابن مسعود لا يمكن حصرها لأسباب عديدة منها أنّها كثيرة جِدّاً، ومنها أنّها داخلة في قراءات الأئمّة الذين تُنسَب إليهم ويُعرَفون بها، ومنها أنّه لم يُحتَجْ إلى بحثها ولم يُقصَد إليه من قِبَل الدارسين أصلاً.

ولهذا الذي ذكرنا لا نرى أنّه يتعيّن علينا أن نُطِيل الكلام هنا بإيراد الأمثلة الكثيرة عن هذا النوع من قراءة ابن مسعود، لأنّنا إن فعلنا كنّا كمَن يسعى إلى تحصيل الحاصل – أصلاً – بين يديه. ثمّ إنّ ما يعنينا أساساً من أمثلة قراءة ابن مسعود هو ما يأتي لاحقاً في موضعه من الفصل الثاني التطبيقيّ.

2 ـ ما كان من قراءته مُوافِقاً لبعض القراءات الصحيحة والمتواترة في وجه من أوجه النحو والإعراب:

ومن أمثلته ما ورد عنه في شأن قراءة قوله تعالى من سورة السجدة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 17]. فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (مَا نُخْفِي)[2]، بفعل مضارع مُسْنَد إلى الله عزّ جلّ، وبنون العظمة. وهذه قراءة لا تُطابِق أيّاً من قراءات الأئمّة العشرة في لفظ ولا رسم، ولكنّها تُوافِق إحداها، وهي قراءة حمزة الذي قرأ: (مَا أُخْفِي)[3]، بفعل مضارع مُسْنَد

---

[1] قرأ بإثبات الألف وبالنون في اللفظ المذكور، أي (لِفِتْيَانِهِ)، كُلٌّ من حفص عن عاصم، ومن الأئمّة الكوفيّين الثلاثة: حمزة الزَّيّات وعليّ الكسائيّ وخلف البَزّار. وقرأ بغير تلك الألف وبالتاء بَدَلَ النون، أي (لِفِتْيَتِهِ)، باقي الأئمّة العشرة ورُوَاتهم. (انظر: جمال الدين محمّد شرف: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط 1 (1425هـ-2004م)، ص 242).

[2] انظر: معالم التنزيل، ج 6، ص 306.

[3] انظر: المرجع السابق نفسه.

إلى الله تعالى ومن غير نون العظمة. وموافقة قراءة ابن مسعود لقراءة حمزة هذه حاصلة وثابتةٌ من جهة الإعراب. وبيان ذلك أنّ كُلّاً من لَفْظَيِ القراءتين فعل مضارع مُسنَد إلى ضمير المتكلِّم الفاعل الذي هو الله تبارك اسمه وتعالى ذكره[1].

ولا يخفى أنّ مثل هذا التوافق العائد إلى الإعراب يقتضي التوافق في المعنى أيضاً، وهذا في الحقيقة ما يُكسِبه قيمته ويمنحه شأنه وأهمّيّته. فنحن لا نشعر بأيّ فرق – ثمّةَ – في المعنى بين قراءَتَيْ (مَا أُخْفِي) و(مَا نُخْفِي)، كما لا نشعر باختلاف الإعراب فيما بينهما. لكنّنا نجد فرقاً بَيِّناً في الإعراب بين هاتين القراءتين من جهة، وقراءةِ بقيّة الأئمّة: (مَا أُخْفِيَ) – بفعل ماضٍ مبنيّ للمفعول – من جهة ثانية، كما نُحِسّ بوجود بعض الاختلاف العائد إلى المعنى فيما بينهما أيضاً.

[1] سنرجع لاحقاً – إن شاء الله – إلى تَناوُل هذا المثال بالذات، وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني التطبيقيّ، ولذلك أعرضنا هنا عن التوسّع في بيان أوجه القراءات المذكورة هذه.

الفصل الثاني

احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود

المبحث الأوّل: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة عامّة

المبحث الثاني: نماذج من مواضع استدلال النُّحَاة بقراءة ابن مسعود

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود

المبحث الأوّل: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة عامّة

01 ـ احتجاجهم واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة الصحيحة والمتواترة:

إنّ نظرة سريعة مُمعَنة في التراث الفكريّ والثقافيّ الذي أنتجه النُّحَاة العرب – ولا سيّما القُدَامى منهم – يُؤَكِّد أنّهم قد اهتمّوا بالقراءات القرآنيّة الصحيحة والمتواترة اهتماماً كبيراً، وعُنُوا بها عناية فائقة، وظَلّوا ينشغلون بها في مجامعهم ونواديهم وفي مختلِف رسائلهم العلميّة وتصانيفهم، يتناولون ما انطوت عليه من أوجه إعراب، ويكشفون النقاب عما تضمّنته من قواعدَ يُمكِن أن يُسْتعان بها في توجيه مسائل النحو والصرف، أو ضوابطَ يُمكِن أن يُهتَدى على ضوئها إلى فهم نظام ما تَمّ حفظه ونقله من كلام العرب، وذلك في إطار السعي إلى قصد تقنينه وتأصيله.

ولعلّنا لا نحتاج إلى أن نطيل الكلام ههنا بغرض محاولة إقامة الدليل على صدق ما قلنا أو إيراد البرهان على صحّته وثبوته. ذلك أن مُصنَّفات هؤلاء في عمومها تنطق بتلك الحقيقة وتشهد بها، بل وتفوح عطراً بعَبْقها وينبعث منها أريجها وشذاها. فما من كتاب يقرؤه أحدنا لأولئك النُّحاة أو مُجلَّد طويل أو قصير يطالعه لهم إلا ويجد العناية بتلك القراءات القرآنيّة ماثلة في ثناياه حاضرة في فصوله ومباحثه.

وإذا كان لزاماً علينا أن نذكر في هذا الإطار أقوالاً لبعض الباحثين الذين أكّدوا على عناية النُّحَاة بالقراءات القرآنيّة عامّة وبما صحّ أو تواتر منها خاصّة، فإنّه يكفينا أن نعرض من ذلك طَرَفاً يُحقِّق القصد ويَفِي بالغرض على سبيل التمثيل والتوثيق. وها هو ذا الطَّرَف المطلوب مُقتضَباً مُوجَزاً فيما يأتي من أسطر وفقرات.

يتحدّث عبد العال سالم مكرم عن هذه المسألة في كتابه (أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة) فيُدلي بدلو رأيه قائلاً:

«شغلت القراءات أذهان النُّحَاة منذ نشأة النحو، ذلك لأنّ النُّحَاة الأُوّل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قُرّاء كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفيّ، ويونس، والخليل. ولعلّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النحويّة ليلائموا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعوا ورَوَوْا من القراءات وبين ما سمعوا ورَوَوْا من كلام العرب»[1].

ويواصل الباحث مُوضِّحاً درجةَ اهتمام أولائك النحاة بالقراءات القرآنيّة عامّةً، وحَظَّ هذه القراءات من مباحثهم في بداية الأمر ونهايته فيضيف قائلاً:

«ولَمّا استقرّت قواعد النحو مسجَّلة في (الكتاب)[2]، وظهرت المدرسة البصريّة، ثمّ الكوفيّة، اتّجه النُّحَاة إلى القراءات آخذين منها ما يُؤيِّد وجهة نظرهم من جهة، ورافضين ما لم يقبله القياس، أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى. كانت دائرة الخلاف تتسع وتضيق تبعاً لبُعْد هذه القراءات عن الأصول والمقاييس أو قُرْبها منها»[3].

غير أنّ مستوى اهتمام عامّة النحاة بالقراءات القرآنيّة – حتّى ولو صحّت وتواترت – لم يكن واحداً، بل تنوّع بين العُلُوّ والدُّنُوّ وبين التوسّع والتضييق في مذاهب النحويّين عامّةً، ولدى أصحاب مدرستي البصرة والكوفة على وجه الخصوص.

ففي الوقت الذي لم يكن البصريّون يحتجّون بالقراءات إلّا في الحالات القليلة النادرة التي تتّفق مع أصولهم وتتوافق مع مقاييسهم وقواعدهم، كان الكوفيّون – على العكس من ذلك – يتوسّعون في مجال الأخذ بالقراءات، ولا يتحفّظون فيه تحفّظ نُظَرائهم من أهل البصرة. وحُجّتهم في ذلك أنّ القراءات القرآنيّة سندها الرواية، وقد عُرِف رُوَاتها عامّةً بصفات الضبط والإتقان والدقّة في نقلها، فهي – أعني القراءات – والحال هذه أقوى في الاستشهاد من مرويّ الشعر وغيره[4].

هذا، ويلقى الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة الصحيحة سنداً أقوى ونصراً أكبر لدى متأخّري النحويّين الذين عاشوا في القرن السابع الهجريّ وما بعده من أمثال ابن مالك صاحب الألفيّة المشهورة، وأبي حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ النحويّ، وعبد الله بن هشام الأنصاريّ وغيرهم.

---

[1] أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة، ص 55.

[2] يعني كتاب سيبويه.

[3] أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة، ص 56.

[4] انظر: المرجع السابق، ص 57 بشيء من التصرّف.

فالنُّحَاة المتأخّرون تعاملوا مع القرآن الكريم بوصفه كتاباً مُقدَّساً (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)، ونظروا إلى قراءاته الصحيحة من زاوية كونها أقوى أدلّة الاحتجاج اللغويّ على الإطلاق، ومن ثمّة راحوا يُقدِّمونها على كلّ ما رُوِي من منظوم كلام العرب ومنثوره، ويفرضون سلطانها على مختلِف مسائل النحو والصرف، فيجعلون هذه المسائل خاضعة لها متماشية مع مقتضاها متعزِّزة بروحها ونبضها وحيويّتها.

وفي الأخير نشير إلى أنّ القراءات القرآنيّة الصحيحة والمتواترة تبقى لدى جمهور المسلمين بمثابة الثوابت المقدَّسة التي لا يُمكِن المساس بها من أيّ كان، وذلك لكونها ترتبط كلّ الاتباط بالنصّ القرآنيّ الإلهيّ المعظَّم والمحفوظ المصون من عبث العابثين مهما حاولوا واجتهدوا.

فهذه القراءات إذاً محفوظة بحفظ القرآن، مصونة بصونه، ولها حُرْمة كحُرْمته. ومن ثمّةَ لا يُتصوَّر الطعن فيها صراحةً، بل ولا تلميحاً. وإذا كان هناك من النُّحَاة مَن قيل عنه إنّه ردّ بعض القراءات القرآنيّة الصحيحة فإنّ موقفه هذا قد أُوِّل من قِبَل بعضهم على أنّه موقف لا يتعدّى الإعلان عن المذهب الفكريّ النحويّ الذي يتبنّاه صاحبه ويتمسّك به بوصفه عنده مذهباً مبنيّاً على القياس، لا أقلّ من ذلك ولا أكثر.

02 ـ احتجاجهم واستدلالهم واستشهادهم بالقراءات القرآنيّة الشاذّة:

رأينا في المطلب السابق كيف نالت القراءات القرآنية الصحيحة والمتواترة حظّها من اهتمام النحاة عامّةً، وسجّلنا في الوقت نفسه كيف أنّ هذا الحظّ كان أوفر لدى بعضهم كالكوفيّين منه عند بعضهم الآخر كالبصريّين. ومن هنا تبدأ صورة الموقف من الاحتجاج والاستدلال بالقراءات القرآنيّة الشاذّة في التشكّل والارتسام والاتّضاح.

فما من شكّ في أنّ أنصار المذهب البصريّ من النحويّين قد قلّ عندهم الاحتجاج والاستدلال بالقراءات الشاذّة، وأنّ ما نُقِل عن بعضهم من الأخذ بتلك القراءات لا يخرج في عمومه عن غرض الاستشهاد والاستئناس، والفرق بين هذين وبين الاحتتاج والاستدلال عند أهل هذا الفنّ بَيِّنٌ واضح.

ولا نعني بذلك أنّ البصريّين كانو يرفضون الاستدلال بالقراءات الشاذّة رفضاً مطلقاً، لا، وإنّما نقصد أنّهم كانوا يقفون منها ذلك الموقف في الغالب الأعمّ من الحالات التي يَعرِض فيها النقاش لمسائل

نحويّة أو صرفيّة ذات صلة بتلك القراءات المحكوم عليها بالشذوذ لأجل افتقارها إلى توفُّر بعض أركان القراءة الصحيحة.

فقد ثبت أنّ بعض هؤلاء البصريّين كانوا يأخذون ببعض القراءات الشاذّة ويُصَوِّبونها ويُوجِدون لها التوجيه النحويّ المناسب. وخير دليل على ذلك أنّ أبا عُمَرَ صالح بن إسحاق الجَرْميّ، وهو من أئمّة النحو البصريّين المشهورين، كان يُؤيِّد قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]، يعني قراءة مَن قرأ (أَيَّهُمْ أَشَدُّ) بنصب (أَيَّ)، وهي القراءة المنسوبة إلى هارون القارئ، ومعاذ الهرّاء، والمنقولة – بصفتها روايةً – عن يعقوب.

وقد تمسّك الكوفيّون برأي أبي عمر هذا، وانتصروا به لمذهبهم القاضي بإعراب (أيّ) في المثال المذكور وشِبْهه، وعدم بنائها على الضمّ الذي يقول به البصريّون. وهو الانتصار الذي سجّله لهم أبو البركات عبد الرحمن الأنباريّ في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين)، إذ قال مُتحدِّثاً على لسانهم:

«والذي يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عُمَر الجَرْميّ أنّه قال: (خرجتُ من الخندق – يعني خندق البصرة – حتى صِرْتُ إلى مكّةَ لم أسمع أحداً يقول: "اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ")، أي: كلّهم ينصبون، وكذلك لم يُرْوَ عن أحد من العرب: (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ) بالضمّ، فدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه»[1].

وأمّا أنصار المذهب الكوفيّ من النُّحَاة فقد شاع عنهم وذاع أمرُ أخذِهم الواسعِ واستدلالِهم الصريحِ بالقراءات القرآنيّة الشاذّة في مجال توجيه مسائل النحو والصرف وتأصيلها، حتّى إنّ الباحث في مواقفهم المتعلِّقة بهذا الشأن ليكاد يُخيَّل إليه أنّهم ما كانوا يُفرِّقون – أصلاً – بين ما هو صحيحٌ ومتواترٌ من قراءات القرآن الكريم وما هو شاذٌّ منها.

فإذا جئنا إلى موقف النُّحَاة المتأخرِّين من الاستدلال بالقراءات القرآنيّة الشاذّة وجدناه كحال سابقه – أعني موقفهم من الاستدلال بالقراءات الصحيحة – لا يكاد يختلف عنه في شيء. فكما

[1] الأنباريّ أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، مكتبة السعادة، مصر، ط 4 (1380هـ-1961م)، ص 712.

احتجّ هؤلاء بالقراءت الصحيحة من غير قيد ولا شرط، احتجّوا واستدلّوا بالقراءات الشاذّة من غير حرج ولا تَقيُّد ولا تحفُّظ.

وفي هذا الشأن والإطار ينصّ جلال الدين السيوطيّ المتوفّى عام 911هـ في كتاب (الاقتراح في أصول النحو)، وذلك عند حديثه عن الاستدلال بالقرآن الكريم، فيقول:

«أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً. وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته، يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتجّ بالمجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه، نحو: (استحوذ ويأبى)»[1].

ثم يواصل مُوضِّحاً مدى اتّفاق النحويّين على الاحتجاج بما شذّ من قراءات قرآنيّة، ذاكراً أمثلة لبعض المسائل التي احْتُجَّ عليها بقراءات صحيحة أو شاذّة فيقول:

«وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذّة لا أعلم فيه خلافاً بين النُّحَاة، وإن اختُلِف في الاحتجاج بها في الفقه. ومن ثمّ احتُجّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: 58]، كما احتُجّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: 12]، واحتُجّ على صحّة قول مَن قال: إنّ (الله) أصله (لَاهٌ) بما قُرِئ شاذّاً ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَاهٌ وَفِي الْأَرْضِ لَاهٌ﴾ [الزخرف: 48»[2].

ويذهب بعض المعاصرين مذهباً أبعد من ذلك، مذهباً لا يكاد يُفرَّق فيه بين القراءات الصحيحة والشاذّة أصلاً، مذهباً يُشْعِرُك أنّ أصحابه يعتقدون أنّ القرآن الكريم – بجميع قراءاته – حُجّة على كلام العرب، وأنّه – ابتداءً وانتهاءً – يُحتجّ به ولا يُحتجّ له.

ويمكن أن نلمس هذا المذهب لدى محمّد بشير بن أحمد الإدلبيّ، وذلك انطلاقاً من بعض قوله في مُقدِّمته للطبعة الثانية لكتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جنّي؛ فإنّه يقول في تلك المقدِّمة متحدِّثاً عن مزايا (المحتسب):

---

[1] السيوطيّ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في أصول النحو، ت عبد الحكيم عَطيّة، دار البيروني، دمشق، سوريّة، ط 2 (1427هـ-2006م)، ص 39.

[2] المرجع السابق، ص 39-40.

«كتاب يعرض لربط القراءات القرآنيّة – من غير القراءات السبعة – بقواعد كلام العرب ولغاتها ولهجاتها. أقول لربطها، ولا أقول للاحتجاج لها، لأنّ القرآن الكريم هو حُجّة، بل إنّه أقوى الحُجَج، فهو يُحتجّ به ولا يُحتجّ له، والله غنيّ عن العالمين»[1].

فعلى الرغم من أنّ كتاب ابن جنّي هذا مخصوص ببيان أوجه شواذّ القراءات كما يدلّ عليه عنوانه، نجد أنّ الإدلبيّ يُشيد به، ويحتفي به كلّ الاحتفاء. ولا تتوقّف تلك الإشادة منه عند ذلك النصّ الذي أوردنا له، بل تتواصل في الموضع ذاته حيث نجده يقول مرّة أخرى:

«فمَن أراد النحو والصرف مقرونين بالنصوص، وأراد اللهجات العربيّة واللغات القبليّة والأصوات اللغويّة مُوَثَّقةً بالسماع، وتَشَوّف إلى أسرار العربيّة دانيةَ الجَنَى، حُلْوةَ المذاق، مُتَنعِّماً بظلال دوحة الذكر الحكيم الوارفة، مُمتِّعاً بها حَوَاسَّه الفنّيّة كلّها فليقرأ هذا الكتاب»[2].

ولا يُشْفَى غليل هذا الباحث، ولا يطيب خاطره، ولا تهدأ له نفس حتّى يُعقِّب على النصّ السابق بما يُمكِن أن نَعُدّه عُصارة الرأي الذي يرتئيه، وخلاصة الموقف الذي يتبنّاه، وهو قوله في الحين وللتَّوّ:

«ألا ما أحلى وأعلى وأغلى الدراسة اللغويّة في رحاب الكلام المعجِز الأقدس، حيث يجتمع الإعجاز القرآنيّ، والدرس اللغويّ، والمعاني السامية الطاهرة، والرضوان الإلهيّ الأكبر. وحبّذا لو أنّ اللغويّين عكفوا على مثل هذا الكتاب، وجَنَوْا من ثَمَرِه الشهيّ المستطاب»[3].

[1] ابن جِنّي أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ت عليّ النجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، ط 2 (د ت)، ج 1، ص 1.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق نفسه.

المبحث الثاني: نماذج من مواضع احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود

01 ـ عنايةُ النُّحَاة الخاصّةُ بقراءة عبد الله بن مسعود:

إنّ مَن يُطالِع كتب المتقدّمين من أهل اللغة عامّة وأهل النحو والصرف على وجه الخصوص يجد أنّ أصحابها قد أسهبوا في الاستدلال والاستشهاد والاستئناس بقراء عبد الله بن مسعود أيّما إسهاب. بل إنّ الذي يتتبّع مدى عنايتهم بقراءة هذا الصحابيّ الجليل يتكشّف له حتماً أنّ قراءة هذا الرجل قد أخذت لديهم حصّة الأسد مقارنةً مع باقي قراءات الصحابة الآخرين.

فبالرغم من أنّ هناك قراءات قرآنيّة نُسِبت لمجموعة من صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أمثال عليّ بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت وغيرهم، وبالرغم من أنّ بعض هؤلاء المشتهرين بالقراءة من الصحابة كانت لهم أيضاً مصاحف خاصّة بهم مثلما كان لابن مسعود مصحفه الخاصّ، أقول إنّه بالرغم من كلّ ذلك لا نجد أسماء هؤلاء القُرّاء ترد في كتب التفسير وفي مصنَّفات النحو والصرف واللغة بالكثرة التي يرد بها اسم عبد الله بن مسعود.

ولباحث أن يتحقّق بنفسه من هذا الذي قرّرناه، وأن يتبيّن ويتثبّت بذاته من شأنه، فإنّه قد يقف في النهاية على حقيقة ثابتة واضحة مُفصِحة عن حالها بحالها، وهي أنّ نسبة اهتمام النُّحَاة بقراءة ابن مسعود رُبّما فاقت وحدها أو ضاهت أو قاربت – على الأقلّ – مجموع نِسَب اهتمامهم بباقي قراءات غيره من أهل زمانه وعصره.

هذا، وقد تفرّقت أقوال النُّحَاة فيما ذكرنا من الاستدلال والاستشهاد بقراءة ابن مسعود وتوزّعت بين كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها، حتّى إنّنا لا نكاد نقرأ واحداً من مؤلّفات هؤلاء المتقدّمين إلاّ ونجده حافلاً بأمثلة تلك القراءة.

كما تعدّدت أساليب تعبيرهم عن ذلك الاستدلال والاستشهاد، واستخدموا فيها عبارات متنوّعة، كقولهم مثلاً: دليله قراءة ابن مسعود أو عبد الله، أو: يُقوّيه قراءة ابن مسعود أو عبد الله، أو: ينصره قراءة ابن مسعود أو عبد الله، أو: حُجّتهم – أو حُجّته – قراءة ابن مسعود أو عبد الله، أو غير هذا من العبارات الدالّة على غرض الاستدلال والاستشهاد والاستئناس، أو الحاملة لبعض معاني ذلك[1].

[1] انظر في ذلك على سبيل المثال: تفسير البغويّ (معالم التنزيل)، ج 5، ص 202، وتفسير البحر المحيط، ج 6، ص 332، والكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبيّ، ج 7، ص 322، وحُجّة القراءات لابن زنجلة، ص: 136 و158 و265.

02 ـ مواضع احتجاجهم واستدلالهم بقراءته في مجال تأصيل مسائل النحو والصرف:

توسّع النُّحَاة في الاحتجاج والاستدلال والاستشهاد بقراءة عبد الله بن مسعود توسُّعاً واضحاً، وكان استدلالهم هذا حاضراً في جميع مسائل النحو والصرف التي عثروا فيها على حرف من أحرف قراءة هذا الصحابيّ الجليل أو وَجْهٍ من وجوهها.

ويُعَدّ أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء من أبرز النُّحَاة الذين أطلقوا العنان لاستدلالهم بقراءة ابن مسعود من غير شرط ولا قيد ولا حدّ. وعن هذه الحقيقة تقول خديجة أحمد مفتي في رسالتها (نحو القُرّاء الكوفيّين):

«ولن نجد أحداً أكثر من الفَرّاء الكوفيّ في معانيه اعتداداً بقراءة عبد الله، وإن كان القصد الأوّل من كتابه (معاني القرآن) تفسير مشكل القرآن ومعانيه؛ إذ يحتجّ بها في كثرة ظاهرة يُقوّي بها القراءة حيناً، وحيناً آخر يقابلها بالقراءة المشهورة»[1].

ولكي تتّضح صورة هذه الحقيقة ويتكشّف النقاب عن مُحيّاها اخترنا نماذج من المواضع التي عرفت توقيع احتفاء هؤلاء النُّحَاة واهتمامهم فيها بقراءة ابن مسعود، إمّا احتجاجاً واستدلالاً واستشهاداً بها على صحّة مسألة ما من مسائل النحو والصرف أو جوازها، وإمّا استئناساً بفحواها في سبيل تأييد رأي من آراء النُّحَاة أو مذهب من مذاهبهم فيما تعلّق بمجال اختصاصهم ودائرته.

ولعلّ القارئ الكريم غنيّ عن التنبيه إلى أنّ الذي نريده بمواضع الاستدلال هذه إنّما هو مواضع القرآن الكريم التي ورد فيها عن عبد الله بن مسعود شيء من أوجه قراءته وأحرفها، لا مَظَانُّ التعرّض لقراءته من كتب النحو والتفسير وغيرها، وإن كنّا سنشير إلى أهمّ ما وقفنا عليه من هذه المظانّ بالضرورة على أيّ حال.

ومن الأمانة أن نشير ههنا إلى أنّنا لم نُعرِّج على كلّ المواضع القرآنيّة التي كان لابن مسعود فيها أوجهُ قراءةٍ تناولها النُّحَاة دَرْساً وتحليلاً وتعليلاً أو نقداً وتوجيهاً وتأصيلاً. فإنّ ثمّة – ولا شكّ – مواضعَ أخرى عديدةً لم يتّسع لها جهدنا الضعيف المحدود، ورُبّما ضاق عنها مجال بحثنا المتواضع هذا أصلاً.

[1] خديجة أحمد مفتي: نحو القُرّاء الكوفيّين، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1406هـ-1985م)، ص 32.

هذا، ومن الجدير بالذكر والبيان أن نُنبِّه هنا إلى أنّنا اعتمدنا في جميع الأمثلة التي أوردناها من ألفاظ القرآن الكريم وآياته على رواية حفص عن الإمام عاصم بن أبي النجود، وذلك لا لشيء إلّا لأنّها الرواية الغالبة التداول في مثل هذه البحوث حَسَبَ ما نظنّ ونعتقد. فوقوع اختيارنا عليها كان بدافع طلب التيسير ومسايرة الواقع المعتاد المألوف ليس غيرُ.

وقد فضّلنا أن نُقسِّم تلك النماذج من مواضع الاستدلال المذكور قسمين اثنين: أحدهما مواضع احتجاجهم واستدلالهم بقراءة ابن مسعود في مجال تأصيل مسائل الصرف، والثاني مواضع احتجاجهم واستدلالهم بقراءته في مجال تأصيل مسائل النحو.

كما فضّلنا أيضاً أن نُورِد نماذج تلك المواضع مُرتَّبة وَفْقَ ترتيب الآيات التي احتوتها أو ارتبطت بها في المصحف الشريف، وذلك من أجل تيسير سبيل البحث عنها لمن كانت له رَغبةٌ في الأمر من فضلاء الطلبة والباحثين. وها هي ذي تلك النماذج – بين أيدينا – فيما يأتي من فقرات وصفحات.

أوّلاً: مواضع احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة ابن مسعود في مجال تأصيل مسائل الصرف:

الموضع الأوّل: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ﴾ [القرة: 114].

فقد قرأ عبد الله بن مسعود ههنا: (أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خُيَّفاً)، أي بإثبات لفظ (خُيَّفاً)، وهو صيغةُ جمعٍ منكسرةٌ، مكانَ لفظ (خَائِفِينَ)، وهو صيغةُ جمعٍ صحيحةٌ سالمة.

ومن الذين ذكروا هذه القراءة لابن مسعود الحسن بن محمّد بن الحسن الصَّغَانيّ المتوفّى سنة 650هـ، وذلك في كتابه المعروف باسم (كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمّة اللغة) حيث نصّ فيه بالحرف قائلاً:

«(خُيَّفٌ) جَمْعُ خَائِفٍ: خُيَّفٌ، مثل خُوَّفٍ، وقرأ ابنُ مسعود رضي الله عنه (أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خُيَّفاً)»[1]. وقد علّق محقّق الكتاب – وهو مصطفى حجازي – على ذلك في الهامش، فأضاف قائلاً:

[1] الصغانيّ الحسن بن محمّد بن الحسن: كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمّة اللغة، ت مصطفى حجازي، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، مصر، ط 1 (1403هـ-1983م)، ص 8.

«وفي اللسان (خوف): قوم خُوَّفٌ على الأصل، وخُيَّفٌ على اللفظ. وقال الكسائيّ: ما كان من ذوات الثلاثة من بنات الواو فإنّه يُجمَع على فُعَّل، وفيه ثلاثة أوجه، يقال: خائف وخُيَّفٌ، وخِيَّفٌ، وخُوَّفٌ»[1].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ [الأنفال: 37].

فقد ورد عن ابن مسعود أنّه قرأ مطلع هذا الموضع: (لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ)، أي بالفعل المضارع (يُمِيزُ) الذي ماضيه (أَمَازَ) المزيد بالهمز في أوّله، بَدَلَ المضارع (يَمِيزُ) الذي ماضيه (مَازَ) مُجرَّداً من أيّ زيادة.

وقد نصّ الحسن بن محمّد الصغانيّ في (كتاب الشوارد) على قراءة ابن مسعود هذه، وذلك حين تناول مادّة (أماز) فقال: «أَمازَ الشيءَ: لغةٌ في مازَه، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: (لِيُمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ)»[2].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 28].

فإنّه ورد عن ابن مسعود أنه كان يقرأ جملة الشرط من مطلع هذا الموضع: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً)، أي بإثبات لفظ (عائلةً)، وهو مشتقّ من وزن (فاعلة)، مكانَ لفظ (عَيْلَةً)، وهو جامد من وزن (فَعْلة).

ومن الذين ذكروا هذا عنه أبو جعفر أحمد بن محمّد النَّحّاس المتوفّى عام 338هـ، وذلك عندما تعرّض للآية المذكورة في كتابه (معاني القرآن الكريم) فقال: «والعَيْلَةُ: الفَقْرُ، يُقال: عَالَ، يَعِيلُ، عَيْلَةً، ومنه ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى﴾ [الضحى: 8]»[3]. ثمّ أردف يقول: «وقال علقمة: في مصحف عبد الله ابن مسعود: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً)، ومعناه خصلةً شاقّةً، يقال: عالني الأمر، يَعُولني، أي: شَقَّ عليّ واشتَدَّ»[4].

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] المرجع السابق، ص 19.

[3] معاني القرآن الكريم للنَّحّاس، ج 3، ص 196.

[4] المرجع السابق نفسه.

ومنهم أيضاً أبو الفتح عثمان بن جِنّي الموصليّ المتوفّى سنة 392هـ، وذلك في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها) حيث أشار فيه إلى هذا الوجه الذي قرأ به عبد الله فقال: «ومن ذلك قراءةُ ابن مسعود: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَائِلَةً). قال أبو الفتح: هذا من المصادر التي جاءت على (فاعلة) كالعاقبة والعافية»[1].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 8].

فقد ذُكِر عن ابن مسعود أنّه قرأ اللفظ الأخير من هذا الموضع: (عَتِيّاً)، أي بفتح حرف العين بَدَلَ كسره أو ضمّه كما هو في القراءات العشر المتواترة[2].

ومن الذين أوردوا هذا الوجه من القراءة عنه أبو الفتح عثمان بن جِنّي، وذلك في كتابه (المحتسب)، وكذا الحسن بن محمّد الصغانيّ في (كتاب الشوارد). وسنقتبس لكلّ منهما في الموضع الخامس الآتي للتوّ.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ [مريم: 70].

فإنّ ابن مسعود – فيما ذكروا – قرأ الكلمة الأخيرة من هذا الموضع: (صَلِيّاً)، أي بفتح حرف الصاد بَدَلَ كسره أو ضمّه كما هو في القراءات العشر المتواترة[3].

وقد أورد ابن جنّي قراءة ابن مسعود هذه – إلى جانب سابقتها – في (المحتسب)، ونقل هناك إنكار ابن مجاهد صاحب (السبعة في القراءات) لها، وردّ على صنيعه ذاك بقوله: «لا وجه لإنكار ابن

---

[1] المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 87.

[2] ورد لفظ (عتيّاً) في موضعين من سورة مريم هذه، أحدهما الموضع المذكور، والثاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]. وقد قرأه (عِتِيّاً) – بكسر العين – كُلٌّ من حفص عن عاصم، وحمزةَ والكسائيّ، وقرأه (عُتِيّاً) – بضمّها – جميع الباقين من القُرّاء العشرة ورُوَاتهم. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 305).

[3] قرأ (صِلِيّاً) – بكسر الصاد – كُلٌّ مَن قرأ (عِتِيّاً) بكسر العين، وقرأ (صُلِيّاً) – بضمّ الصاد – كُلٌّ مَن قرأ (عُتِيّاً) بضمّ العين. وكذلك شأن (جِثِيّاً) أيضاً في موضعيه الاثنين من السورة، وهما قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيّاً﴾ [مريم: 68]، وقوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيّاً﴾ [مريم: 72]. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 310).

مجاهد ذلك لأنّ له في العربيّة أصلاً ماضياً، وهو ما جاء من المصادر على وزن فعيل نحو: الحَوِيل، والزَّوِيل، والشَّخِير، والنَّخِير[1]»[2].

كما أورد هاتين القراءتين الأخيرتين الصغانيّ أيضاً في (كتاب الشوارد)، وذلك حين تعرّض لشرح الفظين فقال: «العَتِيّ والصَّلِيّ: لغتان في العاتي والصالي، كالعليم والعالم، والقدير والقادر، وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه: (عَتِيّاً) و(صَلِيّاً)»[3].

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ تَنزِيلاً﴾ [الفرقان: 25].

فقد ذُكِر عن عبد الله بن مسعود أنّه قرأ ههنا: (وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً)، وهو ما يعني أنّه خالف قراءة العامّة في صيغة الفعل، ووافقهم في صيغة المصدر المنصوب بذلك الفعل.

والقياس في مثل هذا يقتضي أن يكون مصدر (أَفْعَلَ) على (إِفْعَال)، لا على (تَفْعيل). لكنّ بعض اللغويّين أجازوا أن يجيء أحد المصدرين المذكورين في محلّ الآخر من غير إشكال، وذلك لدلالة صيغتَيْهما على المعنى الواحد.

ومن الذين أشاروا إلى هذا الجواز أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ المتوفّى عام 377هـ، وذلك حين تكلّم عمّا قُرِئ به (فأُمَتِّعُهُ) من قوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]. فقد قال في كتابه (الحُجّة للقُرّاء السبعة):

«اختلفوا في تسكين الميم وكسر التاء وتحريك الميم وتشديد التاء في قوله تعالى: ﴿فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾ [البقرة: 126]. فقرأ ابن عامرٍ وَحْدَه: (فَأُمْتِعُهُ قَلِيلاً) خفيفةً من أَمْتَعْتُ. وقرأ الباقون: (فَأُمَتِّعُهُ) مُشَدَّدةَ التاء من مَتَّعْتُ»[4].

---

[1] جاء بالهامش من صفحة النص المنقول: الحَويل: جودة النظر، والقدرة على التصرّف. والزَّويل: الذهاب والاستحالة. والنَّخير: مدّ الصوت في الخياشيم.

[2] المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ج 2، ص 39.

[3] كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمّة اللغة، ص 19.

[4] الفارسيّ أبو عليّ الحسن بن أحمد: الحُجّة للقُرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ت بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط 1 (1404هـ-1984م)، ج 2، ص 221.

وبعد أن بيّن أنّ أَوْلَى القراءتين قراءةُ التشديد التي هي قراءة جمهور القُرّاء، وذكر لها شواهد من آيات القرآن الكريم، أضاف مُعْرِباً عن التوجيه الصرفيّ لقراءة التخفيف فقال:

«ووجهُ قراءة ابن عامر: أنّ أَمْتَعَ لُغَةٌ، وأن فَعَّلَ قد يجري في هذا النحو مجرى أَفْعَلَ، نحو: فَرَّحْتُه وأَفْرَحْتُه، ونَزَّلْتُه وأَنْزَلْتُه. وزعموا أنّ في حرف عبد الله: (وَأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً) [الفرقان: 25]»[1].

وممّن ذكر قراءة ابن مسعود هذه أيضاً أبو بِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قَنبر المعروف بسيبويه المتوفّى عام 180هـ، وذلك في باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأنّ المعنى واحد) من كتابه المشهور. ولأهمّيّة قوله هذا نُورِده كاملاً من غير اختصار ولا اقتضاب؛ قال في الباب المذكور:

«وذلك قولك: اجتَوَرُوا تجاوُراً وتَجاوَرُوا اجتِوَاراً، لأنّ معنى اجتَوَرُوا وتَجاوَرُوا واحد. ومثل ذلك: انكسَرَ كَسْراً وكُسِرَ انكساراً لأنّ معنى كُسِر وانكسَرَ واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾، لأنّه إذا قال: أَنْبَتَهُ فكأنّه قال: قد نَبَتَ، وقال عزّ وجلّ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾، لأنّه إذا قال: تَبَتَّلْ فكأنّه قال: بَتِّلْ. وزعموا أنّ في قراءة ابن مسعود: (وأُنزِلَ الملائكةُ تنزيلاً)، لأنّ معنى أُنزِلَ ونُزِّلَ واحدٌ»[2].

وقد شرح بعض المفسِّرين التنزيل ههنا بالإنزال، ومن أمثلة ذلك ما فعل أبو المظفَّر منصور بن محمّد المعروف بالسَّمْعانيّ المتوفّى عام 489هـ، فإنّه قال عند تفسيره للآية المذكورة: «وقوله: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾ أَي: وَأُنزِل الملائكةُ تَنزِيلاً»[3].

وممّا يدلّ على تَعاقُب صيغتَيْ (نَزّلَ) و(أَنْزَلَ) وتَوافُقهما في المعنى وصلاح مجيء مصدر كُلٍّ منهما مصدراً مُطلَقاً للآخر أنّ الإمام القارئ ابن كثير المكّيّ، وهو أحد القُرّاء السبعة المشهورين، قد قرأ ذلك المقطع من آية الفرقان الكريمة: ﴿ونُنْزِلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً﴾[4]، أي بفعل مضارع من الثُّلاثيّ المزيد بالهمز (أفعل) مبنيّ لما سُمِّيَ فاعله، وبنَصْبِ (الملائكة) لذلك، وبمصدر مُطلَق من الثُّلاثيّ المزيد بالتضعيف

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] الكتاب لسيبويه، ج 4، ص 81-82.

[3] السَّمْعانيّ أبو المظفَّر منصور بن محمّد بن عبد الجبّار: تفسير القرآن، ت أبي بلال غنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1418هـ-1997م)، ج 4، ص 16.

[4] انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 362.

(فَعّلَ). فلو لم يكن التنزيل والإنزال بمعنىً واحدٍ لما صحّ استخدام كُلٍّ منهما مصدراً مُطلَقاً مع فعل الآخر، ولما جاء هذا الاستخدام في إحدى القراءات القرآنيّة السبع الصحيحة والمتواترة.

ثانياً: مواضع احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة ابن مسعود في مجال تأصيل مسائل النحو:

الموضع الأوّل: قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: 18]. وهي آية جاءت بعد قوله عزّ وجلّ: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ [البقرة: 17].

فقد قرأ عبد الله بن مسعود الآية الثامنة عشرة السابقة الذكر: (صُمّاً بُكْماً عُمْياً فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)، أي بنصب جُمُوع التكسير الثلاثة، خلافاً لقراءة العامّة برفعها جميعاً.

ومن الذين ذكروا قراءته هذه أبو زكريّا يحيى بن زياد الفَرّاء المتوفّى سنة 207هـ. فقد قال في كتابه (معاني القرآن): «وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ رُفِعْنَ، وأسماؤُهنّ في أوّل الكلام منصوبةٌ، لأنّ الكلام تمّ وانقضت به آية، ثمّ اسْتُؤْنِفَتْ (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) في آية أخرى، فكان أقوى للاستئناف ...» إلى أن قال: «وفي قراءة عَبْد الله[1]: (صُمّاً بُكْماً عُمْياً) بالنصب»[2]. ثمّ أتبع ذلك بالشرح فقال:

«ونصبُه على جهتين: إن شئتَ على معنى: تركهم صُمّاً بُكْماً عُمْياً، وإن شئتَ اكتفيتَ بأن تُوقِع التَّرْك عليهم في الظلمات، ثم تستأنفَ (صُمّاً) بالذمّ لهم. والعرب تنصب بالذمّ وبالمدح لأنّ فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: وَيْلاً له، وَثَوَاباً له، وَبُعْداً وسُقْياً ورَعْياً»[3].

وممّن ذكروا قراءة ابن مسعود في هذا الموضع من القرآن أيضاً أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ المتوفّى عام 437هـ، وذلك في كتابه (مشكل إعراب القرآن)، إذ قال:

«قوله: (صُمٌّ) مرفوع على إضمار مبتدأ، وكذلك ما بعده. ويجوز نصب ذلك كُلّه على الحال من المضمر في (تَرَكَهُمْ)، وهي قراءة ابن مسعود وحفصة. ويجوز نصب ذلك على إضمار (أَعْنِي)»[4].

---

[1] تقدّم وأن بيّنّا أنّ المراد بعبد الله عند جمهرة القُرّاء والمفسّرين والنُّحَاة إنّما هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[2] معاني القرآن للفَرّاء، ج 1، ص 16.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] مكّيّ بن أبي طالب أبو محمّد القيسيّ: مشكل إعراب القرآن، ت حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سورية، ط 1 (1424هـ-2003م)، ج 2، ص 119-120.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: 26].

فقد ذُكِر عن ابن مسعود أنّه قرأ ههنا: (أن يضرب مثلاً بعوضة)، أي بإسقاط الحرف (ما) خلافاً لما هو معلوم في قراءة العامّة والجماعة من إثبات ذلك الحرف بين لفظي (مَثَلاً) و(بَعُوضَةً).

وقد استدلّ بعضهم بقراءته هذه على زيادة حرف (ما) في مثل هذا الموضع وعدم عمله. ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاريّ المتوفّى عام 761هـ، وذلك في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) حينما تحدّث عن (ما) الحرفيّة الزائدة غير الكافّة عن العمل، إذ قال:

«وتُزاد بعد أداة الشرط، جازمةً كانت نحو: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ) (وَإِمَّا تَخَافَنَّ)، أو غيرَ جازمة نحو: (حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ)، وبين المتبوع وتابعه في نحو: (مَثَلاً مَا بَعُوضَةً)، قال الزّجّاج: (ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريّين) اهـ. ويُؤيِّده سقوطها في قراءة ابن مسعود»[1].

فقول ابن هشام ههنا: «ويُؤيِّده سقوطها في قراءة ابن مسعود» فيه اسدلال صريح بهذه القراءة لصالح رأي الزّجّاج ومذهبه في مسألة إعراب حرف (ما) من الموضع المذكور من الآية الكريمة.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119].

فإنّ ابن مسعود – فيما أخبر بعضهم – قرأ هذا الموضع: (وَلَن تُسْأَلَ عن أصحاب الجحيم)، أي بحرف النفي (لَنْ) بَدَلَ حرف النهي أو النفي (لَا) الذي قرأ به عامّة جمهور القُرّاء.

ومن الباحثين الذين ذكروا هذه القراءة على جهة الاستدلال والاستشهاد بها أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، وذلك في كتابه (حُجّة القراءات) حيث قال:

«قرأ نافع (وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ) بفتح التاء والجزم على النهي، وحُجّته ما رُوِيَ في التفسير أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: (لَيْتَ شِعْري ما فعل أبواي)؟ فنزلت: (وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)، فنهاه الله عن المسألة. قيل إنّه ما ذكرهما حتّى توفّاه الله»[2]. ثمّ أبان عمّا قرأ به غير الإمام نافع فقال:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 347.

[2] حُجّة القراءات، ص 111.

«وقرأ الباقون: (وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَاب الْجَحِيمِ) برفع التاء واللّام، وحُجّتهم أنّ في قراءة ابن مسعود: (وَلَنْ تُسْأَلَ). ورَفْعُه من وَجْهَيْن: أحدهما أن يكون (وَلَا تُسْأَلُ) استئنافاً كأنّه قيل: (ولستَ تُسْأَلُ عن أصحاب الجحيم)، كما قال: (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ). والوجه الثاني على الحال، فيكون المعنى: وأرسلناك غيرَ سائلٍ عن أصحاب الجحيم»[1].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا في هذه الآية: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)، أي بنصب العهد ورفع الظالمين، على ما يقتضيه ذلك من تقديم المفعول وتأخير الفاعل، عكس ما قرأت به العامّة من الأئمّة.

وقد ذكر أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ هذه القراءة لدى كلامه على إعراب ما في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37] من أوجه قراءة[2] فقال:

«ومما يُقَوّي الرفعَ في آدمَ أنّ أبا عبيدةَ قال في تأويل قوله: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ) [البقرة: 37] أي: قَبِلَها. فإذا كان آدمُ القابِلَ، فالكلمات مقبولةٌ. ومثل هذه الآية في إسناد الفعل فيها مرّةً إلى الكلمات، ومرّةً إلى آدمَ قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 124]، وفي حرف عبد الله فيما قيل: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ). فلِمَنْ رفعَ أن يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً﴾ [التوبة: 120]، فأُسْنِد الفعلُ إليهم، ولم يَقُلْ: ولا ينالُهم من عدوّ نَيْلٌ ... »[3].

ثمّ أفصح – فيما بعدُ – عن دليل مَن نصب (آدمَ) من الآية المشار إليها، وذلك بأن قرأها: (فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٌ)، فقال:

---

[1] المرجع السابق، ص 111-112.

[2] حاصل ما قرأتْ به العامّة في هذه الآية وجهان اثنان: أحدهما رفعُ (آدم) على أنّه فاعلُ (تلقّى)، ونصبُ (كلمات) على أنّها المفعول به، وقد قرأ بهذا الوجه كُلُّ القُرّاء العشرة ما عدا ابنَ كثيرٍ المكّيَّ منهم. والثاني عكسُه، وهو نصبُ (آدم) على أنّه مفعول به مُقَدَّم، ورفعُ (كلمات) على أنّها فاعل مُؤَخَّر، وقد قرأ به الإمامُ ابن كثير المكّيّ دون سواه. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 6).

[3] الحُجّة للقُرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ج 2، ص 42.

«وحُجّةُ مَن قرأ بالنصب قولُه: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: 49]، ولم يَقُلْ (لَا يَنَالُونَ اللَّهَ بِرَحْمَةٍ) كما قال: ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [الحج: 37] ...»[1].

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210].

فإنّ ابن مسعود – على ما أورد بعضهم – قرأ: (هل ينظرون إلّا أن يأتيهم اللَّهُ والملائكةُ في ظُلَل من الغمام)، أي بتقديم لفظ (الملائكة) مرفوعاً على الجارّ والمجرور، خلافاً لما قرأ به جميع الأئمّة من تأخيره على الجارّ والمجرور، وإن اختلفوا في إعرابه بين الرفع والجرّ[2].

وقد ذكر بعض النُّحَاة قراءة ابن مسعود هذه مستدلّين بها على كون لفظ (الملائكة) مرفوعاً ومعطوفاً على لفظ الجلالة (الله)، وذلك في مقابل مَن قرأه – من الأئمّة – مجروراً، وجعله معطوفاً على لفظ (ظُلَل) أو على لفظ (الغَمام).

ومن هؤلاء النُّحَاة أبو زكريّا يحيى بن زياد الفَرّاء، فإنّه أوردها في كتابه (معاني القرآن) منتصراً بها لقراءة الرفع المشار إليها، مُرجِّحاً بها كون (الملائكة) معطوفاً على (الله)، وذلك حين نصّ فقال:

«وقوله: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمامِ وَالْمَلائِكَةُ . . .) [البقرة: 210] رَفْع مردود على (الله) تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة، يريد: (فِي ظُلَلٍ من الغمام وفي الملائكة). والرفع أجود لأنّها في قراءة عبد الله (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلّا أن يأتيهم اللَّهُ والملائكةُ فى ظُلَل من الغمام)»[3].

ومن الذين استدلّوا بقراءة ابن مسعود هذه أيضاً أبو حَيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ المتوفّى سنة 745هـ، وذلك في كتابه (البحر المحيط) في التفسير، إذ قال في سياق تفسيره للآية الكريمة محلّ الشاهد:

---

[1] المرجع السابق، ص 43.

[2] قرأ لفظ (الملائكة) من هذه الآية بالخفض – أي (والملائكةِ) – أبو جعفر المدنيّ عطفاً على (ظُلَلٍ) أو على (الْغَمَامِ)، وقرأه بالرفع – أي (والملائكةُ) – باقي القُرّاء العشرة عطفاً إيّاه على لفظ الجلالة (اللهُ). (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 32).

[3] معاني القرآن، ج 1، ص 124.

«وقرأ الحسن وأبو حَيْوَةَ وأبو جَعْفَر: (والملائكةِ) بالجرّ عطفاً على (في ظُلَلٍ) أو عطفاً على (الْغَمَامِ)، فيختلف تقدير حرف الجرّ، إذ على الأوّل التقديرُ: (وفي الملائكةِ)، وعلى الثاني التقديرُ: (ومن الملائكةِ). وقرأ الجمهور بالرفع عطفاً على: (اللهُ). وقيل: في هذا الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، فالإتيان في الظلّ مضاف إلى الملائكة، والتقديرُ: إلّا أن يأتيهم اللهُ والملائكةُ في ظُلَل، فالمضاف إلى الله تعالى هو الإتيان فقط، ويُؤيِّد هذا قراءةُ عبد الله: (إلّا أن يأتيهم اللهُ والملائكةُ في ظُلَل)»[1].

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۚ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: 80].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ)، أي أنّه أثبت حرف النفي (لَنْ) مَكَانَ (لَا) الذي اتفقت على القراءة به أئمّة الأمصار جميعاً، ولم يختلفوا ثمّة إلّا في إعراب الفعل المضارع الذي بعده، والذي دار عندهم بين الرفع والنصب والجزم[2].

وقبل أن نُورِد بعض توجيهات النُّحَاة لما قُرِئ به من أوجه في هذا الموضع نُنَبِّه على أنّ إعراب الآية المذكورة مرتبط كلّ الارتباط بإعراب الآية السابقة لها، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: 79]. ولهذا كان لزاماً علينا أن ندرس إعراب الموضع المقصود المختلَف فيه ضمن إطار مجموع الآيتين معاً، لا الآية الواحدة.

أمّا الذين ذكروا قراءة ابن مسعود هذه من النُّحَاة فهم عديد، منهم أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ الذي تناول اختلاف القُرّاء في إعراب الفعل المضارع (يأمركم) من تلك الآية في كتابه (الحُجّة للقُرّاء السبعة) فقال:

«اختلفوا في ضمّ الرّاء وفتحها من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ﴾ [آل عمران: 80]. فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائيّ ﴿وَلَا يَأۡمُرُكُمۡ﴾ رفعاً، وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً. وقرأ عاصم

[1] تفسير البحر المحيط لأبي حَيّان الأندلسيّ، ج 2، ص 134.

[2] قرأ برفع الفعل المذكور كُلٌّ من نافع وابن كثير والكسائيّ وأبي جعفر. وقرأ بإسكانه أبو عمرو، وللدوريّ عنه اختلاس حركة الضمّ أيضاً. وقرأ بنصبه باقي القُرّاء العشرة وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة ويقوب وخلف. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 60).

وابن عامر وحمزة: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ نصباً. ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 80] إلّا اختلاس أبي عمرو[1]»[2].

ثمّ ذكر ما يُقوّي كُلّاً من وجهي الرفع والنصب في الفعل المضارع المذكور فقال:

«وممّا يُقَوّي الرفعَ أنّه في حرف ابن مسعود زعموا: (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ). فهذا يدلّ على الانقطاع من الأوّل. وممّا يُقَوّي النصبَ أنّه قد جاء في السِّيَر فيما ذُكِر عن بعض شيوخنا أنّ اليهود قالوا للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: أتريد يا مُحمّد أن نتّخذك ربّاً؟ فقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ... وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾»[3].

ومن الذين استدلّوا بقراءة ابن مسعود في هذه الآية أيضاً أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ المتوفّى سنة 671هـ؛ فقد أوردها في تفسيره المعروف باسم (الجامع لأحكام القرآن) حين تناول ما في الآية من أوجه قراءة وما في تلك الأوجه من إعراب إذ قال:

«قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بالنصب عَطْفاً على (أَنْ يُؤْتِيَهُ). ويُقوّيه أنّ اليهود قالت للنّبيّ صلّى الله عليه وسلّم: أتريد أن نتّخذك يا محمّد ربّاً؟ فقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾. وفيه ضمير البشر، أي ولا يأمركم البشرُ، يعني عيسى وعُزَيراً.

وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف والقطع من الكلام الأوّل، وفيه ضمير اسم الله عزّ وجلّ، أي: ولا يأمركم الله أن تتّخذوا. ويُقوّي هذه القراءةَ أنّ في مصحف عبد الله: (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ). فهذا يدلّ على الاستئناف، والضمير أيضاً لله عزّ وجلّ، ذكره مكّيّ، وقاله سيبويه والزجّاج. وقال ابن جُريج وجماعة: ولا يأمركم محمّد عليه السلام. وهذه قراءة أبي عمرو والكسائيّ وأهل الحرمين»[4].

---

[1] روى السوسيّ عن أبي عمرو إسكان الراء من {أَيَأْمُرُكُمْ}، وروى عنه الدرويّ إسكان الراء واختلاس ضمّتها، وقرأ الباقون بضمّ الراء ضمّة كاملة. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 60).

[2] الحُجّة للقُرّاء السبعة، ج 3، ص 57.

[3] المرجع السابق، ص 58.

[4] القرطبيّ أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ: الجامع لأحكام القرآن، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ومحمّد رضوان عرقسوسي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1427هـ-2006م)، ج 5، ص 187.

وممّن استدلّ بقراءة عبد الله هذه كذلك ابن هشام الأنصاريّ؛ فقد أوردها منتصراً بها لمعنى الاستئناف الذي دلّت عليه قراءة مَن قرأ: (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) بالرفع، ولكنّه لم ينسبها لأحد بعينه على وجه التحديد والتقييد، بل أطلق نسبتها، وذلك في كتابه (مغني اللبيب) حيث قال:

«قُرِئَ في السبعة برفع (يَأْمُرُكُمْ) ونصبه. فمَن رفعه قطعه عمّا قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويُؤيِّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم (وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ). و(لَا) على هذه القراءة نافية لا غيرُ. ومَن نصبه فهو معطوف على (يُؤْتِيَه) كما أنّ (يَقُولَ) كذلك، و(لَا) على هذه زائدةٌ مُؤَكِّدةٌ لمعنى النفي السابق)»[1].

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾ [آل عمران: 92].

فقد ذُكِر عن ابن مسعود أنّه قرأ ههنا: (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)، أي بإثبات لفظ (بعض) بَدَلَ حرف (مِنْ) الذي قرأت به العامّة. وقد استُدِلّ بقراءته هذه على أنّ (مَا) في هذه الآية تبعيضيّة.

ومن النُّحَاة الذي ذكروا هذه القراءة على سبيل الاستدلال بها ابن هشام الأنصاريّ، وذلك في (مغني اللبيب) لدى حديثه عن المعاني والأوجه التي يأتي عليها حرف الجر (مِنْ)؛ فإنّه أوردها في بيان ثاني تلك المعاني والأوجه فقال:

«الثاني: التبعيض، نحو: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾، وعلامتها إمكان سدّ (بعض) مسدَّها، كقراءة ابن مسعود: (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)»[2].

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾ [النساء: 19].

فقد قرأ ابن مسعود قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ من هذه الآية: (وَلَا أَنْ تَعْضُلُوهُنَّ)، أي بإثبات حرف النصب المصدريّ (أن) خلافاً لقراءة عامّة قُرّاء الأمصار.

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 280.

[2] المرجع السابق، ص 349.

وقد استشهد بعضهم بقراءة عبد الله هذه على كون الفعل (تَعْضُلُوا) في قراءة العامّة منصوباً بـ (أن) المقدَّرة عطفاً على الفعل (تَرِثُوا) المنصوب بها مُظْهَرةً.

ومن الذين ذكروها على سبيل الاستشهاد بها والاستئناس أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ، إذ قال في تفسيره (جامع البيان):

«﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ في موضع نصب عطفاً على قوله: ﴿أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً﴾. ومعناه: لا يَحِلّ لكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا أن تعضلوهنّ. وكذلك هي فيما ذُكِر في حرف ابن مسعود[1]»[2].

ثمّ ذكر الوجه الآخر الممكِن في إعراب الفعل (تَعْضُلُوا) الثابت في قراءة العامّة هنا، وهي ﴿ولا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ بغير (أن)، فقال: «ولو قيل: هو في موضع جزم على وجه النهي لم يكن خطأ»[3].

وممّن أورد قراءة ابن مسعود في هذا الموضع مستشهداً بها أيضاً صاحب (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، وذلك حين تَنَاوُلِه لما في الآية المذكورة من أوجه إعراب، وبيانِه أنّ الفعل من (تَعْضُلُوهُنَّ) دائر بين الجزم والنصب، فإنّه قال ثمّة مُضيفاً: «وقرأ ابن مسعود: (ولا أَنْ تَعْضُلوهن)، فهذه القراءة تُقَوِّي احتمال النصب وأنَّ العَضْل مِمَّا لا يَحِلُّ بالنصّ»[4].

الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ﴾ [المائدة: 2].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (إِنْ يَصُدُّوكُمْ)، أي بكسر همزة (أَنْ) لتصير إلى (إِنْ) الشرطيّة، وبفعل مضارع بعدها مجزوم بها.

ومن الذين استدلّوا بقراءته هذه أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ القيروانيّ ثم الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ، وذلك في كتابه (مشكل إعراب القرآن) حيث قال:

---

[1] قد سبق وأن أشرنا إلى أنّ الحرف ههنا يُراد يه القراءة، وأنّ قول النُّحَاة والمفسِّرين: (في حرف فلان) إنّما يَعْنُون به: (في قراءته) أو (في الوجه الذي قرأ به).

[2] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 6، ص 231.

[3] المرجع السابق، ص 232.

[4] السمين الحلبيّ أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ت أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريّة، د ط، د ت، ج 3، ص 628.

«قوله: ﴿أَن صَدُّوكُمْ﴾ مَن كَسَر (أَنْ) معناه: إِنْ وقع صَدٌّ لكم فلا يُكْسِبَنّكم بُغْضُ مَن صَدَّكُم أن تعتدوا. فالصدّ مُنتَظَر. ودلّ على ذلك أنّ حرف ابن مسعود (إِنْ يَصُدُّوكُمْ). فالمعنى: إِنْ وقع صَدٌّ مثل الذي فُعِل بكم أوّلاً فلا تعتدوا. ومثله عند سِيبَوَيْهِ قول الشاعر:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا[1]

وذلك شيء قد كان وقع، وإنّما معناه: إن وقع مثل ذلك أتغضب. وجواب الشّرط ما قبله»[2].

ثمّ ذكر القراءة المتواترة الثانية في هذه الآية فقال:

«ومَن قرأ بالفتح[3] فأَنْ في موضع نصب مفعول من أجله، وعليه أتى التفسير، لأنّ الصدّ قد كان كان وقع قبل نزول الآية، لأنّ الآية نزلت عام الفتح سنة ثَمَانٍ، وصَدَّ المشركون المسلمين عن البيت الحرام عام الْحُدَيْبِيَّة سنة سِتّ. فالفتح بابه، وعليه يدلّ التفسير والتاريخ؛ لأنّ الكسر يدلّ على أمر لم يقع، والفتح يدلّ على أمر قد وقع وكان وانقضى»[4].

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27].

فقد قرأ ابن مسعود في هذا الموضع: ﴿فَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، أي أنّه قرأ بالفاء بَدَلَ الواو، وبنصب الفعلين جميعاً.

---

[1] هذا شطر بيت للفرزدق، وتمامُه بشطريه جميعاً:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

ويُرْوَى هذا البيت أيضاً بلفظ (أَتَجْزَعُ) مكانَ (أَتَغْضَبُ)، وبفتح همزة (إن) وكسرها. وهو من شواهد النحويّين المعروفة. وقُتَيبةُ هذا هو قُتَيبة بن مسلم الباهليّ، أحد كبار قُواد المسلمين وفاتحي بلاد الشرق. وابن خازم هو عبد الله بن خازم، وَلِيَ خراسان سنتين اثنتين ثمّ ثار أهلها به فقتلوه وحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان. (انظر: حاشية تفسير الطبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ت أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1420هـ - 2000م)، ج 21، ص 569).

[2] مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 255-256.

[3] قرأ بفتح الهمزة من (أَن صَدُّوكُمْ) في الموضع المذكور: كُلُّ القُرّاء العشرة ما عدا ابنَ كثير المكّيّ وأبا عَمْرٍو البصريّ، فإنّهما كسراها. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 106).

[4] مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 256.

وقد ذكر أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفّى سنة 370هـ قراءة ابن مسعود هذه مُسْتدِلّاً بها على مذهب مَن قرأ بنصب الفعلين المذكورين، فقال:

«قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ يُقْرَءان بالرفع والنصب. فالحُجّة لمن قرأ بالنصب: أنّه جعله جواباً للتمنّي بالواو، لأنّ الواو في الجواب كالفاء، كقول الشاعر:

لا تَنْــهَ عــن خُلُــق وتــأتيَ مِثْلَــهُ عــارٌ عليــك إذا فعلــتَ عظــيمُ[1]

ودليله: أنّه في حرف (عبد الله) بالفاء في الأوّل، وبالواو في الثاني، والنصبِ فيهما»[2].

ثمّ أتبع ذلك بذكر دليل مَن ذهب إلى رفع الفعلين فقال:

«والحُجّة لمن رفع: أنّه جعل الكلام خبراً. ودليله: أنّهم تَمَنَّوا الردّ، ولم يَتَمَنَّوا الكذب. والتقدير: يا ليتنا نُرَدّ، ونحن لا نُكَذِّبُ بآيات ربّنا ونكونُ. ويحتمل أن يكونوا تَمَنَّوا الرّد والتوفيق. ومن التوفيق مع الردّ تركُ الكذب»[3].

الموضع الحاديَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَـٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: 104-105].

فإنّ ابن مسعود قرأ ههنا: (حَقِيقٌ بِأَن لَا أَقُولَ على الله إلاّ الحقَّ)، أي بإدخال حرف الباء على حرف (أن) المصدريّ.

---

[1] هذا البيت من الأبيات التي نُسِبت إلى أكثر من واحد، إذ نسبه كلٌّ من أبي عبد الله القاسم بن سلام في أمثاله، والآمديّ في (المؤتلِف والمختلِف)، وأبي الفرج الأصبهانيّ في (الأغاني) إلى المتوكّل الكناني، أحد شعراء الإسلام من أهل الكوفة. ونسبه الحاتميّ لسابق البربريّ. ونقل السيوطيّ عن تاريخ ابن عساكر أنّه للطرماح. قال عبد العال سالم مكرم: والمشهور أنّه من قصيدة لأبي الأسود الدؤليّ أوّلها:

حَسَدُوا الفتى إذ لم ينالوا سَعْيَهُ فالقومُ أعداءٌ لـه وخُصُـومُ

(انظر حاشية المرجع اللاحق (الحُجّة في القراءات السبع لابن خالويه بتحقيق عبد العال سالم مكرم)، ص 137)).

وقد نسبه سيبويه إلى الأخطل، واستشهد به على مسألة نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة بأن مضمرةً (انظر: الكتاب لسيبويه، ج 3، ص 42).

[2] ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد: الحُجّة في القراءات السبع، ت عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 3 (1399هـ - 1979م)، ج 1، ص 137-138.

[3] المرجع السابق، ص 138.

وممّن ذكر هذه القراءة على وجه الاستدلال والاستشهاد بها أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، وذلك في كتابه (حُجّة القراءات)، فإنّه قال فيه:

«قرأ نافع: (حَقِيقٌ عَلَيَّ) مُشدَّدةَ الياء، وحُجّته ما جاء في التفسير: حقيقٌ عليَّ أي واجبٌ عليَّ، كما يقول الرجل: (هذا عليّ واجبٌ)، فالياء الأخيرة ياء الإضافة، والأولى من نفس الكلمة، فأُدغِمت الأولى في الثانية، وفُتِحت الثانية لالتقاء الساكنين على أصلها، ومثله: لديّ وإليّ»[1]. ثمّ أعقب ذلك ببيان ما قرأ به غير الإمام نافع فقال:

«وقرأ الباقون: (حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ) بالتخفيف، معناه (حقيقٌ بأن لا أقول)، كقولك: جديرٌ وخليقٌ أن لا أفعل كذا). وقال قوم: معناه (حريصٌ على أن لا أقول)، وحُجّتهم قراءة ابن مسعود، قرأ: (حقيقٌ بأن لا أقول). قال الفَرّاء: الباء بمعنى (على)، كقول العرب: (فلان على حالة حسنة) و(بحالة حسنة)»[2].

الموضع الثانيَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 19].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا (وَاللَّهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) بغير (أنّ) ولا (إنّ)، وهي قراءة تدلّ على الاستئناف.

ومن الذين ذكروا قراءة ابن مسعود هذه واستشهدوا بها أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ. فقد قال في كتابه (الحُجّة للقُرّاء السبعة):

«اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جلّ وعزّ]: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 19]. فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائيُّ: (وَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ)

[1] حُجّة القراءات، ص 289.

[2] المرجع السابق نفسه.

بكسر الألف. وقرأ نافعٌ وابنُ عامر: (وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ) بفتح الألف، وكذلك روى حفصٌ عن عاصم فتحاً»[1].

ثمّ ذكر التوجيه النحويّ لكلّ من القراءتين فقال:

«قولُ مَن كسر الهمزة أنّه منقطع ممّا قبله، ويُقَوِّي ذلك أنّهم زعموا أنّ في حرف عبد الله: (وَاللَّهُ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ). ومَن فتح فوَجْهُهُ: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ عَنْكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [الأنفال/ 19]، ولأنّ الله مع المؤمنين. أي: لذلك لن تغني عنكم فئتكم شيئاً»[2].

الموضع الثالثَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 81].

فقد ورد عن ابن مسعود أنّه قرأ ههنا: (قال موسى مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ)، أي بتنكير لفظ (السِّحْر) على الخبر، لا بتعريفه – على الخبر أيضاً – كما هو في قراءة جمهور القُرّاء، ولا بمدّ الألف (آلسِّحْرُ) على الاستفهام كما جاء في قراءة أبي عَمْرٍو البصريّ.

ومن الذين ذكروا قراءته هذه واستدلّوا بها ابن هشام الأنصاريّ، وذلك في كتابه (مغني اللبيب) وعند حديثه فيه عن (مَا) الاسميّة الاستفهاميّة على وجه التحديد؛ فإنّه قال ثمّةَ: «. . وأمّا مَن قرأ ﴿السِّحْرُ﴾ على الخبر فما موصولة، والسِّحْر خبرها، ويُقَوِّيه قراءة عبد الله: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ﴾»[3].

الموضع الرابعَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: 28].

---

[1] الحُجّة للقُرّاء السبعة، ج 4، ص 128.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 228.

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ)، أي ببناء الفعل لما سُمِّيَ فاعله، خلافاً لما هو ثابت عند جمهور القَرَأَة من بناء هذا الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله مع التشديد (فَعُمِّيَتْ)[1] في قراءة بعضهم، وبنائه لما سُمِّيَ فاعله مع التخفيف (فَعَمِيَتْ)[2] في قراءة بعضهم الآخر.

ومن الذين ذكروا قراءة ابن مسعود هذه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، وذلك في كتابه (الحُجّة في القراءات السبع) أين قال:

«قوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ يُقْرَأ بضمّ العين والتشديد، وبفتحها والتخفيف. فالحُجّة لمن ضمّ وشدّد: أنّه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله. ودليله: أنّها في حرف عبد الله وأبيّ: (فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ). والحُجّة لمن فتح وخفّف: أنّه جعل الفعل للرحمة. ومعناهما قريب. يريد: فخَفِيَتْ»[3].

وممّن ذكرها أيضاً مستدِلّاً به: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، فقد أوردها في كتابه (حُجّة القراءات) حيث قال:

«قرأ حمزة والكسائيّ وحفص ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ بضَمّ العين وتشديد الميم، أي: أُخْفِيَتْ، كما يقال: عَمَّيْتُ عليه الأمرَ حتّى لا يُبْصِره. وحُجّتهم في حرف عبد الله: (فَعَمَّاهَا عَلَيْكُمْ)، وقيل إنّ في مصحف أبيّ: (فعمّاها عليكم)، فبان بما في حرف مصحف أبيّ أنّ الفعل مُسْنَد إلى الله، وأنّه هو الذي عمّاها، فرُدَّتْ في قراءتنا إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، والمعنى واحد»[4].

الموضع الخامسَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: 72].

---

[1] قرأ بهذا من القُرّاء العشرة ورُوَاتهم: حفصٌ عن عاصم، وحمزةُ وعليٌّ الكسائيّ وخلفٌ العاشر، وجميعهم كوفيّون. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 224).

[2] قرأ بهذا باقي القُرّاء العشرة ورُوَاتهم – بعد أولئك الذين أشرتُ إليهم آنفاً – وهم: نافع المدنيّ وابن كثير المكّيّ وابن عامر الشاميّ وأبوعمرو البصريّ وأبو بكر شعبة عن عاصم الكوفيّ، ويعقوب الحضرميّ وأبو جعفر المدنيّ. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 224).

[3] الحُجّة في القراءات السبع، ج 1، ص 186.

[4] حُجّة القراءات، ص 338.

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ)، أي برفع لفظ (شيخ) بَدَلَ نصبه كما هو في قراءة العامّة المعروفة.

ومن الذين استشهدوا بهذه القراءة أبو زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء؛ فقد ذكرها شاهداً على بعض أوجه إعراب قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة – الآية: 2]، إذ قال: «وكقوله في حرف عَبْد الله: (أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) وهي في قراءتنا (شَيْخاً)»[1].

وخلاصة ما أفاده كلام الفَرّاء ههنا أنّ الرفع في قراءة ابن مسعود هذه من ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون (بعلي) نعتاً لاسم الإشارة (هذا) الذي هو في موضع رفع مبتدأ، ويكون (شيخٌ) خبراً لذلك المبتدأ. والثاني أن يكون (بعلي) خبراً أوّلَ للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة، ويكون (شيخٌ) خبراً ثانياً له. والثالث أن يكون رفع (شيخ) على الاستئناف لتمام ما قبله، وذلك أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير (وهذا بَعْلي. هو شيخٌ).

ومن الأئمّة الذين ذكروا هذه القراءة وأفصحوا عمّا تحتمله من أوجه إعراب أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ المتوفّى سنة 756هـ، وذلك في تفسيره (الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) أين قال:

«قوله: ﴿وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ الجملتان في محلّ نصب على الحال من فاعل (أَلِدُ) أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها؟»[2]. ثمّ أردف مُبَيِّناً ما في الآية من قراءات ومن أوجه إعراب فقال:

«والجمهور على نصب (شَيْخاً) وفيه وجهان، المشهور: أنّه حال والعامل فيه: إمّا التنبيهُ وإمّا الإشارةُ، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنّه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين[3]، وهذه الحالُ لازمةٌ عند

---

[1] معاني القرآن، ج 1، ص 11-12.

[2] الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 6، ص 357.

[3] التقريب مصطلح كوفيّ وسموا به اسم الإشارة الذي أعملوه في الجُمَل الاسميّة عمل (كان) وأخواتها، وذلك لاحتياجه في نظرهم إلى اسم مرفوع به وإلى خبر منصوب. ومن أمثلته عندهم: (كيف أخاف الظُّلْم وهذا الخليفةُ قادماً) و(كيف أخاف البَرْد وهذه الشمسُ طالعةً)؛ فيقولون في إعراب جملة (هذا الخليفةُ قادماً) مثلاً: (هذا) تقريب، و(الخليفةُ) اسم الترقيب، و(قادماً) خبر التقريب. وقد جعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً﴾ وأمثال ذلك من القرآن. (انظر: السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت عبد العال سالم مكرم، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1413هـ-1992م، ج 2، ص 71).

مَنْ لا يجهل الخبرَ، أمّا مَنْ جَهِله فهي غير لازمة. وقرأ ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود (شَيْخٌ) بالرفع، وذكروا فيه أوجهاً: خبرٌ بعد خبر، أو خبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أو خبر (هذا) و(بعلي) بيان أو بدل، أو (شيخ) بدل من (بعلي)، أو (بعلي) مبتدأ و(شيخ) خبره، والجملة خبرُ الأوّل، أو «شيخ» خبرُ مبتدأ مُضْمَر أي هو شيخ»[1].

الموضع السادسَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَـٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ﴾ [هود: 81].

فإنّه ورد عن ابن مسعود أنّه قرأ في هذا الموضع: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا امْرَأَتَكَ)، أي بإسقاط عبارة (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) من الآية الكريمة.

وقد استدلّ بقراءته هذه ابن هشام الأنصاريّ في (مغني اللبيب)، وذلك عند تَعرُّضه لما في الآية من قراءتي النصب والرفع في لفظ (امرأتك)[2] الواقع بعد حرف الاستثناء، وعَرْضِه لآراء بعض النُّحَاة في شأن الاستثناء ههنا: هل هو من جملة الأمر ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ أم من جملة النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾، وهل هو متّصل أم منقطع، وذِكْرِه لقول بعضهم في مسألة احتمال كون قراءة أكثر القُرّاء بالنصب مرجوحة، والتزامِ بعضهم الآخر جوازَ مجيء قراءة الأكثرين على الوجه المرجوح، وغير ذلك.

والذي يعنينا من كلام ابن هشان في هذا المقام إنّما هو ما يأتي متعلِّقاً به من استدلاله بقراءة ابن مسعود المذكورة؛ فإنّه لَمّا أنهى عرضه الذي أشرنا إليه أفصح عن رأيه الصريح الصارم قائلاً:

«والذي أجزم به أنّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأنّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود، وأنّ الاستثناء منقطع بدليل

---

[1] الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 6، ص 357.

[2] قرأ برفع لفظ (امْرَأَتَكَ) من تلك الآية كلٌّ من ابن كثير المكّيّ وأبي عَمْرٍو البصريّ، وقرأ بنصبه باقي القُرّاء العشرة (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 230).

سقوطه في آية الحِجْر[1]، ولأنّ المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهلُ بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويُؤيِّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: 46]. ووجه الرفع أنّه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة»[2].

وفي هذا النصّ الذي أوردنا لهذا النحويّ الكبير لفتات تحتاج إلى وقفات؛ فابن هشام لا يكتفي بالاستدلال بما جاء مذكوراً مُصَرَّحاً ومنطوقاً به في قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، بل يتعدّى ذلك ويتجاوزه إلى الاحتجاج والاستدلال بما هو أبعد من ذلك، وهو قراءة عبد الله التي سقط منها بعض عبارات القرآن الكريم أصلاً.

ثمّ انظر إلى عنصر قوّة الحُجّة في استدلاله؛ إنّك لا تكاد تفرغ من تقييم استدلاله على كون الاستثناء في الآية من جملة الأمر ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ بسقوط جملة النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة عبد الله حتّى يفاجئك بما يقطع الشكّ الذي قد يكون لديك باليقين، وهو استدلاله على كون هذا الاستثناء منقطعاً بسقوطه أصلاً في الآية الأخرى من القرآن الكريم، وهي قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحِجْر: 65].

ولا يتوقّف عنصر قوّة الحُجّة هذا عند ذلك الحدّ الذي نراه كافياً وافياً، بل يتواصل في السياق ذاته وعلى الخطّ نفسه، وذلك حين يمضي ابن هشام مرّة أخرى إلى تأكيد ما قال به من انقطاع الاستثناء في الآية بما جاء بَيِّناً صريحاً في خطاب الله عزّ وجلّ لنوح عليه السلام من الآية السادسة والأربعين من سورة هود، وهو إخراج ابن نوح من أهل نوح بسبب فساد عقيدته وعمله، ممّا يقتضي حتميّة خروج امرأة لوط من أهله لأجل كفرها وفساد دينها.

وهذه اللفتة الأخيرة من ابن هشام تؤكّد ذلك الترابط الوثيق بين عِلْمَيِ النحو والدلالة، وتُبرِز بجلاء ووضوح تلك العلاقة الجدلية القائمة فيما بينهما، والتي تُنبئ عن حقيقة افتقار كلّ من العلمين إلى الآخر واحتياجه إليه؛ فلا نحوَ – في واقع الأمر – بلا دلالة، ولا دلالةَ – ثَمّةَ – أيضاً بلا نحو.

---

[1] يقصد قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحِجْر: 65].

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 2، ص 686.

الموضع السابعَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾، وقد ورد مرّتين اثنتين في سورة يوسف: أولاهما في قوله تبارك اسمه: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]، والثانية في قوله: ﴿قُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: 51].

فقد ورد الخبر عن عبد الله بن مسعود أنّه قرأ في هذا الموضع: (حَاشَ اللهِ)، أي بإضافة لفظ (حاشَ) إلى لفظ الجلالة (الله).

وهي قراءة ذكرها عنه أكثر من واحد، ومن هؤلاء ابن هشام الأنصاريّ الذي تناولها في (مغني اللبيب) لدى كلامه عن (حاشا) التنزيهيّة مُستدِلّاً بها على اسميّة (حَاشَا) هذه؛ فإنّه عرض هناك أقوال المبرّد وابن جنّي وعامّة الكوفيّين في طبيعتها، وأبدى رأيه في أقوالهم تلك، ثمّ قال بعد ذلك: «والصحيح أنّها اسمٌ مرادف للبَرَاءة [من كذا] بدليل قراءة بعضهم (حَاشاً لِلَّهِ) بالتنوين، كما يقال (بَرَاءةٌ لله من كذا). وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه (حَاشَ اللهِ) كمَعَاذَ الله ليس جارّاً ومجروراً كما وَهِم ابن عطيّة، لأنّها إنّما تُجَرُّ في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللّام في قراءة السبعة، والجارّ لا يدخل على الجارّ، وإنّما تُرِك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفيّة»[1].

وممّن ذكروا هذه القراءة على سبيل الاستدلال بها أيضاً عبد السلام محمّد هارون المتوفّى عام 1408هـ، وذلك في كتابه الوجيز (قواعد الإملاء) لدى حديثه عن المواضع التي تُرسَم فيها الألف اللّيّنة الواقعة طرفاً بالياء، لا بالألف، فأورد لفظ (حَاشَى) في آخر جملة أمثلة الاسم العربيّ الزائد على ثلاثة أحرف، والذي ليس قبل آخره ياء، فقال: «. . وحَاشَى التنزيهيّة، نحوُ: (حَاشَى لِلَّهِ)»[2]. ثمّ علّق على ذلك في الهامش بقوله: «لأنّها اسمٌ على الصحيح، بدليل تنوينها في قراءة أبي السمّال: (حَاشاً لِلَّهِ)، وإضافتها في قراءة ابن مسعود: (حَاشَ اللهِ»[3].

ومنهم كذلك أبو محمّد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أمّ قاسم المرادي المتوفّى عام 749هـ؛ فإنّه لَمّا تحدّث في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك) عن طبيعة (حاشا) وإعرابها وما فيها من لغات قال:

---

[1] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 1، ص 140-141.

[2] عبد السلام محمّد هارون: قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، د ط (1993)، ص 24-25.

[3] المرجع السابق نفسه.

«وقد قُرِئ باللغات الثلاثة[1]، وأقلّها (حَشَا)، وهذه التي يليها المجرور باللام ليست حرفاً. قال في شرح التسهيل: بلا خلاف، بل هي إمّا فعل، وهو مذهب المبرّد، وإمّا اسم منتصب انتصابَ المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، ويدلّ على ذلك قراءة ابن مسعود: (حاشَ اللهِ) بالإضافة، مثل (سُبْحانَ اللهِ)، وقراءة أبي السمّال: (حاشاً للهِ) بالتنوين، مثل (رَعْياً لزَيْدٍ). والوجه في قراءة مَن لم يُنوِّن أن تكون مبنيّة لشبهها بحَاشَا الحرفيّة لفظاً ومعنى»[2].

ومن هؤلاء النُّحَاة الذين استدلّوا بقراءة ابن مسعود المذكورة أيضاً الأشمونيّ المتوفّى سنة 1000هـ، وذلك في شرحه على ألفيّة ابن مالك وعند بيانه فيه لأوجه (حاشا) الثلاثة[3]؛ فإنّه قال في بيان الوجه الثاني منها:

«والثاني: تكون تنزيهية، نحو (حَاشَ للهِ)، وليست حرفاً؛ قال في التسهيل: بلا خلاف، بل هي عند المبرّد وابن جنّي والكوفيّين فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفيّة ولا يُثبِتان الفعليّة، قالوا: والمعنى في الآية: جانب يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، ولا يتأتّى مثل هذا التأويل في (حَاشَ للهِ مَا هَذَا بَشَراً»[4]. ثمّ أردف بعد ذلك قائلاً:

«والصحيح أنّها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل؛ بدليل قراءة ابن مسعود: (حَاشَ اللهِ) بالإضافة، كمَعَاذَ اللهِ، وسُبْحانَ اللهِ، وقراءة أبي السمّال: (حَاشاً للهِ) بالتنوين، أي: تنزيهاً للهِ، كما يُقال: رَعْياً لزَيْدٍ، والوجه في قراءة مَن ترك التنوين أن تكون مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً ومعنى[5]»[6].

---

[1] يريد باللغات الثلاثة ههنا: الصيغ الثلاث: حَاشَا وحَاشَ وحَشَا.

[2] المرادي أبو محمّد بدر الدين الحسن بن قاسم المعروف بابن أمّ قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ت عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، ط 1 (1422هـ-2001م)، ج 2، ص 691.

[3] المراد بالأوجه الثلاثة هذه: كون حاشا استثنائيّة، وكونها تنزيهيّة، وكونها فعلاً متعدّياً متصرّفاً.

[4] الأشْمُوني أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1375هـ-1955م)، ج 1، ص 240.

[5] يُلْحَظ في كلام الأشموني هذا أنّه يكاد يكون مطابقاً في لفظه لكلام المرادي السابق الذكر، وكأنّ الأشموني نقله عن المرادي، أو كأنّ هذين النحويَّيْن أخذاه من مصدر واحد. والحقّ أنّ ظاهرة تشابُه العبارات والجُمَل والنصوص هذه أو تماثُلها معروفة لدى بعض قُدَامى الباحثين معلومة عنهم، إذ كثيراً ما نقرأ كلاماً واحداً في أكثر من مُصَنَّف واحد يجعلنا نميل إلى الحكْم بأنّه يخرج من مشكاة واحدة، ولكن دون أن نعثر ثمّةَ على إشارة تُحِيلنا على مصدر ذلك الكلام أو مورده.

[6] شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ج 1، ص 240.

الموضع الثامنَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: 82].

فإنّه رُوِي عن ابن مسعود أنّه قرأ ههنا: ﴿تُكَلِّمُهُمْ بِأَنَّ النَّاسَ﴾. وهي في قراءة العامّة بوجهين: أحدهما: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ﴾ بفتح همزة (أنّ)، والثاني: ﴿تُكَلِّمُهُمْ إِنَّ النَّاسَ﴾ بكسرها[1].

وقد احتجّ أبو زكريّا يحيى بن زياد الفَرّاء بقراءة ابن مسعود هذه للذين فتحوا همزة (أَنَّ) من القُرّاء، إذ جاء في (معاني القرآن) له: «وقوله: ﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ تُفْتَح وتُكْسَر. فمَن فَتَحها أوقع عليها الكلام: تُكَلِّمُهم بأنّ الناس، وموضعها نصب. وَفِي حرف عبد الله: (بأنّ الناس)، وَفِي حرف أُبَيّ: (تُنَبِّئُهم أنّ الناس)، وهما حُجّة لمن فتح»[2]. ثُمّ واصل كلامه مُفصِحاً عن القراءة السبعيّة الثانية في الآية فقال: «وأهل المدينة: (تُكَلِّمُهُم إنّ النّاسَ)، فتكون (إنّ) خبراً مُسْتأنَفاً ولكنّه معنى وقوع الكلام. ومثله: (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ) [عبس: 24]، مَن قال: (أَنَّا)[3] جعله مخفوضاً مردوداً على الطعام، إلى أنّا صَبَبْنا الماء، ومَن كسره قال: (إنَّا) أخبر بسبب الطعام كيف قدّره الله»[4].

الموضع التاسعَ عَشَرَ: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 17].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا نُخْفِي لَهُمْ)، أي بالنّون على أنّه فعل مضارع مُسنَد إلى ضمير الله (المتكلِّم) المعظِّم لنفسه، خلافاً لما هو ثابت في قراءة مُعظَم الأئمّة من أنّه فِعْل ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله[5].

---

[1] قرأ بفتح الهمزة في هذا الموضع الكوفيّون الأربعة (عاصم وحمزة والكسائيّ وخلف العاشر) ويعقوب الحضرميّ. وقرأ بكسرها الباقون وهم نافع المدنيّ وابن كثير المكّيّ وابن عامر الشاميّ وأبو عمرٍو البصريّ وأبو جعفر المدنيّ. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 384).

[2] معاني القرآن، ج 2، ص 300.

[3] يريد: (أنّا) من قوله تعالى بعد الآية المذكورة: (أنّا صَبَبْنا الماءَ صَبّاً) [عبس: 25].

[4] معاني القرآن، ج 2، ص 300.

[5] قرأ حمزة ويعقوب ههنا: (أُخْفِي) بإسكان الياء على أنّه فعل مضارع مُسنَد إلى ضمير المتكلّم الذي هو الله عزّ وجلّ، وقرأ بقيّة العشرة: (أُخْفِيَ) بفتح الياء على أنّه فِعْل ماضٍ مبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعله. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 416).

ومن أولئك الذين ذكروا قراءته هذه أبو محمّد الحسين بن مسعود البغويّ المتوفّى عام 516هـ، وذلك في تفسيره (معالم التنزيل) أين قال: «قرأ حَمْزةُ ويَعْقُوبُ: (أُخْفِي لَهُمْ) سَاكِنَةَ الياء، أي: أَنَا أُخْفِي لهم، ومِن حُجّته قراءةُ ابن مسعودٍ: (نُخْفِي) بالنّون، وقرأ الآخرون بفَتْحها»[1].

ومنهم أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ، والذي تعرّض في كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) إلى ما في الآية من أوجه قراءة فقال:

«قوله: (أُخْفِيَ) قرأه حمزةُ: (أُخْفِي) فعلاً مضارعاً مُسْنَداً لضمير المتكلِّم، فلذلك سَكَنَتْ ياؤُه، لأنّه مرفوعٌ. وتُؤيِّدها قراءةُ ابن مسعود: (ما نُخْفِي) بنون العظمة. والباقون: (أُخْفِيَ) ماضياً مبنيّاً للمفعول، فمِن ثَمَّ فُتِحت ياؤُه»[2].

ثمّ راح يذكر لنا بقيّة ما في هذا اللفظ من قراءات فقال: «وقرأ محمّد بن كعب: (أَخْفَى) ماضياً مبنيّاً للفاعل وهو الله تعالى، ويُؤيِّده قراءةُ الأعمش: (ما أَخْفَيْتُ) مُسْنَداً للمتكلِّم»[3].

الموضع العشرون: قوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [المؤمن (غافر): 5].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهَا لِيَأْخُذُوهُ﴾، فأعاد الضمير مُفْرَداً مُؤَنَّثاً إلى الأُمّة مُراعاةً للفظها خلافاً لقراءة العامّة التي عاد فيها الضمير مجموعاً مُذَكَّراً إلى الأُمّة مراعاةً لمعناها.

وقد ذكر الفَرّاء قراءة ابن مسعود هذه إلى جانب قراءة عامّة جمهور القُرّاء، وصوّب القراءتين معاً، وذلك حين قال بإيجاز: «وقوله: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ﴾ ذهب إلى الرجال، وفي حرف عَبْد الله: (بِرَسُولِهَا)، وكُلٌّ صواب»[4].

كما ذكرها أيضاً أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي المتوفّى عام 1270هـ في تفسيره (روح المعاني) حين تَعرُّضه لتفسير الآية المذكورة إذ قال: «﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ﴾ من تلك الأمم ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾، وقرأ عبد الله: (بِرَسُولِهَا) رعايةً للفظ الأمّة»[5].

---

[1] معالم التنزيل، ج 6، ص 306.

[2] الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 9، ص 87.

[3] المرجع السابق نفسه.

[4] معاني القرآن، ج 3، ص 5.

[5] الألوسي أبو الفضل شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 24، ص 44.

الموضع الواحد والعشرون: قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [المؤمن (غافر): 35].

فقد قرأه عبد الله بن مسعود: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ)، أي بتقديم لفظ (قلب) وإضافته إلى لفظ (كلّ) على عكس ما قرأت به عامّة القُرّاء.

ومن الذين ذكروا هذه القراءة أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ؛ فقد قال في تفسيره (جامع البيان عن تأويل آي القرآن):

«واختلفت القرأةُ في قراءة ذلك، فقَرَأَتْه عامّةُ قرأةِ الأمصار، خلا أبي عمرِو بنِ العلاء: (عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ) بإضافة (القلب) إلى (المتكبِّر)، بمعنى الخبرِ عن أنّ الله طبع على قلوب المتكبِّرين كلّها؛ ومَن كان ذلك قراءتَه، كان قوله (جبّارٍ) مِن نعتِ (متكبِّرٍ). وقد رُوِيَ عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ ذلك: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ)»[1].

ثمّ ذكر السند الذي بلغته عن طريقه رواية قراءة ابن مسعود هذه فقال: «حدّثني بذلك ابن يوسف، قال: ثنا[2] القاسم، قال: ثني[3] حجّاج، عن هارون أنّه كذلك في حرف ابن مسعود»[4].

ثمّ قال بعد ذلك: «وهذا الذي ذُكِر عن ابن مسعود من قراءته يُحقِّق قراءة مَن قرأ ذلك بإضافة (قلب) إلى (المتكبِّر)، لأنّ تقديم (كُلّ) قبل (القلب) وتأخيرها بعده لا يُغَيِّر المعنى، بل معنى ذلك في الحالتين واحد. وقد حُكِي عن بعض العرب سماعاً: (هو يُرَجِّل شَعَرَه يومَ كُلِّ جمعة)، يعني: كُلَّ يوم جمعة»[5].

ثمّ أفصح عن قراءة أبي عمرو البصريّ في هذا الموضع فقال: «وأمّا أبو عمرو فقرأ ذلك بتنوين (القلبِ) وتَرْكِ إضافته إلى (متكبِّرٍ)، وجعل (المتكبِّرَ) و(الجبّارَ) من صفة (القلبِ)»[6]. يعني أنّ أبا عَمْرٍو عَمْرٍو قرأ: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾.

---

[1] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 20، ص 323.

[2] لفظ (ثنا) هنا اختصار لعبارة (حَدَّثَنَا)، وهو من الاصطلاحات المتعلّقة بالسند المعروفة في علوم الرواية.

[3] لفظ (ثني) اختصار لعبارة (حَدَّثَنِي)، وهو –كسابقه – من اصطلاحات علم رواية الحديث والآثار والأخبار.

[4] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج 20، ص 323-324.

[5] المرجع السابق، ص 324.

[6] المرجع السابق نفسه.

وهذا الذي أثبتناه من كلام ابن جرير ههنا يدلّ بوضوح على استشهاد صاحبه بقراءة ابن مسعود المذكورة، أو على استئناسه بها على الأقلّ، في شأن دعم قراءة جمهور القُرّاء، وتقوية وجه إضافة (قلب) إلى (متكبِّر)؛ فهو يَعُدّ القراءة التي وردت عن ابن مسعود في هذا الموضع من القرآن الكريم مُحَقِّقة لقراءة الجمهور من إضافة (قلب) إلى (متكبِّر)، أي مُقَوِّية لقراءتهم مُرَجِّحة لها على قراءة أبي عمرو من تنوين (قلب) وجعل لفظي (متكبِّر) و(جبّار) نعتين وصفتين له. ولذلك نجده يُفْصِح عن رأيه بصراحة في الأخير فيقول: «وأَوْلى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءةُ مَن قرأه بإضافة (القلبِ) إلى (المتكبِّرِ)؛ لأنّ التكبّر فِعْلُ الفاعلِ بقلبه..»[1].

وقد استدلّ بقراءة ابن مسعود هذه أبو عليّ الفارسيّ أيضاً، وذلك في كتابه (الحُجّة للقُرّاء السبعة)، حينما علّق على قول ابن مجاهد في بيان الأوجه التي قرأ بها السبعة في الآية المذكورة: «قرأ أبو عمرو وحده: (على كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ) بتنوين (قلبٍ)، وقرأ الباقون: (على كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ) مضافاً»[2]. فقد أضاف بعد ذلك يقول:

«وجهُ قول أبي عمرٍو أنّه جعل التكبّر صفة للقلب، وإذا وُصِف القلب بالتكبّر كان صاحبه في المعنى متكبّراً ...»[3]. إلى أن قال:

«فأمّا مَن أضاف فقال: (على كُلِّ قلبِ مُتَكَبِّرٍ)، فلا يخلو من أن يُقدِّر الكلام على ظاهره، أو يُقدِّر فيه حذفاً، فإن تركه على ظاهره كان المعنى: يطبع على كُلِّ قلبٍ مُتَكبِّرٍ، أي: يطبع على جملة القلب من المتكبِّر، وليس المراد أنّه يطبع على كلّ قلبه فيعمّ الجميع بالطبع، إنّما المعنى أنّه يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، والطبع علامة في جملة القلب، كالختم عليه، فإذا كان الحمل على الظاهر غير مستقيم علمتَ أنّ الكلام ليس على ظاهره، وأنّه قد حُذِف منه شيء، وذلك المحذوف إذا أظهرته كذلك، يطبع اللَّه على كلِّ قلب، كلِّ متكبِّرٍ، فيكون المعنى: يطبع على القلوب إذا كانت قلباً قلباً، من كلِّ متكبِّرٍ، ويختم عليه، ويُؤَكِّد ذلك أنّ في حرف ابن مسعود فيما زعموا: (على قلبِ كُلِّ مُتَكبِّرٍ)، وإظهار (كلّ) في حرفه يدلّ على أنّه في حرف العامّة أيضاً مرادٌ، وحُسْنُ (كلّ) لتقدّم ذكرها، كما جاء ذلك في قوله:

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] كتاب السبعة في القراءات، ص 570.

[3] الحُجّة للقُرّاء السبعة، ج 6، ص 109.

أَكُـــلَّ امْـــرِئٍ تَحْسَـــبِينَ امْـــرَأً وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيْـــلِ نَـــاراً[1]

وفي قولهم: (ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً). فحُذِف (كلُّ) لتقدّم ذكرها، وكذلك في الآية»[2].

ففي كلام أبي عليّ هذا استشهاد صريح بقراءة ابن مسعود المذكورة؛ فهو يُورِدها بصفتها مُؤَكِّدةً لقراءة الإضافة المشار إليها، أي إضافة (قلب) إلى (متكبِّر)، ويَعُدّها – بموقفه ذلك – ناصرة لهذه القراءة السبعيّة الصحيحة المشهورة.

الموضع الثاني والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: 76].

فإنّه رُوِي عن ابن مسعود أنّه قرأ ههنا: (وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ)، أي برفع لفظ (الظَّالِمِينَ) بَدَلَ نصبه كما هو في رواية العامّة من القُرّاء.

ومن الذين أشاروا إلى قراءته هذه أبو جعفر أحمد بن محمّد المعروف بالنَّحّاس، وذلك حين تناول إعرابَ الآيةِ موضعِ الشاهد من كتابه (إعراب القرآن) حيث قال:

«﴿وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ خبر كان. و(هم) عند سيبويه فاصلة لا موضع لها من الإعراب، بمنزلة (ما) في قوله جلّ وعزّ: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ﴾ [النساء: 155، والمائدة: 13]. والكوفيّون يقولون: (هم) عماد. قال الفَرّاء: وفي حرف عبد الله بن مسعود: (ولكن كانوا هم الظالمون). قال أبو جعفر: وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء، و(الظالمون) خبر الابتداء. وخبره[3] خبر كان، كما تقول: كان زيد أبوه خارج»[4].

---

[1] البيت لأبي دُوَاد الإيادي، وبحرُه بحرُ المتقارب الذي تفعيلاته: (فعولن فعولن فعولن فعولن) في كلّ واحد من شطريه، وهو من شواهد سيبويه وغيره. (انظر: الكتاب، ج 1، ص 66).

[2] الحُجّة للقُرّاء السبعة، ج 6، ص 110-111.

[3] أعتقد أنّ ثمّة لفظاً سقط من نسخة الكتاب الذي بين أيدينا وهو (الابتداء)، وأنّ أصل الكلام حَسَبَ ما يقتضيه السياق ويدعو إليه المقام: (والابتداءُ وخبرُه خبرُ كان)، والله أعلم.

[4] النَّحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد: إعراب القرآن، ت زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 2 (1405هـ-1985م)، ج 4، ص 121.

الموضع الثالث والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَجَّيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ﴾ [الدُّخان: 30].

فإنّ عبد الله بن مسعود – فيما أخبروا – قرأ: (مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ)، وهو ما يُعرَف عند النُّحاة بإضافة الموصوف إلى صفته. وإنّما سَوّغُوا جواز ذلك – فيما يبدو – لأجل اختلاف اللفظين الاسمين وعدم تماثلهما.

وقد ذكر الفَرّاء هذا الوجه الذي قرأ به ابن مسعود ههنا، وأفصح عن نوعه فقال: «وقوله: ﴿مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾، وفي حرف عبد الله: (مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ). وهذا مما أُضِيف إلى نفسه لاختلاف الاسمين، مثل قوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: 109]، مثل قوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: 5]، وهي في قراءة عَبْد الله: (وَذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمَةُ)»[1].

كما ذكره أبو حيان محمّد بن يوسف الأندلسيّ في تفسيره المعروف باسم البحر المحيط، وبيّن وجهه النحويّ الإعرابيّ فقال: «وقرأ عبد الله: (مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ)، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، كبَقْلة الحمقاء»[2].

وكذلك فعل السمين الحلبيّ، إذ أورد قراءة ابن مسعود هذه في (الدُّرّ المصون)، وأبان ثَمّةَ – هو الآخر – عن وجهها النحويّ قائلاً:

«وقرأ عبد الله: (مِنْ عَذَابِ الْمُهِينِ)، وهي من إضافة الموصوف لصفته؛ إذ الأصل: (الْعَذَابِ الْمُهِينِ)، كالقراءة المشهورة»[3].

الموضع الرابع والعشرون: قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ مِنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ كَأَنَّهُمۡ جَرَادٞ مُّنتَشِرٞ﴾ [القمر: 6-7].

---

[1] معاني القرآن، ج 3، ص 41.

[2] تفسير البحر المحيط، ج 8، ص 37-38.

[3] الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 9، ص 625.

فقد قرأ عبد الله بن مسعود ههنا: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ)، أي بإفراد صيغة اسم الفاعل مع تأنيثها لتُوافِقَ صيغةَ معمولها المتمثِّل في جمع التكسير، وهذا خلافاً لما وردت به القراءات الصحيحة المتواترة كما يتبيّن ممّا يأتي.

وممّن ذكروا قراءة ابن مسعود هذه أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، وذلك في كتابه (حُجّة القراءات) حيث قال:

«قرأ أبو عَمْرو وحمزة والكسائيّ: (خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ) بِالْألف على التَّوْحِيد، وَاحْتَجُّوا بِحرف ابْن مَسْعُود: (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ) على التوحيد. وَالْعرب تجتزئ في مثل هذا وتختار التوحيد لأنّه قد جرى مجرى الفعل إِذ كان ما بعده قد ارتفع به نحو: (مَرَرْت بقومٍ حَسَنٍ وُجُوهُهم)، والتقدير: حَسُنَ وُجُوهُهم)»[1]. ثمّ ذكر الوجه الذي قرأ به باقي القُرّاء السبعة فقال:

«وقرأ الباقون: ﴿خُشَّعاً﴾ بضَمّ الخاء وتشديد الشين، جمع خاشِع وخُشَّع، وراكِع ورُكَّع. وتُنصَب ﴿خُشَّعاً﴾ و﴿خَاشِعاً﴾ على الحال»[2].

ثمّ استدلّ بعد ذلك بقول أبي إسحاق الزَّجّاج في حكم صيغة اسم الفاعل إذا تقدّم على معموله المجموع. ونحن نورد هنا قول الزَّجّاج هذا كاملاً من مصدره لأهمّيّته؛ فقد قال في كتابه (معاني القرآن وإعرابه):

«وقوله عزّ وجلّ: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ﴾ منصوب على الحال. المعنى: يخرجون من الأجداث خُشَّعاً أبصارُهُم. وقُرِئت: (خَاشِعاً أبْصَارُهُم)، وقرأ ابن مسعود: (خَاشِعةً أَبْصَارُهُم). ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدّمت على الجماعة التوحيدُ نحو: (خَاشِعاً أَبْصَارُهُم)، ولك التوحيدُ والتأنيثُ – لتأنيث الجماعة – (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُم)، ولك الجمعُ نحو: (خُشَّعاً أَبْصَارُهُم). تقول: مررتُ بشَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ، وحِسَانٍ أَوْجُهُهُمْ، وحَسَنَةٍ أَوْجُهُهُمْ، قال الشاعر:

---

[1] حُجّة القراءات، ص 688.

[2] المرجع السابق نفسه.

وَشَـــبَابٍ حَسَـــنٍ أَوْجُهُهُـــمْ مِـنْ إِيَـادِ بْـنِ نِـزَارِ بْـنِ مَعَـدّ[1]»[2].

فهذا الذي قاله الزَّجّاج يُؤَيِّد الوجه الذي قرأ به ابن مسعود في الآية المذكورة، ويأتي دليلاً على صحّتها، وشاهداً على الاعتداد بها واعتبارها.

الموضع الخامس والعشرون: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الصفّ: 10-11].

فإنّ عبد الله بن مسعود قرأ ههنا (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا)، أي على الأمر، لا على الخبر الذي تقتضيه قراءة الجماعة: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

ومن النُّحَاة الذين ذكروا قراءته هذه واستدلّوا بها أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ. وقد جاء ذلك في كتابه (مشكل إعراب القرآن) حيث قال:

«قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... وَتُجَاهِدُونَ﴾ هذا عند المبرّد لفظُه لفظُ الخبر، ومعناه الأمر، كأنّه قال: (آمِنُوا وَجَاهِدُوا). ولذلك قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ... وَيُدْخِلْكُمْ﴾[3] بالجزم لأنّه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى. ودلّ على ذلك أنّ في حرف عبد الله: ﴿آمِنُوا﴾ على الْأَمر»[4].

---

[1] هذا البيت من بحر الرمل الذي تفعيلاته: (فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن) في كلّ شطر، وهو من الأبيات التي لم ينسبها كثيرون من الذين ذكروه. ونسبه بعضهم إلى الحارث بن دوس الإياديّ. ومن هؤلاء الذين نسبوه إليه أبو عليّ الحسن بن رشيق القيروانيّ الأزديّ. (انظر: ابن رشيق القيروانيّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 5 (1401هـ-1981م)، ج2، ص 82-83).

[2] الزَّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ: معاني القرآن وإعرابه، ت عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 (1408هـ-1988م)، ج 5، ص 86.

[3] يقصد الآية الثانية عشرة الواردة بعد الآيتين المذكورتين، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [الصفّ: 12].

[4] مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 269.

الموضع السادس والعشرون: قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: 21].

فقد قرأ ابن مسعود ههنا: (عَالِيَتُهُمْ ثِيَابُ)، أي بإلحاق اسم الفاعل (عالي) تاءَ التأنيث، وبرفع الطرفين، أعني طرفي الجملة الاسميّة: المبتدأ والخبر.

ومن الذين أوردوا قراءته هذه على وجه الاستشهاد بها مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، وذلك في كتابه (الهداية إلى بلوغ النهاية) أين نصّ بقوله:

«مَن أسكن الياء في ﴿عَالِيهِمْ﴾ جعله مرفوعاً بالابتداء، وما بعده خَبَرُه، وشَاهِدُهُ أنّ في قراءة ابن مسعود: (عَالِيَتُهُمْ ثِيَابُ). ومَن فتح الياء جعله ظرفاً خبرَ (ابتداءٍ) مُقَدَّمٍ[1]، وهو (ثِيَابُ)، وشَاهِدُهُ أنّ مجاهداً قرأ: (عَلَيْهِمْ ثِيَابُ)»[2].

ومنهم أيضاً يحي بن زياد الفَرّاء، وذلك حين تعرّض في معانيه لما في هذه الآية من أوجه قراءة وإعراب فقال:

«وقوله عزّ وجلّ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ﴾ (21). نصبها أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصريّ، جعلوها كالصفة فوقهم[3]، والعرب تقول: قومُك داخلَ الدار، فينصبون داخل الدار لأنّه مَحَلّ، فعاليهم من ذلك. وقد قرأ أهل الحجاز وحمزة: (عَالِيهِمْ) بإرسال الياء[4]، وهي في قراءة عبد الله: (عَالِيَتُهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ) بالتاء. وهي حُجّةٌ لمن أرسل الياء وسكّنها»[5].

---

[1] يظهر أنّ الصواب في لفظ (مُقَدَّمٍ) ههنا أن يجيء منصوباً، أي (مُقَدَّماً)، لأنّ الظاهر كونُه نعتاً للفظ (خبرَ)، ولا يتوجّه أن يكون نعتاً للفظ (ابتداءٍ) بحال، لأنّ الأصل في الابتداء التقديمُ، فلا معنى – والحال هذه – لوصفه بالمقدَّم.

[2] مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ أبو محمّد: الهداية إلى بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدة، ط 1 (1429هـ-2008م)، ج 12، ص 7936-7937.

[3] يعني أنّهم جعلوها بمثابة قولهم: فوقَهم.

[4] قرأ نافع وحمزة وأبو جعفر من العشرة ههنا: (عَالِيهِمْ) بإسكان الياء مع كسر الهاء، وقرأ الباقون: (عَالِيَهُمْ) بفتح الياء مع ضمّ الهاء. (انظر: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، ص 579).

[5] معاني القرآن، ج 3، ص 218-219.

خاتمة البحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خاتمة البحث

إنّ اقتحام موضوع مثل هذا الذي حاولنا أن نُعالِجه ليس من البساطة بمكان، وإنّ الوصول إلى نتائج ملموسة أو مُرْضِية من وراء ذلك لهو أمرٌ أصعبُ وأشقُّ، وذلك لما يتميّز به من دقّة مسائله، ومن اتّصافها بالتشعّب والتوسّع والانتشار والتعقيد.

ومع ذلك أظنّني خلصت فيه إلى مجموعة من النتائج التي قد تُشكِّل بعض المعالم في طريق مَن يرغب في الإقبال على مزيد بحث في شأنه وخصوصه. وهي نتائج يُمكِن توزيعها على مستويَيْن اثنين: مستوى قراءة ابن مسعود ذاتها، ومستوى احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بها.

فأمّا على مستوى قراءة عبد الله بن مسعود نفسها فأَحسَب أنّي وصلت إلى جملة من النقاط الجديرة باهتمام الباحثين أُجمِلها فيما يأتي:

أوّلاً: أنّ قراءة هذا الصحابيّ تُمثِّل – في حقيقة الأمر – أصلاً من أهمّ أصول نَحْوِ نصف القراءات القرآنيّة السَّبْع والعَشْر الصحيحة والمتواترة. ويظهر هذا الأمر بصورة أوضح فيما يتعلّق بقراءات الأئمّة الكوفيّين الأربعة: عاصم وحمزة والكسائيّ وخلف؛ فإنّ المصادر ذات الصلة تُؤكِّد أنّ قراءة ابن مسعود تُعَدّ أحدَ أهمّ أصول قراءات هؤلاء.

ثانياً: أنّ قراءة ابن مسعود ليست كلّها شاذّة، بل منها ما هو صحيح ومتواتر، وما كان منها كذلك فهو داخل في جملة قراءات الأئمّة السبعة والعشرة المعروفين المشهورين وإن لم يُعيَّن بذاته ولم يُحصَر في مُصنَّف خاصّ، بل ولا يُحتاج إلى فعل ذلك معه أصلاً ما دام موافقاً مطابقاً لما هو منسوب إلى أئمّة الأمصار الذين ذاع صِيتُهم في الآفاق وانتشر، واتّفقت الأُمّة جمعاءَ على صِحّة قراءاتهم وتَواتُرها، وعلى قَبُولها والأخذ بها كلّها خَلَفاً عن سَلَف.

ثالثاً: أنّ شذوذ ما شذّ من قراءة هذا الصحابيّ ليس على تلك الدرجة التي رُبّما سادت – والله أعلم – في أذهان بعض طلبة العلم، بل هو شذوذ نسبيّ قد لا يصل إلى درجة القراءات الأربع الزائدة عن العشر التي اتُّفِق على أنّها شاذّة. وإلّا فما بالُهم لا يَعُدُّون قراءة ابن مسعود مع هذه الأربع، وتكون القراءات الشاذّة بذلك خمساً بَدَلَ أربع؟!

ثُمّ إنّ الحُكْم على قراءة من القراءات بالشذوذ مَحْضُ اصطلاح، وكلّ ما يعنيه أنّ تلك القراءة مُفتقِرة إلى بعض شروط القراءة الصحيحة التي اصطلح عليها أهل هذا الفنّ من العلماء. فالقراءة المحكوم عليها بالشذوذ قد تكون في ذاتها صحيحة، ولكنّها لم تَجمَع لها كامل تلك الشروط الاصطلاحيّة.

وأمّا على مستوى الاحتجاج والاستدلال بقراءة عبد الله بن مسعود فقد خلصت إلى مجموعة من الرؤى والتصوّرات التي أظنّها خليقة بالتفات الدارسين واكتراثهم، وهي الآتية:

أوّلاً: أنّ قراءة ابن مسعود نالت من اهتمام النّحويّين ما لم تنله أيّة قراءة أخرى من القراءات التي نُسِبت إلى بعض الصحابة كعليّ بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عبّاس مثلاً وغيرهم. وممّا يَدُلّنا على ذلك أنّ نسبة حضور ذكر قراءة هذا الصحابيّ في رسائلهم ومؤلَّفاتهم ربّما ضاهت وحدها أو قاربت نسبة حضور ذكر مجموع قراءات هؤلاء.

ثانياً: أنّ احتجاج النّحويّين واستدلالهم بقراءة هذا الصحابيّ في مجال توجيه مسائل النحو والصرف كثير وبارز ظاهر فيما صنّفوا وكتبوا، وأنّ ذلك أمر واضح ومفهوم من العبارات العديدة المستخدَمة من قِبَلهم في هذا الإطار؛ فهم لا يقتصرون على استخدام لَفْظَيِ الاحتجاج والاستدلال وما كان من الألفاظ مُشتقّاً منهما مثلاً، ولكن يستعملون عبارات أخرى شتّى دالّة على معنى الاحتجاج والاستدلال، من مثل قولهم: (ويُؤيِّد ذلك قراءة ابن مسعود)، أو قولهم: (وينصر هذا قراءة عبد الله)، أو نحو هذا ممّا فيه دلالة على أنّهم يريدون الاحتجاج والاستدلال أو الاستشهاد والاستئناس.

ثالثاً: أنّ هذا المجال – وأعني بطبيعة الحال مجال استدلال النُّحَاة بقراءة ابن مسعود – ما زال يستحِقّ أن يُطرَق ويُبحَث من قِبَل المعنيّين من الدارسين، وذلك نظراً لكون أمثلة هذا الاستدلال ونماذجه منتشرة في مُصنَّفات النحويّين ومتفرِّقة فيها، وهي مُصنَّفات كثيرة جِدّاً يحتاج الاطلاع عليها واستقراء ما فيها إلى وقت طويل، كما يحتاج أيضاً إلى جهد وأناة وصبر ومصابرة.

قائمة المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

الرقم	المصدر – المرجع
\	القرآن الكريم برواية حفص عن الإمام عاصم بن أبي النُّجود الكوفيّ.
01	ابن الأثير عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد الجزريّ: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق محمّد عبد المنعم البرّي وعبد الفتّاح أبو سنّه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
02	الآجري أبو بكر محمّد بن الحسين بن عبد الله: أخلاق العلماء، رئاسة إدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السعوديّة، د ط، 1398هـ-1978م.
03	أحمد زَرُّوق: عُدّة المريد الصادق، ت الصادق بن عبد الرحمن الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1427هـ-2006م).
04	الأزهريّ محمّد بن أحمد: تهذيب اللغة، ت عبد الله درويش، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، د ط، د ت.
05	الأشْمُوني أبو الحسن نور الدين عليّ بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1375هـ-1955م).
06	الألبانيّ محمّد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1422هـ-2002م).
07	الألوسي أبو الفضل شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
08	الأنباريّ أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، مكتبة السعادة، مصر، ط 4 (1380هـ-1961م).
09	الباقلّاني القاضي أبو بكر بن الطيب: الانتصار للقرآن، ت محمّد عصام القُضَاة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2001م).
10	البخاري أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل: صحيح البخاريّ، ت مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط 5 (1414هـ-1993م).
11	البزّار أبو بكر أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالق: مسند البزّار المعروف بالبحر الزخّار، ت محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحِكَم، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1414هـ-1993م).

12	البغويّ أبو محمّد الحسين بن مسعود: تفسير البغويّ "معالم التنزيل"، ت محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1409هـ-1989م).
13	الترمذيّ الحافظ أبو عيسى محمّد بن عيسى: الجامع الكبير، ت بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1996م).
14	الثعلبيّ أبو إسحاق أحمد: الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبيّ، ت أبي محمّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2002م).
15	ابن الجزري الحافظ أبو الخير محمّد بن محمّد: النشر في القراءات العشر، ت محمّد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط (د ت).
16	جمال الدين محمّد شرف: مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبيّة والدُّرّة، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ط 1 (1425هـ-2004م).
17	ابن جِنّي أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ت عليّ النجدي ناصف وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، ط 2 (د ت).
18	ابن حجر أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ: الإصابة في تمييز الصحابة، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربيّة والإسلاميّة، القاهرة، مصر، ط 1 (1429هـ-2008م).
19	ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيبانيّ: فضائل الصحابة، ت وصيّ الله بن محمّد عبّاس، دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 2 (1420هـ-1999م).
20	ابن حنبل أبو عبد الله أحمد بن محمّد الشيبانيّ: مُسنَد الإمام أحمد بن حنبل، ت شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1421هـ-2001م).
21	أبو حَيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ: تفسير البحر المحيط، ت عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوض واثنين آخَرَيْن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1413هـ-1993م).
22	الخازن علاء الدين عليّ بن محمّد بن إبراهيم: تفسير الخازن المسمّى "لباب التأويل في معاني التنزيل"، ت عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1425هـ-2004م).
23	خالد محمّد خالد: رجال حول الرسول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 (1421هـ-2000م).

24	ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد: الحُجّة في القراءات السبع، ت عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 3 (1399هـ - 1979م).
25	خديجة أحمد مفتي: نحو القُرّاء الكوفيّين، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1406هـ-1985م).
26	الخليل بن أحمد الفراهيديّ: كتاب العين مرتّباً على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م).
27	الداني أبو عَمْرو عثمان بن سعيد: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ت محمّد صدوق الجزائريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1426هـ-2005م).
28	ابن أبي داود أبو بكر عبد الله بن سليمان الأزديّ السجستانيّ: كتاب المصاحف، ت محمّد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط 1 (1423هـ-2002م).
29	أبو داود الطيالسيّ سليمان بن داود بن الجارود: مسنَد أبي داود الطيالسيّ، ت محمّد بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، مصر، ط 1 (1420هـ-1999م).
30	الذهبيّ شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، ت مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 3 (1405هـ-1985م).
31	الذهبيّ شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان: طبقات القُرّاء، ت أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1418هـ-1997م).
32	ابن رشيق أبو عليّ الحسن القيروانيّ الأزديّ: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 5 (1401هـ-1981م).
33	الزَّجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ: معاني القرآن وإعرابه، ت عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 (1408هـ-1988م).
34	الزركشيّ بدر الدين محمّد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، ت أبي الفضل الدمياطيّ، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط (1427هـ-2006م).
35	الزمخشريّ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر: الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ت عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1 (1418هـ-1998م).
36	الزمخشريّ جار الله محمود بن عمر: الفائق في غريب الحديث، ت عليّ محمّد البجاوي ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، عِيسَى البابيّ الحلبيّ وشركاه، ط 2 (د ت).

37	ابن زنجلة أبو زرعة عبد الرحمن بن محمّد: حُجّة القراءات، ت سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 5 (1418هـ-1997م).
38	ابن سَعْد محمّد بن منيع الزهريّ: كتاب الطبقات الكبير، ت عليّ محمّد عمر، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، مصر، ط 1 (1421هـ-2001م).
39	ابن السَّلّار أمين الدين أبو محمّد عبد الوهّاب: طبقات القُرّاء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، ت أحمد محمّد عزّوز، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1423هـ-2003م).
40	السَّمْعانيّ أبو المظفَّر منصور بن محمّد بن عبد الجبّار: تفسير القرآن، ت أبي بلال غنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1 (1418هـ-1997م).
41	السمين الحلبيّ أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ت أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريّة، د ط، د ت.
42	السُّهَيليّ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ: الروض الأُنُف في تفسير السيرة النبويّة لابن هشام، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (د ت).
43	سيبويه أبو بِشْر عَمْرو بن عُثْمان بن قَنبر: الكتاب، ت عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 3 (1408هـ-1988م).
44	السيوطيّ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: الاقتراح في أصول النحو، ت عبد الحكيم عَطيّة، دار البيروني، دمشق، سوريّة، ط 2 (1427هـ-2006م).
45	أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م).
46	صبري الأشوح: إعجاز القراءات القرآنيّة - دراسة في تاريخ القراءات واتّجاهات القُرّاء، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1 (1419هـ-1998م).
47	الصغانيّ الحسن بن محمّد بن الحسن: كتاب الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمّة اللغة، ت مصطفى حجازي، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، مصر، ط 1 (1403هـ-1983م).
48	الطبريّ أبو جعفر محمّد بن جرير: تفسير الطبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ت أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1420هـ - 2000م).
49	الطبريّ أبو جعفر محمّد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، دار هجر، القاهرة، مصر، ط 1 (1422هـ-2001م).

50	ابن عبد البَرّ أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبيّ: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الأعلام، عَمّان، الأردن، ط 1 (1423هـ-2002م.
51	عبد السلام محمّد هارون: قواعد الإملاء، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر، د ط (1993).
52	عبد العال سالم مكرم: أثر القراءات القرآنيّة في الدراسات النحويّة، مؤسّسة عليّ جَرّاح الصبَاح، الكويت، د ط، د ت.
53	عبد العزيز المحمَّد السَّلْمان: موارد الظمآن لدروس الزمان، مطابع الخالد الأوفست، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 30 (1424هـ).
54	عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ: قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية ط 5 (1410هـ).
55	غانم قدّوري الحمد: محاضرات في علوم القرآن، دار عمار، عَمّان، الأردن، ط 1 (1423هـ-2003م).
56	الفارسيّ أبو عليّ الحسن بن أحمد: الحُجّة للقُرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ت بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط 1 (1404هـ-1984م).
57	الفَرّاء أبو زكريّا يحيى بن زياد: معاني القرآن، ت محمّد عليّ النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3 (1403هـ-1983م).
58	القاري عليّ بن سلطان محمّد: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ت جمال عيتاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 1 (1422هـ-2001م).
59	ابن قتيبة أبو محمّد عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، ت أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 2 (1393هـ-1973م).
60	القرطبيّ أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاريّ: الجامع لأحكام القرآن، ت عبد الله بن عبد المحسن التركيّ ومحمّد رضوان عرقسوسي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1427هـ-2006م).
61	اللكنويّ عبد الحيّ: موطَّأ الإمام مالك رواية محمّد بن الحَسَن الشيبانيّ مع التعليق الممجَّد على موطَّأ محمّد، ت تقيّ الدين الندويّ، دار القلم، دمشق، سوريّة، ط 1 (1412هـ-1991م).
62	ابن ماجة أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ: السُّنَن، ت شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1430هـ-2009م).
63	ابن مجاهد أبو بكر أحمد: كتاب السبعة في القراءات، ت شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، د ط (د ت).

64	محمد أديب عبد الواحد جمران: معجم الفصيح من اللهجات العربية وما وافق منها القراءات القرآنية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1 (1421هـ-2000م).
65	محمد حبش: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط 1 (1419هـ-1999م).
66	محمود شلبي: حياة عبد الله بن مسعود، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1 (1416هـ-1995م).
67	المرادي أبو محمّد بدر الدين الحسن بن قاسم المعروف بابن أمّ قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ت عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، ط 1 (1422هـ-2001م).
68	مسلم بن الحجّاج القشيريّ النيسابوريّ أبو الحُسَين: صحيح مسلم، ت صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ-2003م).
69	المطرّزي أبو الفتح ناصر الدين: المغرب في ترتيب المعرب، ت محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريّة، ط 1 (1399هـ-1979م).
70	مكّيّ بن أبي طالب أبو محمّد القيسيّ: مشكل إعراب القرآن، ت حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سورية، ط 1 (1424هـ-2003م).
71	مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ أبو محمّد: الهداية إلى بلوغ النهاية، جامعة الشارقة، الإمارات العربيّة المتحدة، ط 1 (1429هـ-2008م).
72	النَّحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد: إعراب القرآن، ت زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 2 (1405هـ-1985م).
73	النَّحّاس أبو جعفر أحمد بن محمّد: معاني القرآن الكريم، ت محمّد عليّ الصابونيّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط 1 (1409هـ-1988م).
74	ابن هشام الأنصاريّ أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، د ط، 1411هـ-1991م.

فهرس الآيات القرآنيّة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: 41]	09
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الأنفال: 15-16]	15
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ [يوسف: 35]	22
﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ﴾ [التكوير: 11]	23
﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى: 9]	23
﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ إِن شَآءَۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: 28]	24، 54
﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلٗا﴾ [الفرقان: 25]	25، 56
﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [البقرة: 18]	25، 58
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: 26]	25، 59
﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210]	26، 61
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ [النساء: 40]	26
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]	26
﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ﴾ [المائدة: 89]	27
﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: 259]	33
﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلۡقَوۡلُ عَلَيۡهِمۡ أَخۡرَجۡنَا لَهُمۡ دَآبَّةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ تُكَلِّمُهُمۡ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: 82]	34، 76

﴿يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: 171]	35
﴿وَقَالَ لِفِتۡيَٰنِهِ ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [يوسف: 62]	41
﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [السجدة: 17]	42، 76
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ [مريم: 69]	48
﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ﴾ [القرة: 114]	53
﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجۡعَلَ ٱلۡخَبِيثَ بَعۡضَهُۥ عَلَىٰ بَعۡضٖ فَيَرۡكُمَهُۥ جَمِيعٗا فَيَجۡعَلَهُۥ فِي جَهَنَّمَۚ﴾ [الأنفال: 37]	54
﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا﴾ [مريم: 8]	55
﴿ثُمَّ لَنَحۡنُ أَعۡلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمۡ أَوۡلَىٰ بِهَا صِلِيّٗا﴾ [مريم: 70]	55
﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]	56
﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]	58
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [البقرة: 119]	59
﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 124]	60
﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37]	60

﴿وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۚ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: 80]	62
﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران: 79]	62
﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾ [آل عمران: 92]	64
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾ [النساء: 19]	64
﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ﴾ [المائدة: 2]	65
﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: 27]	66
﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الأعراف: 104-105]	67
﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ وَلَن تُغۡنِيَ عَنكُمۡ فِئَتُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَوۡ كَثُرَتۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: 19]	68
﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبۡطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصۡلِحُ عَمَلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾ [يونس: 81]	69
﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: 28]	69

﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: 72]	70
﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ﴾ [هود: 81]	72
﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]	74
﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: 51]	74
﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ﴾ [المؤمن (غافر): 5]	77
﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [المؤمن (غافر): 35]	78
﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: 76]	80
﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [الدُّخان: 30]	81
﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ۘ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: 6-7]	81
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصفّ: 10-11]	83
﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ۖ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: 21]	84

فهرس المواضيع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
مُقدّمة البحث	أ – هـ
الفصل التمهيديّ: ترجمة سيرة عبد الله بن مسعود	1 – 11
المبحث الأوّل: عبد الله بن مسعود قبل الإسلام	2 – 5
المبحث الثاني: عبد الله بن مسعود بعد اعتناقه الإسلام	6 – 11
الفصل الأوّل: تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود وتصنيفها وبيان منزلتها العامّة	12 – 43
المبحث الأوّل: تأصيل قراءة ابن مسعود وتصنيفها وتقسيمها	13 – 29
المطلب الأوّل: بيان مصطلحات مُهِمّة ذات صلة بالموضوع	13 – 16
المطلب الثاني: تأصيل قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	16 – 21
المطلب الثالث: تصنيفها وتقسيمها من حيثُ طبيعتُها اللغويّة	21 – 27
المطلب الرابع: تصنيفها وتقسيمها من حيثُ صِفَتُها الحُكْميّة	27 – 29
المبحث الثاني: بيان المنزلة العامّة لقراءة عبد الله بن مسعود	30 – 43
المطلب الأوّل: منزلة قراءة ابن مسعود لدى عموم سلف الأمّة	30 – 32
المطلب الثاني: منزلة قراءة ابن مسعود بين عامّة القراءات القرآنيّة	32 – 43
الفصل الثاني: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود	44 – 84
المبحث الأوّل: احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة عامّة	45 – 50
المطلب الأوّل: احتجاجهم واستدلالهم بالقراءات القرآنيّة الصحيحة والمتواترة	45 – 47
المطلب الثاني: احتجاجهم واستدلالهم واستشهادهم بالقراءات القرآنيّة الشاذّة	47 – 50

المبحث الثاني: نماذج من مواضع احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود	84 - 51
المطلب الأول: عناية النُّحَاة الخاصّة بقراءة عبد الله بن مسعود	51 - 51
المطلب الثاني: مواضع احتجاجهم واستدلالهم بقراءته في تأصيل مسائل النحو والصرف	84 - 52
خاتمة البحث	86 – 85
قائمة المصادر والمراجع	92 - 87
فهرس الآيات القرآنيّة	96 - 93
فهرس المواضيع	98 - 97

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخّص البحث

ينصب البحث الخاصّ بهذه المذكّرة على موضوع عنوانه: «قراءة عبد الله بن مسعود وأثرها في استدلالات النحويّين». وقد تمّ تناوله من خلال مُقدّمة، وفصل تمهيديّ، وفصلين اثنين أساسيّين، وخاتمة.

فأمّا المقدمة فتضمّنت تعريفاً بموضوع البحث، وبياناً للمنهج المتّبَع في دراسته، وكشفاً عن دوافع اختيار الباحث له، وإشارة إلى بعض الدراسات السابقة التي دارت في فلكه أو حامت حوله. كما أبانت عن أهداف البحث، وإشكاليّته، وخِطّته، وجملة من أهمّ مصادره ومراجعه.

وأمّا الفصل التمهيديّ فتناول سيرة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وذلك في مبحثين اثنين: تطرّق أوّلهما لعرض حياة هذا الصحابيّ قبل عهده بالإسلام ومعرفته له، وتصدّى الثاني إلى بسط حياته وسيرته بعد تحوّله إلى الإسلام واعتناقه له.

وأمّا الفصل الأوّل من الفصلين الأساسيّين فخُصِّص لتأصيل قراءة ابن مسعود وتصنيفها وبيان منزلتها العامّة. وقد اشتمل على مبحثين تناول أوّلهما تأصيل قراءة ابن مسعود، وتصنيفها من حيث طبيعتُها اللغوية من جهة، وصفتُها الحُكْمية من جهة أخرى. وكُرِّس المبحث الثاني لبيان منزلة قراءة هذا الصحابيّ لدى عموم سلف هذه الأُمّة من ناحية، ومكانتها بين القراءات القرآنية عامّة من ناحية ثانية.

وأمّا الفصل الثاني فكان تطبيقيّاً، وتمحور حول احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بقراءة عبد الله بن مسعود، واحتوى بدوره على مبحثين اثنين تعرّض الأوّل منهما إلى مسألة احتجاج النُّحَاة واستدلالهم بالقراءات القرآنية عامة، وتصدّى الثاني لعرض جملة نماذج وأمثلة هامّة من مواضع احتجاج هؤلاء النُّحَاة واستدلالهم بقراءة هذا الصحابيّ.

وأمّا الخاتمة فتضمّنت خلاصة لما توصّل إليه البحث من نتائج، وذلك على مستويين اثنين: مستوى قيمة قراءة ابن مسعود ذاتها من جهة، ومستوى احتجاج النّحويّين واستدلالهم واستشهادهم بها من جهة ثانية.

Résumé de la recherche

La recherche de ce mémoire tourne autour du thème intitulé: «La lecture d'Abdallah Ben Messaoud et son effet sur les inférences des grammairiens». Elle a été traitée à travers une introduction, un chapitre préliminaire, deux autres chapitres principaux et une conclusion.

Quant à l'introduction, elle a contenu une définition du thème de la recherche, une description de la méthode suivie dans cette étude, les raisons pour lesquelles ce thème a été développé par le chercheur et une dénotation de quelques études précédentes ayant un rapport avec lequel, qui ont été déjà faites. Comme elle a aussi montré les objectifs de la recherche, sa problématique, son plan et un ensemble de ses sources et de ses références les plus importantes.

Le chapitre préliminaire a traité la biographie générale d'Abdallah Ben Messaoud, qu'Allah soit satisfait de lui, et a comporté deux sous chapitres: le premier a abordé la vie d'Abdallah Ben Messaoud avant l'islam, tandis que le second a parlé de sa vie après avoir converti à l'islam.

Cependant, le premier chapitre principal a été consacré à l'enracinement et à la classification de la lecture d'Abdallah Ben Messaoud, ainsi que l'éclaircissement de son statut général. Ce sujet a été abordé en deux sous chapitres: le premier a mis les points sur l'origine de la lecture d'Abdallah Ben Messaoud et l'a classifiée selon deux critères: sa nature linguistique d'une part et sa qualité de considération d'autre part, et le second a montré la place de la lecture de ce compagnon chez les ancêtres de cette nation d'un côté, et parmi les lectures coraniques en général d'un autre côté.

En ce qui concerne le deuxième chapitre principal, qu'on a voulu qu'il ait été pratique, a traité le sujet de l'argumentation et de l'inférence de la lecture d'Abdallah Ben Messaoud par les grammairiens. Il a, de son côté, contenu deux sous chapitres: le premier a été consacré à la question de l'argumentation et de l'inférence des lectures coraniques en général par les grammairiens, et le second a présenté un ensemble des exemples concrets de l'argumentation et de l'inférence de la lecture d'Abdallah Ben Messaoud par ces grammairiens.

La conclusion a compris les résultats obtenus à travers cette recherche, que ce soit au niveau de la valeur de la lecture d'Abdallah Ben Messaoud même, ou bien au niveau de l'argumentation et de l'inférence de cette lecture par les grammairiens.

Research Summary

The research of this work turns around the topic entitled: "The reading of Abdullah Ben Messaoud and its effect on the inferences of the grammarians". It has been treated through an introduction, a preliminary chapter, two other main chapters and a conclusion.

As for the introduction, it contained a definition of the research theme, a description of the method followed in the survey of it, the reasons for which this theme has been developed by the researcher and a denotation of some previous studies having a relation with it, that have been already made. It also showed the objectives of the research, its problematic, its plan and a set of its most important sources and references.

The preliminary chapter treated the general biography of Abdullah Ben Messaoud, may Allah be pleased with him, and included two subchapters: the first handled the life of Abdullah Ben Messaoud before Islam, while the second spoke of its life after having converted to Islam.

However, the first main chapter has been devoted to the rooting and the classification of the reading of Abdullah Ben Messaoud, as well as the clarification of its general status. This topic has been discussed in two subchapters: the first put the points on the origin of the reading of Abdullah Ben Messaoud and classified it according to two criteria: its linguistic nature on the one hand, and its quality of consideration on the other hand, and the second showed the place of the reading of this companion at the ancestors of this nation on one side, and among the Koranic readings in general of another side.

With regard to the second main chapter, which we wanted to be practical, it treated the topic of the argumentation and the inference of the reading of Abdullah Ben Messaoud by the grammarians. It has, on its side, contained two subchapters: the first has been devoted to the question of the argumentation and the inference of the Koranic readings in general by the grammarians, and the second presented a set of some concrete examples of the argumentation and the inference of the reading of Abdullah Ben Messaoud by these grammarians.

The conclusion summarized the results gotten through this research, either on the level of the value of the reading of Abdullah Ben Messaoud itself, or on the level of the argumentation and the inference of this reading by the grammarians.